مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السنة التاسعة - العدد الثامن عشر
شعبان ١٤٤٥هـ - فبراير ٢٠٢٤م

التخطيط والسياسة اللغوية

Journal of Language Planning and Policy

المصطلحية أداة في التخطيط اللغوي

التَّشريعات اللُّغويّة في مصر في العصر الحديث

دور المؤسسة التشريعية في السياسة اللغوية بالمغرب

عرض كتاب: نحو لسانيات اجتماعية عربية من النظرية إلى التطبيق

مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
www.ksaa.gov.sa

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السنة التاسعة - العدد الثامن عشر
شعبان ١٤٤٥ هـ - فبراير ٢٠٢٤ م

التخطيط والسياسة اللغوية

Journal of Language Planning and Policy

www.ksaa.gov.sa
مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

هذه الطبعة إهـداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المشرف العام على المجلة

أ.د عبدالله بن صالح الوشمي

إدارة التحرير

أ.د محمود إسماعيل صالح
رئيس التحرير

أ.د محمود بن عبد الله المحمود
مدير التحرير

د. محمد بن مفلح الشهراني
أمين المجلة

هيئة التحرير

أ.د. صالح بن حمد السحيباني
د. أمل عبد الله الراشد

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم بن سليمان الشمسان (السعودية)
أ.د. سعد بن عبد الرحمن البازعي (السعودية)
أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد (السعودية)
أ.د. صالح بلعيد (الجزائر)
أ.د. عبد السلام بن عبد السلام المسدي (تونس)
أ.د. عز الدين بن محمد مجدوب (تونس)
أ.د. محمد خطابي (المغرب)

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

لإسهاماتكم واستفساراتكم، نسعد بتواصلكم من خلال:
البريد الإلكتروني: mtsl@ksaa.gov.sa
ص.ب ٨٨٨٢٢ الرياض ١١٦٧٢
المملكة العربية السعودية
www.ksaa.gov.sa

هذه الطبعة إهـداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

صفة المجلة:

هـي مجلة علمية دورية محكمة تصدر عـن مجمع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة. ينطلـق اهتمـام المجلـة بالبحـوث المتعلقـة بمجـالات التخطيـط اللغـوي والسياسـة اللغويـة بمـا في ذلـك الدراسـات المتعلقـة بتخطيـط الوضـع اللغـوي، وتخطيـط الاكتسـاب اللغـوي، وتخطيـط البنيـة اللغويـة، وتخطيـط المكانـة اللغويـة، ودراسـات التعريـب والتنـوع والازدواج اللغـوي، وتمكـين اللغـة وتنميتهـا ونشـرها.

قواعد النشر بالمجلة:

تخضع جميع المواد المقدّمة إلى المجلة للتحكيم العلمي المتخصص، وتقبل البحوث للنشر بالمجلة وفقا لقواعد النشر التالية:

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة.
- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.

بيانات المجلة:

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية
مجلة علمية محكمة تصدر عن
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
الرياض – المملكة العربية السعودية
ردمد النسخة الورقيـة: ١٦٥٨-٧٤١٣
ردمد النسخة الإلكتروني: ١٦٥٨-٩٨٧٤

Journal information:

Journal of Language Planning and Policy
A peer-reviewed bi-annual journal issued by
King Salman Global Academy for Arabic Language
Riyadh- Saudi Arabia
ISSN paper version: 1658-7413
ISSN Electronic version: 1658-9874

هذه الطبعة إهـداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في خطواته كافة، وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية APA.
- أن تكون عدد كلمات البحث ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ كلمة.
- ألا يسبق نشر البحث في أي وعاء علمي -مالم ترهيئة التحرير خلاف ذلك-.
- أن يعد الباحث ملخصا لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية.
- كما ترحب المجلة بالاستعراض العلمي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة.

البحوث المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجمع،
ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

محتويات العدد

المصطلحية أداة في التخطيط اللغوي
أ.د. محمود إسماعيل صالح
١٧

التَّشريعات اللُّغويّة في مصر في العصر الحديث
نجلاء حسن الهواري
٥٤

دور المؤسسة التشريعية في السياسة اللغوية بالمغرب
عبد اللطيف أبي القاسم
١٠٧

عرض كتاب: نحو لسانيات اجتماعية عربية من النظرية إلى التطبيق
أ.نهال علي القحطاني
١٥٠

هذه الطبعة **إهـــداء من المجمـع**
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

كلمة التحرير

نقرأ في هذا العدد ثلاث دراسات ومراجعة لإحدى الكتب المعنية بالتخطيط والسياسة اللغوية.

في الدراسة الأولى عن المصطلحية بوصفها أداة في التخطيط اللغوي، يشير الباحث محمود إسماعيل صالح إلى أهمية هذا العلم الذي لم يلقَ العناية الكافية من المؤسسات اللغوية العربية، حيث يذكر أنه على الرغم من أن أهم المهام التي تضطلع بها تلكم المؤسسات، وخاصة مجامع اللغة العربية في العالم العربي، هو ما يسمى «تخطيط المتن اللغوي»، أي العمل على النهوض باللغة العربية وجعلها تساير التطور العلمي والتقني في العالم المعاصر، بالرغم من ذلك نجد أن العمل المصطلحي لا يزال في كثير من الأحيان يخضع للاجتهادات الشخصية. ويرجع ذلك إلى غياب الأسس العلمية في وضع المصطلحات، نتيجة لعدم اهتمام المؤسسات الأكاديمية العربية بالمصطلحية علمًا وتطبيقًا.

وقد بدأ الباحث دراسته بلمحة موجزة عن تاريخ المصطلحية وإسهام العلماء العرب والمسلمين في إثراء اللغة العربية بالمصطلحات في شتى التخصصات والفنون. ويشير إلى أن الجانب النظري لهذا العلم حديث نسبيًّا، بدأ في بعض الدول الأوربية. ثم يتحدث الباحث عن الأسس المنهجية لهذا العلم، منوهًا بأهمية مصطلحاته، مثل المصطلح والمفهوم وشبكة المفاهيم وعلاقة المفاهيم والمصطلحات مع بعضها ببعض.

وفي الجزء الثاني يعالج الباحث الجوانب التطبيقية للمصطلح، وهو ما يعرف بصناعة المصطلحات، حيث يتحدث عن الخطوات العملية في وضع المصطلحات، بدءًا بالبحث المصطلحي والتعرف على مصادره واستخلاص المصطلحات من تلكم المصادر. كما يشير الباحث إلى نوعين من وضع المصطلحات: الوضع الأولي والوضع الثانوي. ويذكر أن السائد في العالم العربي اليوم هو النوع الثاني، حيث تنصب معظم الجهود على إيجاد المقابلات العربية لمصطلحات أجنبية تظهر كل يوم في شتى ميادين المعرفة. ويركز هذا الجزء على الأساليب العلمية واللغوية المطلوب اتباعها في وضع المصطلحات العلمية العربية، المفردة والمركبة، إضافة إلى معالجة السوابق واللواحق، وذلك في ضوء الإصدارات العلمية المعنية بهذا الموضوع سواء من المؤسسات اللغوية أو الباحثين المتخصصين في هذا المجال العلمي الحديث. وقد ألحق الباحث محمود صالح ثلاثة نماذج تطبيقية للعمل المصطلحي.

أما الدراسة الثانية فهي بعنوان «التشريعات اللغوية في مصر في العصر الحديث: دراسة في تخطيط الوضع اللغوي للباحثة نجلاء الهواري.

تناولت هذه الدراسة وصف الوضع اللغوي في المجتمع المصري في ضوء التخطيط اللغوي، بدءًا من فترة الاحتلال الفرنسي حتى وقتنا الحاضر، وتحليل واقع الاستخدام اللغوي ورصد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات التي شهدها المجتمع المصري على مر العصور؛ وذلك من خلال التحليل البيئي الرباعي (SWOT). وسعت الدراسة إلى إبراز دور التخطيط والسياسية اللغوية في مصر، والجهود التي بذلت لضبط الأداء اللغوي في مختلف المجالات. وقد استندت الباحثة في هذه الدراسة إلى التشريعات اللغوية المصرية الصادرة عن السلطات الحاكمة؛ لحماية اللغة العربية، بدءًا من أول قرار أصدره محمد علي حتى مشروع قانون النهوض باللغة العربية لعام ٢٠١٨. وتقول الباحثة: »إن اللغة العربية تتعرض اليوم في مصر لكثير من التحديات؛ نتيجة العولمة والغزو الثقافي

الـذي اجتـاح مجتمعنـا المصـري، بالإضافـة إلى غيـاب السياسـة اللغويـة الـتي تنظـم الواقـع اللغـوي».

وقـد اشـتملت الدراسـة علـى عـدة مباحـث تعالـج باختصـار دخـول العربيـة إلى مصـر في العصـر الجاهلـي، ومـرور وضعهـا بأربـع مراحـل أسـمتها الباحثـة: مرحلـة «النشـأة والاسـتقرار»، ومرحلـة «التدويـن والتأليـف»، ومرحلـة «التقـدم والازدهـار» ومرحلـة «الضعـف والانحطـاط».

أما في المبحـث الثـاني فتصـف الباحثـة «الوضـع اللغـوي في مصـر (١٧٩٨-٢٠١٨)، إذ نجـد وصفًـا لوضـع اللغـة العربيـة في مراحـل مختلفـة مـن تاريـخ مصـر، بـدءًا بفـترة الاحتـلال الفرنسـي، ثـم فـترة الحكـم الملكـي الـذي بـدأ في العـام ١٨٠٥، يليهـا فـترة الحكـم البريطـاني الـذي بـدأ عـام ١٨٨٢، ثـم « فـترة مـا بعـد الاسـتقلال (إعـلان الجمهوريـة الجديـدة)»، وانتهـاءً بالعصـر الحاضـر، فتقـول الباحـث في وصفـه:

«في أوائـل القـرن الحـادي والعشـرين، أصبـح الوضـع اللغـوي مختلفًـا، فقـد شـهدت اللغـة العربيـة العديـد مـن التحديـات والتغيـيرات الـتي طـرأت عليهـا؛ نتيجـة ثـورة المعلومـات والانفجـار التكنولـوجي، وانتشـار وسـائل التواصـل الاجتماعـي الـذي اجتـاح مجتمعنـا المصـري. فشـاع اسـتخدام اللغـة الأجنبيـة في المؤسسـات التعليميـة والإعلاميـة حـتى في الحديـث اليـومي بـين عامـة النـاس، ممـا أدى إلى تدهـور مكانـة اللغـة العربيـة في مصـر. فقـد سـيطرت اللغـات الأجنبيـة علـى التعليـم المصـري، وانتشـرت مـدارس اللغـات الـتي تهتـم باللغـة الأجنبيـة في سـن مبكـرة، وسـعي أوليـاء الأمـور إلى إلحـاق أبنائهـم بهـا، مفضلـين إياهـم علـى المـدارس العربيـة ...».

«بالإضافـة إلى ظهـور اللغـة الهجـين المسـماة الفرانكـو آرب (Franco-Arb) أو العربـيزي (Arabize)، بـين الشـباب علـى مواقـع التواصـل الاجتماعـي. كمـا انتشـرت في الدعايـة والإعلانـات.

وظهر الانحدار اللغوي في وسائل الإعلام، حيث اتجهت معظم البرامج التلفزيونية التي تبث على القنوات العربية إلى استخدام الألفاظ الأجنبية، والمصطلحات العامية، والأساليب اللغوية الركيكة ذات الأداء السيء. وظهر ضعف الأداء اللغوي على ألسنة مقدمي البرامج التلفزيونية، وانتشار اللحن والأخطاء اللغوية والنحوية. كما سيطرت العامية في الأفلام والمسلسلات المصرية، وظهر نوع خاص من المسلسلات يُعرَف بالمسلسلات المدبلجة، ... وغالبًا ما تُتَدَبلج باللهجة السورية...».

وفي الأدب العربي، ظهر نوع خاص من الشعر يُسمَّى بالشعر الحر، الذي غلب عليه طابع العامية. بالإضافة إلى ظهور الروايات والقصص العامية التي انتشرت بحجه التعبير عن الحياة العامة، والطبيعة البشرية انتشارًا أكثر واقعية».

ونلاحظ مما سبق، أن وضع اللغة العربية في العصر الحالي آخذ في التدهور والانحدار سواء على مستوى التعليم أو الإعلام أو حتى على مستوى الحياة العامة في المجتمع المصري، وأصبحت اللغة العربية غريبة بين أهلها... فقد تأثر المصريون بلغة المجتمع الغربي وثقافته، وتقليدهم الأعمى لكل شيء، حتى أصبحت بعض الأسر المصرية تفضل تسمية أبنائها بأسماء أجنبية ليس لها أصل عربي، وتسمية الشوارع والساحات والحدائق بأسماء أجنبية...».

يلي ذلك المبحث الثالث الذي تلخص فيه الباحثة الوضع اللغوي في مصر في ضوء ما يسمى «التحليل البيئي الرباعي» أي رصد «أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات».

أما في المبحث الرابع فتوجز لنا الباحثة «التشريعات اللغوية التي صدرت في تاريخ مصر» التي بدأت بإصدار أول التشريعات اللغوية منذ قيام الدولة الحديثة في مصر على يد محمد علي باشا، فقد أصدر محمد علي بعد توليه حكم مصر بعض القوانين والتشريعات اللغوية المتعلقة بإصلاح نظام التعليم، وحركة

الترجمـة، والبعثـات العلميـة... إلـخ». وتناولـت التشـريعات اللغويـة في مجـالات رئيسـة ثلاثـة: «التشـريعات الخاصـة بالتعليـم، والتشـريعات الخاصـة بالإعـلام والثقافـة، والتشـريعات المتعلقـة بعلاقـات الأفـراد والهيئـات»، لعـل مـن أبرزهـا: إصـدار حسـني مبـارك «القانـون رقـم (١٤) لعـام ١٩٨٢ الخـاص بإعـادة تنظيـم مجمـع اللغـة العربيـة، «والـذي ينـص علـى إلغـاء قـرار رقـم (١١٤٤) لعـام ١٩٦٠، وتحديـد أغـراض المجمـع، والوسـائل الـتي مـن خلالهـا يمكـن تحقيـق أغراضـه،

وفي القسـم الثـاني مـن هـذا المبحـث، نجـد وصفًـا للتشـريعات الخاصـة «بالإعـلام والثقافـة»، شـملت إنشـاء المطبعـة الرسـمية في عـام ١٨٢٠، وإنشـاء المركـز القـومي للترجمـة في عـام ٢٠٠٦ . أمـا القسـم الثالـث فنقـرأ عـن «التشـريعات الخاصـة بعلاقـات الأفـراد والهيئـات» الـتي تسـتهلها الباحثـة بأمـر الخديـوي توفيـق في عـام ١٨٨٣ «بشـأن لائحـة ترتيـب المحاكـم الأهليـة» والأوامـر الخاصـة «بـأن تكـون المكاتبـات بـكل الجهـات الحكوميـة باللغـة العربيـة»، والقانـون الخـاص «بإيجـاب اسـتعمال اللغـة العربيـة في علاقـات الأفـراد والهيئـات بالحكومـة ومصالحهـا».

وتختتـم الباحثـة بالمبحـث الأخيرمـن دراسـتها بعنـوان «مشـروع قانـون النهـوض باللغـة العربيـة» الـذي قـدم إلى مجلـس النـواب في العـام ٢٠١٨، بعنـوان «قانـون النهـوض باللغـة العربيـة وحمايتهـا»، ويشـتمل علـى ثمـاني عشـرة مـادة تعالـج الجوانـب المختلفـة بوضـع اللغـة العربيـة في مجـالات الحيـاة التعليميـة والثقافيـة والاقتصاديـة والسياسـية.

وقد توصلت الباحثة لجملة من التوصيات، تتمثَّل في النقاط التالية:

«اعتمـاد سياسـة لغويـة ذات أهـداف واضحـة، تهـدف إلى تنظيـم اسـتخدام اللغـة العربيـة في مصـر، وتعزيـز مكانتهـا كلغـة رسـمية للدولـة، وتسـاعد في الحفـاظ علـى الهويـة اللغويـة للمجتمـع المصـري.

إنشـاء مرصـد لغـوي؛ لرصـد وضـع اللغـة العربيـة في مصـر، ومتابعـة التغيـيرات والتطـورات وتسـجيلها ودراسـتها، وتقديـم التوصيـات للجهـات المعنيـة بعمليـة التخطيـط اللغـوي ورسـم السياسـة اللغويـة.

إنشـاء هيئـة عليا للغـة العربيـة في مصـر؛ لرقابـة اسـتخدامها في المؤسسـات التعليميـة والإعلاميـة والهيئـات الحكوميـة في مصـر، ومتابعـة تنفيـذ التشـريعات واللـوائح اللغويـة في تلـك المؤسسـات وضمـان تطبيقهـا».

أما الدراسـة الثالثـة فيمكننـا اعتبارهـا اسـتكمالًا لمجموعـة الأبحـاث الـتي نشـرتها المجلة في أعداد سـابقة والتي تعالـج قضايا التخطيـط والسياسة اللغوية في المغـرب مـن زوايـا مختلفـة، حيـث نجـد بحثًـا لعبـد اللطيـف أبي القاسـم يعـرض «دور المؤسسـة التشـريعية في السياسـة اللغويـة بالمغـرب - خدمـة اللغـة العربيـة أنموذجًـا». ونقـرأ في الدراسـة «عرضًـا لمبـادرات مجلـس النـواب المغـربي في السياسـة اللغويـة الموجهـة لتحسـين وضـع اللغـة العربيـة ومكانتهـا...». وقـد اعتمـد الباحـث أعـداد الجريـدة الرسـمية للبرلمـان ومحاضـر الجلسـات، ويذكـر أنـه يسـعى إلى:

«رصـد الخطـاب الترافعـي لفائـدة اللغـة العربيـة في أداء النـواب البرلمانيـين المغاربـة ومرتكزاتـه؛

رصـد الآليـات الـتي يلجـأ إليهـا النـواب البرلمانيـون للتأثـير في السياسـة اللغويـة في المغـرب في صلتهـا بوضـع اللغـة العربيـة ومكانتهـا في الفضـاء العـام؛

تقييم أداء النواب البرلمانيين في مجال خدمة اللغة العربية وإبراز حدوده».

ويذكـر لنـا عبـد اللطيـف أبي القاسـم أن عملـه محـدد زمنيًـا لاعتبـارات عمليـة، فيقـول: « تناولـت الدراسـة مبـادرات مجلـس النـواب المغـربي خـلال فـترة مـا بعـد المصادقـة علـى دسـتور المغـرب الجديـد عـام ٢٠١١ بصفـة عامـة. هـذا ويعلـق الباحـث علـى وضـع العربيـة الحـالي بقولـه: «ورصـد غـير واحـد مـن الباحثـين الوضـع غـير

الصحي للغة العربية الفصحى بالمغرب عكس ما يفترض أن تتمتع به من أولوية في مجالات الإدارة والاقتصاد والتعليم والإعلام». ويفصل لذلك بما يجري في مجالات التعليم والإعلام والإعلانات والإشهارات والاقتصاد.

ويذكر الباحث أنه من «أبرز مشاريع القوانين التي يمكن استعراضها في هذا الإطار باعتبار ارتباطها الشديد بالسياسة اللغوية، هناك مشروع القانون الإطار رقم ٥١,١٧ الذي يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومشروع قانون تنظيمي رقم ٠٤,١٦ الذي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي نص دستور ٢٠١١ على إحداثه في فصله الخامس، وكذا مشروع القانون رقم ١١,١٥ الذي يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري».

ويتحدث تحت «مداخل خدمة اللغة العربية»، وهي عدة مداخل تشمل: (أ) مدخل تشريع القوانين، (ب) مدخل مراقبة العمل الحكومي، (ج) مدخل البحث العلمي. كما يتحدث عن « حدود أداء مجلس النواب المغربي في خدمة اللغة العربية» التي تشمل ضعف الخبرة والدراية لدى النواب البرلمانيين، وضعف التفاعل الحكومي والتقاطبات السياسية.

واختتم الباحث عبد اللطيف أبي القاسم دراسته بمجموعة من الاستنتاجات المهمة التي تشمل: «محدودية في عدد مقترحات القوانين الخاصة حصرًا باللغة العربية»، و«تفاعل محدود جدًا من طرف الحكومة مع مبادرات مجلس النواب»... و«بداية مشجعة للمركز البرلماني للأبحاث والدراسات فيما يتعلق برصد مواقف المغاربة من اللغة العربية والحاجة إلى تعزيز مكانتها في الفضاء العام»، ثم «عدم استنفاذ مجلس النواب لجميع الإمكانات المتاحة أمامه للترافع لفائدة اللغة العربية».

نختم هذا العدد بعرض كتاب في اللسانيات الاجتماعية التي يعتبر التخطيط اللغوي فرعًا منه، حيث تستعرض لنا الباحثة نهال القحطاني كتاب (نحو

لسانيات اجتماعية عربية من النظرية إلى التطبيق) للدكتورناصر بن غالي وإصدار مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. وفي تصديرها لعرض الكتاب تذكر الباحثة القحطاني أن الكتاب يُعَدُّ «إضافة إلى أرشيف البحث اللغوي الاجتماعي في العالم العربي» في قضايا لسانية اجتماعية لم تلقَ العناية اللازمة في العالم العربي. وتشيرإلى أن الكتاب قدم عددًا من القضايا النظرية والمنهجية من المنظور اللساني الاجتماعي الحديث» مستفيدًا من المراجع العربية والإنجليزية التي عالجت بعض القضايا المذكورة، مع عرض جيد لها وإضافات عديدة في هذا المجال، جعلت من الكتاب المذكورعملًا شاملًا ودقيقًا لأهم القضايا اللسانية الاجتماعية، وذلك في فصول ثمانية.

تذكر الباحثة أن الفصل الأول من الكتاب جاء بعرض شامل للجهود العربية في معالجة الظواهر اللغوية العربية في إطارها الإجتماعي، بما في ذلك دراسة اللهجات العربية القديمة وتصنيف العربية إلى مستويات متدرجة من «أقصى درجات الفصحى إلى أقصى طبقات العاملة، ثم استعراض للكتب والدراسات العربية التي خصصت للتعريف باللسانيات الاجتماعية.

أما الفصل الثاني فتذكر القحطاني أن المؤلف عالج فيه جذور اللسانيات الاجتماعية في التفكير اللساني الحديث، «عبر تقديم أهم خصائص المدارس اللسانية الأبرز، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها، إضافة إلى أهم سمات المقاربات الثلاث الرئيسة لدراسة اللغة، وهي: البنيوية، والوظيفية، والتوليدية.

وفي الفصل الثالث تخبرنا الباحثة أن المؤلف عالج المسائل الرئيسة للسانيات الاجتماعية، وتقول: «إنه يعد مدخلًا نظريًّا يلقي الضوء على منظور علم اللسانيات الاجتماعية، بمكوناتها، ونشأتها»، وأن من المجالات التي عالجها هذا الفصل: «استخدام اللغة في السياق الاجتماعي والعلاقة بين البنى الاجتماعية واللغوية، وكذلك التنوعات اللغوية المختلفة، والمتغيرات الاجتماعية واستخدام

اللغـة، والمكانـة اللغويـة، والأيديولوجيـة اللغويـة، والمواقـف اللغويـة، والهويـة، والحداثـة، والتحضـر، وتأثيرهمـا في التنوعـات اللغويـة، والازدواجيـة اللغويـة، والثنائيـة والتعدديـة اللغويـة، إضافـة إلى التنـاوب اللغـوي وتبديـل الشـفرة، والخطـاب الصفـي، والسـلوك اللغـوي في الفصـول الدراسـية، والكفايـة الاجتماعيـة والثقافيـة في تعليـم اللغـة، والسياسـة اللغويـة والتخطيـط اللغـوي، وكذلـك اللغـة والتفاعـل، وإثنوجرافيـا التواصـل، ودراسـة الخطـاب اللغـوي وتحليـل الخطـاب، والتداوليـة اللغويـة، ومجـال اللسـانيات الاجتماعيـة الشـرعية، ومجـال دراسـات المشـهد اللغـوي، واللسـانيات الاجتماعيـة للعولمـة، واللسـانيات الشـعبية».

وتشـير الباحثـة إلى أنـه «في الفصـل الرابـع المعنـون بالأبعـاد الاجتماعيـة والتنوعـات اللغويـة؛ ركـز علـى تقديـم المفاهيـم الأساسـية في اللسـانيات الاجتماعيـة الـتي تـدرس الاختلافـات اللغويـة في المجتمـع اللغـوي الواحـد...».

وتذكـر الباحثـة أن الفصـل بالخامـس جـاء بعنـوان: «اللغـة والتفاعـل في الخطـاب»، وقـد بدأهـا بتقديـم عـن اللسـانيات الاجتماعيـة التفاعليـة، الـتي تعتمـد في دراسـتها علـى منهجيـة الإنثوجرافيـا، وتحليـل المحادثـة، وتحليـل الخطـاب، والتداوليـة؛ للحصـول علـى مجموعـة بيانـات غنيـة للتفاعـلات الـتي تحـدث بشـكل طبيعـي».

عـن الفصـل السـادس تذكـر الباحثـة أن المؤلـف خصصـه «لبيـان الظواهـر اللسـانية الاجتماعيـة مـن واقـع اسـتعمال العربيـة، ومنهـا: التعدديـة اللغويـة، والازدواجيـة اللغويـة، ومـا يسـمى بتبديـل الشـفرة (أي التنقـل بـين تنوعـين أو لغتـين أثنـاء الـكلام) والوظائـف المرتبطـة بهـا.

أمـا الفصـل السـابع فتنـاول اتجاهـات البحـث في اللسـانيات الاجتماعيـة العربيـة، إذ اشـتملت الدراسـة «علـى: الازدواجيـة والمسـتويات اللغويـة، التنـوع والتغـير اللغـوي، وتبديـل الشـفرة، والتواصـل اللهجـي، واللغـة الهجينـة، والسياسـة اللغويـة»، إضافـة إلى اسـتعراض منهجيـة البحـث المسـتخدمة في اللسـانيات الاجتماعيـة العربيـة،

اختتمتها بقولها: إن المؤلف خلص من تحليله للدراسات العربية إلى «أن اللغة العربية دُرِست من منظورات لسانية اجتماعية حديثة، لكنها لا زالت في نطاق الموجتين الأولى والثانية، المتمثلتين في الممارسة المسحية التحليلية للسانيات الاجتماعية الحديثة».

أما الفصل الثامن والأخيرفتصفه الباحثة بأنه تمثيلٌ تطبيقيٌّ للجوانب النظرية في الفصول السابقة؛ وعنون بـ«نحو لسانيات اجتماعية عربية تطبيقية: نماذج من الواقع اللغوي للمجتمع السعودي». وتناول قضيتين رئيستين: الوظائف الاجتماعية لتحويل الشفرة الازدواجي بين العربية الفصحى والعاميات السعودية في وسائل التواصل الاجتماعي، والبحث في في دور المحيط الحضري في مواقف متحدثي اللهجة المحلية لمنطقة القصيم من لهجتهم، واستكشاف تأثيرها في الاستعمال، ودراسة مدى ارتباط هذه المواقف بالاستخدام تبعًا للمتغيرات الاجتماعية. وتذكر الباحثة القحطاني أن المؤلف ختم كتابه بقضية مهمة في مجال البحث اللساني الاجتماعي العربي، وهو «ضرورة النظر إلى القضايا اللغوية الاجتماعية العربية، نظرة علمية محايدة تساهم في تناول تلك القضايا ومعالجتها، دون التأثر بالنظرة التي تشكك في الأهداف والمنطلقات، التي تعد من أهم مسببات الابتعاد عن دراسة هذه المجالات».

من الواضح أن الأعمال التي اشتمل عليها العدد الحالي، تميزت بالتنوع والشمول والمعالجات المختلفة لقضايا السياسة والتخطيط اللغوي في العالم العربي من زوايا يكمل بعضها بعضًا.

وكلنا أمل أن في ذلك حافزًا للباحثين في رفد المجلة بإنتاجهم العلمي لإثراء هذا الحقل العلمي المهم لتطوير السياسات اللغوية في العالم العربي.

رئيس التحرير

أ.د. محمود إسماعيل صالح

المصطلحية أداة في التخطيط اللغوي
أسسها ونماذج تطبيقية

أ.د. محمود إسماعيل صالح(١)

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث المصطلحية أو علم المصطلح، كما يسميها البعض، من جانبيها النظري والعملي. فبعد مقدمة موجزة عن هذا العلم وإسهامات العرب والمسلمين الرائدة في مجال المصطلحات العلمية، يلقي الباحث الضوء على الأسس النظرية لهذا العلم وعناصره الأساسية: المصطلح، والمفهوم، وشبكة المفاهيم، وعلاقة المصطلحات بعضها ببعض. ثم يعالج البحث الإجراءات العملية في التعامل مع المصطلحات، ثم الجوانب التطبيقية المتعلقة بوضع المصطلحات في اللغة العربية وطرائقها المختلفة، مثل: المجاز، والاشتقاق، والتركيب، والنحت، والترجمة، والاقتراض اللغوي.

ألحق بالبحث نماذج عملية ثلاثة في معالجة المصطلح العلمي (معجم مصطلحات علم اللغة، وبنك المصطلحات الآلي السعودي للمصطلحات (باسم)، ومعجم الألفاظ والتعابير الإسلامية: عربي - إنجليزي).

الكلمات المفتاحية: مصطلحية، علم المصطلح، صناعة المصطلح، المفهوم، المصطلح، شبكة المفاهيم، وضع المصطلحات العربية، طرائق وضع المصطلحات.

(١) أستاذ اللسانيات التطبيقية. البريد الإلكتروني: profmisaleh@gmail.com.

مقدمة:

من المعروف أن تطور الأمم مرتبط بلغاتها، وتقدمها، ووفائها بحاجاتها الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية. لذلك يعتبر التخطيط اللغوي ضرورة لا بد لها لكل أمة تنشد البقاء والرقي في السلم الحضاري.

ومن أهم مجالات التخطيط اللغوي «تخطيط المتن» (أي تطوير اللغة بجوانبها المختلفة: صوتيًّا، كتابيًّا، معجميًّا، نحويًّا، أسلوبيًّا). أما أبرز هذه الجوانب بالنسبة للغة العربية التي تحتاج إلى تطوير مستمر، فهو الجانب المعجمي؛ أي الألفاظ العامة والخاصة، مما هو لازم لمواكبة التغيرات الحضارية والعلمية والتقنية.

ولا شك أن تطوير المصطلحات وتنميتها أكثرُها أهمية. (انظر: حجازي، ١٩٩٣، «الفصل الخامس: المصطلحات والتنمية اللغوية»، ص ١٨٩–٢١٢). فهناك اتفاق بين العلماء والباحثين أن المصطلحات هي عصب كل تخصص علمي، وعليها تعتمد العلوم بفروعها المختلفة. فبدون المصطلحات لا يمكن أن نفهم العلم والمعرفة وتطورهما ونشرهما. لذلك أسماها بعض علماء المسلمين، مثل الخوارزمي «مفاتيح العلوم».

وعن أهمية المصطلحات في عالمنا المعاصر، نقرأ في **إرشادات لوضع سياسات مصطلحية**، تقول اليونسكو: «تؤدي المصطلحات دورًا محوريًّا حيثما وكلما تعلَّق الأمر بالمعلومات والمعرفة في مجال تخصصي، سواء أكان ذلك في إنتاجهما (في البحوث مثلًا)، أم استعمالهما (في النصوص المتخصصة مثلًا)، أم تسجيلهما ومعالجتهما (في قواعد المعلومات مثلًا)، أم في نقلهما للآخرين (من خلال التدريب والتعليم)، أم تطبيقهما (في نقل التقنية والمعرفة) أم في ترجمة نصوصهما».

(Infoterm, 2005: 2)

وقد كان العرب المسلمون روادًا في العمل المصطلحي، كما كانوا كذلك في العمل المعجمي بعامة، حيث سبقوا الأمم الأخرى في ذلك بقرون عديدة. ومن أمثلة إنتاجهم: **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة** لزكريا محمد الأنصاري، **والتعريفات** للجرجاني، **ومفاتيح العلوم** لأبي محمد الخوارزمي، **وكشاف اصطلاحات الفنون** للتهانوي، **والجامع لمفردات الأدوية والأغذية** لابن البيطار، وغيرها. (انظر: الشهابي، ١٩٦٦ وبن مراد، ١٩٩٣).

نشأة المصطلحية أو علم المصطلح:

لكن المصطلحية بوصفها علمًا، لم تنشأ إلا في القرنين الماضيين خاصة في القرن العشرين، حيث كونت المنظمة الدولية للمقاييس ISO ومقرها جنيف، لجنة خاصة بالمصطلحات أسمته اللجنة الفنية 37 (TC 37). وفي العام ١٩٧١ أنشئ مركز المصطلحات التابع لليونسكو (infoterm) في فيينا، وذلك باتفاق بين اليونسكو والمعهد النمساوي للمقاييس ASI.

وقد كان من رواد هذا العلم يوجين فُستر (Wuster) الذي يلقبه البعض بأبي المصطلحية، وخلفه مدير مكتب الإنفوتيرم فلبر (Felber) مؤلف كتاب (Manual of Terminology) وغيرهما ممن سبقوهما في ألمانيا ولحقوهما في بريطانيا ودول أوربية أخرى.

يورد لنا حجازي في الفصل الأول من كتابه تاريخًا مختصرًا لعلم المصطلح (حجازي، ١٩٩٣: ١٦-١٩)، كذلك نجد مناقشة موسعة للموضوع في كتاب القاسمي (٢٠١٩) في «الفصل السادس عشر: المصطلحية: علم المصطلح وصناعة المصطلح».

غير أنه من الإنصاف، الإشارة إلى أن عددًا من الباحثين العرب، كان لهم في أواخر القرن الماضي إسهام فيما يسمى المصطلحية المتخصصة؛ أي الدراسات

التي عنيت بمشكلات المصطلحات العلمية في مجالات متخصصة مختلفة (انظر: محمود صالح (١٩٩٩): **دراسات المعجمية والمصطلحية: ببليوغرافيا وكشافان**). ونذكر من هؤلاء محمد رشاد الحمزاوي، وعبد السلام المسدي في اللسانيات، وهيثم خياط في المصطلحات الطبية، وقبلهم مصطفى الشهابي في المصطلحات الزراعية، على سبيل المثال. كما يجدر بالذكر كتاب الحمزاوي الذي عالج القضية من منظور الترجمة، وذلك في كتابه «**المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**» الذي صدر عام ١٩٨٦.

وفي أواخر القرن الماضي وفي القرن الحالي، برزت أعمال مهمة لكل من محمود حجازي (١٩٩٣)، وممدوح خسارة (٢٠٠٨)، وعلي القاسمي (٢٠١٩). ولعل أشمل الأعمال في المجال حتى تاريخه كتابُ القاسمي الذي نشر في ٢٠١٩، وهو نسخة موسعة من كتاب له في الموضوع نفسه نشر من قبل.

يجدر بالذكر كتاب الشاهد البوشيخي «**نظرات في المصطلح والمنهجية**» (٢٠٠٤) الذي يتميز بالنظر إلى القضية من الناحية التراثية وضرورة الاهتمام بالنصوص التراثية، بالإضافة إلى بعض القضايا المعاصرة.

ما المصطلحية؟

المصطلحية ويسميها البعض علم المصطلح (القاسمي، وحجازي، وخسارة)، هي: علم يعنى بدراسة المفاهيم والمصطلحات التي تعبر عنها، ويشمل جانبين أساسيين:

أولًا: الجانب النظري، ويعالج قضية المفاهيم وخصائصها وتصنيفاتها وعلاقاتها ببعضها البعض والمنظومات التي تنتمي إليها في مجال أو تخصص علمي معين سواء في العلوم البحتة، مثل: (الفيزياء، والرياضيات، والأحياء) أم التطبيقية،

مثل: (الهندسة، والطب) أم الإنسانية والاجتماعية، مثل: (اللسانيات، الشريعة، علوم العربية، علم النفس، علم الاجتماع، والتربية)، حيث إن لكل علم وفن مفاهيمه ومصطلحاته التي يتميزبها. ويرتبط هذا الجانب بعلم الوجود (ontology)، والمنطق، وعلم المعلومات، وعلم الدلالة، بصورة أساس. كما ترتبط بهذا الجانب أيضًا معاييرتوحيد المصطلحات وتقييسها (standardization).

يصف القاسمي النظرية العامة لعلم المصطلح، حيث يقول: «من أهم موضوعاته البحث في النظرية العامة لعلم المصطلح: طبيعة المفاهيم، وتكوينها، وخصائصها، والعلاقات فيما بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشيء المخصوص، وتعريفات المفهوم، وكيفية تخصيص المصطلح للمفهوم وبالعكس، وطبيعة المصطلحات، وكيفية توليدها وتوحيدها.»(القاسمي، ٢٠١٩: ص ٣١٢). ويطلق على هذا الفرع «علم المصطلح». هذا ويعرف هذا الفرع بـ(terminology) بالإنجليزية.

ثانيًا: جانب عملي تطبيقي لعلم المصطلح أو المصطلحية، وهو الذي يعنى بوضع المصطلحات أو البحث فيها لتسمية كل مفهوم من المفاهيم التي نحتاج إلى تسميتها في التخصصات المختلفة، وفق قواعد علمية معروفة، سنتحدث عنها لاحقًا. ويشمل ذلك تحديد طرائق الاختياربين المبادئ المتضاربة أحيانًا، مثل الإيجازمن جهة، ودقة المصطلح التي قد تتطلب أكثرمن كلمة من جهة أخرى. كما يعنى الجانب التطبيقي أو العملي بوضع التعريفات اللازمة للمصطلحات. ثم جمع المصطلحات، وتنظيمها، وترتيبها، وتقديمها للمستفيدين منها (علماء متخصصين، مترجمين وقراء، إضافة إلى المصطلحيين) ويكون ذلك في صور مختلفة (منشورات مؤسسية كالمجامع، أو معاجم، أو في بنوك المصطلحات). ويطلق القاسمي على هذا الفرع «صناعة المصطلحات»، كما يسميه البعض «صناعة المصطلح»، مقابل الكلمة بالإنجليزية (terminography).

يستفيد هذا الجانب من الدراسة النظرية ويبني عليها. ومن أهم العلوم التي تعنى بهذا الجانب من المصطلحية، اللسانيات؛ أي علوم اللغة بفروعها المختلفة، خاصة علم المفردات (lexicology)، أو المعجمية، وعلم الدلالة، إلى جانب التخصصات العلمية ذات العلاقة. لذلك عدَّ المرحوم محمود حجازي علمَ المصطلح فرعًا من اللسانيات التطبيقية.

يضيف الدكتور علي القاسمي، وهو من رواد البحث في علم المصطلح في كتابه «**علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية**» فرعًا ثالثًا، يسميه «البحث المصطلحي». (انظر الشكل أدناه).

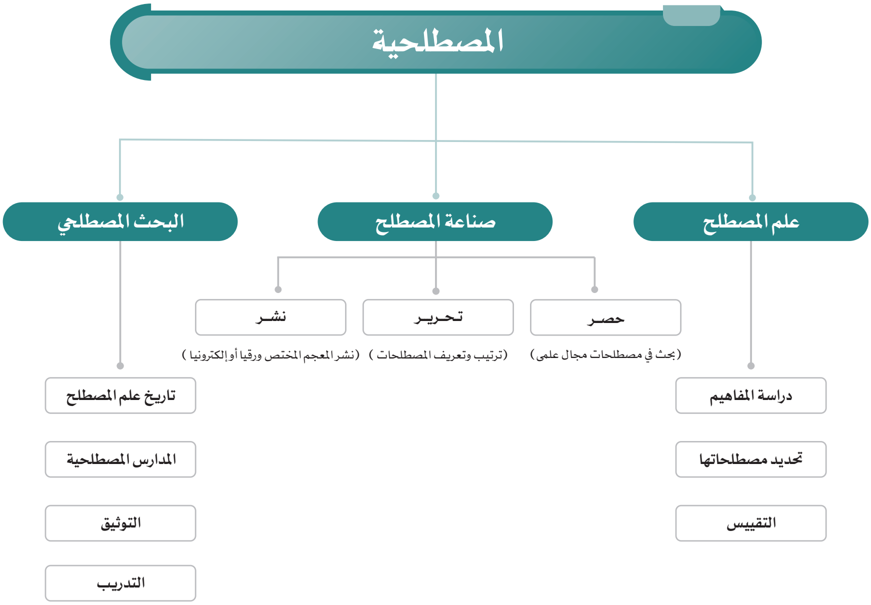

ويشمل البحث المصطلحي «تاريخ علم المصطلح، والمدارس المصطلحية، والتوثيق والتدريب» (القاسمي، ٢٠١٩). غير أن عددًا من الباحثين يرون هذا الجزء من البحث النظري (التاريخ والمدارس المصطلحية)، بينما يراه آخرون،

مثـل (الجهـة المسـؤولة عـن بنـك المصطلحـات الكنـدي الشـهير (Termium) جـزءًا من الجانـب التطبيقـي للمصطلحيـة الـذي يجـب أن يقـوم بـه المصطلـحي في المراحـل الأولى مـن عملـه، خاصـة التوثيـق والتدريـب، كمـا نقـرأ في كتـاب **الدليـل الإرشـادي للمصطلحيـة** (A Handbook of Terminology). وسنشـيرإلى هـذا العمـل بـ «الدليـل الإرشـادي». ويمكننـا القـول بـأن البحـث المصطـلحي حسـب القاسـمي، يتـوزع في الواقـع بـين الجانبـين النظـري والتطبيقـي أو العملـي.

يذكر **الدليل الإرشادي** أن مبادئ البحث المصطلحي، تتضمن ما يلي:

- تصنيف مجالات التخصص؛
- الإلمام بآخر التطورات في مجال التخصص موضوع الدراسة؛

وفي سـبيل التأكـد مـن أداء هـذه المهمـة بنجـاح، يجـب علـى المصطلـحي أن يكـون ملمًّـا بأفضـل الوثائـق في مجـال تخصصـه، وأن يقيـم الوثائـق وفـق فئتهـا.

- دوائر المعارف؛
- دراسات متخصصة (monographs)، والأدلة الأكاديمية (academic manuals)؛
- السجلات العلمية للمؤتمرات، واللقاءات العلمية؛
- الدوريات التخصصية والشائعة؛
- النشرات التعريفية والدعائية؛
- المعاجم والمسارد وقواعد البيانات التوثيقية والمصطلحية واللغوية؛
- مواقع الشابكة لخيرة مزودي المحتوى في مجال التخصص».

(انظر البحث المصطلحي في: (**الدليل الإرشادي** الكندي: ٨١)

سمات المصطلحية وانتماؤها العلمي:

يذكر فلبر الذي كان مديرًا لمركز معلومات المصطلحات (infoterm) في فيينا، أن من سمات المصطلحية أنها تنتهج منهجًا وصفيًا، وتهدف إلى التخطيط اللغوي، وتؤمن بالتقييس، وتختص غالبًا باللغة المكتوبة. (Felber, 1984)

ويجدر بالذكر العلاقة الوطيدة بين المعجمية والمصطلحية، حيث إن الأخيرة تُعَدُّ فرعًا متخصصًا من الأولى (انظر: بن مراد (١٩٩٢) «المصطلحية وعلم المعجم»، في **مجلة المعجمية**، وقد أشار حجازي في كتابه **«الأساس اللغوي لعلم المصطلح»** إلى أن المصطلحية فرع من اللسانيات التطبيقية؛ أي علم اللغة التطبيقي، كما أسلفنا.

مصطلحات المصطلحية الأساسية:

أولًا: المصطلح:

هو التعبير اللفظي عن المفهوم في حقلِ تخصصٍ ما، قد يكون كلمة أو عبارة تتكون من أكثر من كلمة واحدة، مثل «متلازمة نقص المناعة»، كما يشمل المختصرات بأنواعها. بل ويضاف إليها الرموز العلمية وما شابهها. ولذلك يميل بعضهم إلى استعمال كلمة الوحدة المصطلحية (terminology unit) للتعبير عنه. (لمناقشة كلمة مصطلح ومرادفاتها، انظر حجازي، ١٩٩٣: ٦-٩)

والوحدة المصطلحية كما أسلفنا، قد تكون كلمة أو أكثر من كلمة، كما تكون اختصارًا (abbreviation) أو نحتًا أوائليًّا (يتكون من أوائل الكلمات المختصرة) (acronym) أو تسمية / عنوانًا لمنصب، مثلًا (رئيس وزراء / الوزير الأول)، وغير ذلك.

هذا ونقرأ في **الدليل الإرشادي** الكندي تعريفه بالوحدة المصطلحية:

«الوحدة المصطلحية هي اسم أو تسمية مفهومٍ ما في منظومة المفاهيم.

وقد تكون كلمة أو عبارة، أو رمزًا أو صيغة كيميائية أو رياضية، أو اسمًا علميًّا باللاتينية، أو نحتًا أوائليًّا (acronym)، أو اختصارًا أوائليًّا (initialism)، أو مسمى وظيفة رسمية، أو منظمة، أو وحدة إدارية». (**الدليل الإرشادي**، ص ١٩)

يلاحظ أن النحت الأوائلي نوع من النحت، من حيث إن الحروف المختصرة تنطق كلمة واحدة، مثل (radar, aids) أيدز، ورادار. بينما الاختصار الأوائلي تنطق حروفه منفصلة، مثل (UN) التي تنطق بالإنجليزية يو إن، و(USA) التي تنطق يو إس إيه.

ثانيًا: المفهوم:

يطلق المفهوم أو التصور (concept) على الصورة الذهنية للشيء أو الموضوع (object)، الذي قد يكون محسوسًا أو مجردًا. مثلًا: «حيوان له خرطوم طويل (فيل)، شجرة تسمى ثمرتها تمرًا (نخلة)، مبدأ يدعو إلى معاملة الناس دون تفرقة بينهم (المساواة)، طائرة بدون طيار تُسَيَّر عن بعد (مسَيَّرة)، اسم نبدأ به الجملة في اللغة العربية (مبتدأ)»، ... وهكذا. ونجد أن كلًّا من هذه المفاهيم المذكورة ترتبط بشبكة تكون جزءًا منها، مثل: الحيوانات البرية، أو الأشجار، أو المبادئ الإنسانية، أو الأسلحة الحديثة، أو المفاهيم التي تعبر عن تركيب الجملة العربية على التوالي.

ونجد أن المفهوم (والمصطلح الذي يعبر عنه) يمثل عنصرًا في منظومة تحدد معناها أو وظيفتها. ويمكننا أن نمثل بالرفع في النحو، فهو يرتبط بمنظومة الإعراب، ويختلف معناه بالنسبة للمرفوع اسما كان أو فعلًا.

ونورد أدناه خصائص المفهوم والعلاقة بين المفاهيم ومنظومتها، كما ورد في كتاب القاسمي المذكور آنفًا:

«تصنيف الخصائص: تقسيم الأشياء إلى مجموعات أو أفراد: تقسيم الأشياء أو الصفات أو المعاني وترتيبها في نظام خاص يسهل تمييز بعضها عن بعض ويبين صلة بعضها ببعض، بناء على صفات ذاتية (كتصنيف الحيوانات) أو العلوم بحسب موضوعاتها، ويسمى **تصنيفًا حقيقيًّا**، أو تصنيفها بحسب أمور اعتبارية وظاهرية (تصنيف الكتب حسب مؤلفيها أو الطلاب حسب أعمارهم)، ويسمى **تصنيفًا تحكميًّا**.

وللخصائص قسمان: جوهري (ملازم للشيء)، أي الدائمة، مثل: الشكل، والحجم، واللون، والمادة، والحرارة... وعرضي، أي خارجية، كالغرض والاستعمال والموضع، مثل: (عجلة خلفية)، والصنع، وبلد المنشأ....

«**ومن حيث بنيتها:** بسيطة (صفة واحدة، مثل دائري)، ومركّبة (أكثر من صفة، مثل سريع الذوبان). وقد تكون خصيصتان أو أكثر مترادفة (متساوي الأضلاع، ومتساوي الزوايا).

«وتعطى الأولوية للجوهرية على العرضية، كما يكون التفاضل بين العرضية بحسب أهمية الخاصية.

«**العلاقات بين المفاهيم:** تربط العلاقة المفاهيم مع بعضها البعض، مثل: التشابه، والتباين، والتساوي، والمعية، والتعاقب... والعلاقة قد تكون مباشرة (علاقة منطقية)، أو غير مباشرة (علاقة وجودية).

ثالثًا: منظومة المفاهيم:

«**منظومة المفاهيم:** هي الشبكة التي تربط المفاهيم ببعضها البعض، بحيث لا يفهم أحدها بمعزل عن الأخريات، مثل منظومة إشارات المرور الضوئية، حيث إن كلًّا من الضوء الأحمر أو الأصفر أو الأخضر لا قيمة له في حد ذاته، ولكنه يأخذ معناه في ضوء المنظومة التي ينتمي إليها. (القاسمي: ٣٦٩-٣٧٢)

رابعًا: التعريفات وأنواعها:

كان بعض الأوائل من العلماء العرب يسمونه «الحدود». وللتعريف أنواع:

أولًا: التعريف بالتضمُّن (Intensional definition) هو التعريف عن طريق الخصائص التي تصف المفهوم، حيث يُتَعَرَّف عليه، ويُمَيَّز من المفاهيم ذات العلاقة. وهو مبني على المفهوم الأعلى مرتبة (higher / superordinate concept) (المفهوم العام)، ويعطي الخصائص التي تسمح بتعريف المفهوم وتميزه عن المفاهيم المجاورة. فمثلًا في حقل المواصلات، تُعْرَف الدراجة بأنها وسيلة للمواصلات، لها عجلتان، وإطار، ومقعد، تحركانها بدالتان، يحركهما الإنسان.

ثانيًا: التعريف بالاشتمال (extensional): يكون ذلك بتعديد المفاهيم الأدنى (subordinate concepts) للمفهوم. **(الدليل الإرشادي)**، مثال: علامات رفع الاسم، هي: الضمة للمفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والألف والنون للمثنى، والواو والنون لجمع المذكر السالم، والواو للأسماء الخمسة.

ويتحدث القاسمي في الفصل الثاني والثلاثين من كتابه بتفصيل شامل عن التعريف تحت عنوان «التعريف: أنماطه، شروطه، صعوباته، عيوبه»، حيث يناقش أنواع التعريف (اللغوي، المنطقي وأنوعه).

شروط التعريف المصطلحي:

يجب أن يستوفي تعريف المصطلح الشروط التالية:

- **الإشارة إلى منظومة ما:** يدمج التعريف في منظومة مفهوم ما (concept system)، مثال: الدراجة: وسيلة مواصلة برية، لها عجلتان، وإطار، ومقعد.... .
- **الإيجاز:** يجب أن يكون التعريف وجيزًا، وواضحًا، ومختصرًا، لكن بدون إغفال الخصائص المميزة اللازمة. (يجب التنويه إلى أن الإيجاز لا يكون

مخلًّا، كما في تعريف الممنوع من الصرف «غير متصرف»، كما ورد في أحد معاجم المصطلحات النحوية)، مثال: «الممنوع من الصرف: الاسم الذي لا ينون وينصب ويجر بالفتحة».

- **الإيجابية**: يذكر التعريف ماهية المفهوم، وليس ما ليس هو، مثال: المقطورة: مركبة تتحرك بطريقة غير آلية. ولا نقول: المقطورة ليست سيارة ولا حافلة.

- **عدم الدائرية (circularity)**: لا يشتمل التعريف على كلمات تحيل إلى المفهوم قيد التعريف. (لعل تعريف الممنوع من الصرف بأنه «غير المتصرف» مثال على ذلك).

- **الخلو من الإطناب**: التعريف ليس شرحًا أو إعادة صياغة (paraphrase) للمصطلح، مثال: «المنسوجات: منتجات صناعة الأنسجة». (ولا نضيف مثلًا: »ويقوم بنسجها بشر أو آلات»).

- **التبادلية (substitutability)**: استعمال مصطلح من نفس الفئة النحوية (قسم الكلام)، يعني ذلك أن التعريف يبدأ بمصطلح من نفس قسم الكلام (اسم أو صفه مثلًا)، ينتمي إليه المصطلح الذي نعرفه، بحيث يمكننا استعمال التعريف بدل المصطلح دون حاجة إلى تغيير الجملة. **(الدليل الإرشادي)**

تنظيم المعرفة من المفهوم إلى المصطلح:

في العمل المصطلحي، تُنَظَّم المعرفة التي نحصل عليها في مجال تخصص معين وفقًا لعلاقات هرمية (hierarchical)، أو تراتبية وترابطية (associative) بين المفاهيم التي يتكون منها مجال التخصص.

وتستعمل العلاقات الهرمية أو التراتبية في أغلب الأحيان في تنظيم المعرفة. وهي تشمل العلاقات بين المفهوم العام والمفاهيم الخاصة ذات العلاقة، والعلاقات التجزيئية (partitive) بين الكل وأجزائه. ويسمى التمثيل المصور (graphic representation) الرسم التخطيطي للمفهوم (concept diagram).

أما في العلاقات الترابطية، فإن المفاهيم تُربَط مكانيًّا أو زمانيًّا. وتشمل الأنواع التالية: المنتِج والمنتَج، العمل والنتيجة، العمل والأداة، الحاوي والمحتويات، والسبب والنتيجة. (**الدليل الإرشادي**: ص ١٥)

يستطيع المصطلحي بمعاونة التمثيل المصور لعلاقات المفهوم التعرفَ على الملامح الدلالية للمفاهيم، إضافة إلى الخصائص المكملة. وتُعَدُّ الملامح الدلالية المحدِّدة (delimiting) ضرورية لتعريف المفهوم، بينما تؤدي الملامح التكميلية دور توضيح ذلك المفهوم.

العلاقات بين المفاهيم:

العلاقة هي التي تربط المفاهيم مع بعضها البعض، مثل: التشابه، والتباين، والتساوي، والمعية، والتعاقب... إلى غير ذلك، والعلاقة قد تكون مباشرة (علاقة منطقية)، أو غير مباشرة (علاقة وجودية).

منظومة المفاهيم:

كما أسلفنا، هي الشبكة التي تربط المفاهيم ببعضها البعض، بحيث لا يفهم أحدها بمعزل عن الأخريات، مثل منظومة إشارات المرور الضوئية، حيث إن كلًّا من الضوء الأحمر أو الأصفر أو الأخضر لا قيمة له في حد ذاته، ولكنه يأخذ معناه في ضوء المنظومة التي ينتمي إليها. (القاسمي: ٣٦٩-٣٧٢)

وتساعد **منظومة المفاهيم** أيضًا المصطلحي في التعرف على الملاءمة النصية (textual match)؛ (أي التماثل (correspondence) بين **الملامح الدلالية** الموجودة في الاستشهادات التي تشرح معنى مصطلح متخصص أو أكثر في لغة أو أكثر)، من ثم في تجميع كل المصطلحات التي تسمي / تشير إلى نفس المصطلح في سجل مصطلحي واحد. (**الدليل الإرشادي**: ١٨)

الجانب التطبيقي: وضع المصطلحات وإعدادها:

يشرح القاسمي ذلك بقوله: «نعني بوضع المصطلحات وإعدادها جميع الفعاليات المتصلة بجمع المصطلحات في حقل من الحقول العلمية، وتحليلها، وتنسيقها ومعرفة مرادفاتها، وتعريفاتها باللغة ذاتها، أو مقابلاتها بلغة أو لغات أجنبية، وكذلك جمع المفاهيم الخاصة بذلك الحقل ودراسة العلاقات القائمة بينها، ثم وصف الموجود منها فعلًا للتعبير عن كل مفهوم بمصطلح واحد أو تخصيص مصطلح معين للمفهوم الواحد. ويمر إعداد المصطلحات المعيارية بثلاث مراحل:

١. دراسة المصطلحات المعمول به حاليًا في حقل علمي معين، أو بعبارة أخرى دراسة الاستعمال الفعلي للمصطلحات في ذلك الحقل، وهي دراسة وصفية.

٢. تطوير نظام للمصطلحات؛ أي تحسين الاستعمال الفعلي للمصطلحات، وهي عملية معيارية ترمي إلى وضع المصطلحات الدقيقة أمام المفاهيم العلمية، وذلك هو الأساس في إنتاج المصطلحات المصنفة، وأنظمة التصنيف، والمعاجم الدلالية.

٣. نشر التوصيات الخاصة بالمصطلحات الموحدة المعيارية التي وضعتها هيئة لها سلطة توحيدية، والعمل على نشرها.» (القاسمي (٢٠١٩)

خطوات سير العمل وفق الدليل الإرشادي الكندي:

- تحديد الاحتياجات والمجال والتخصص العلمي؛
- البحث عن مصادر جمع المصطلحات (النصوص، والمراجع المعجمية، والخبراء في التخصص). وهذا يعني إعداد مدونة حاسوبية للنصوص بأنواعها ومصادرها المختلفة؛
- استخراج المصطلحات واختيارها. وهناك برامج حاسوبية للمساعدة في هذه العملية، ويطلق عليها (terminology extraction tools)، أي أدوات استخراج المصطلحات التي تطبق على المدونة الحاسوبية للنصوص؛
- البحث المصطلحي، يشمل: (١) البحث عن المفهوم ووصف المصطلح في اللغة المصدر في المصادر المختلفة. (٢) توثيق نتائج البحث: المصطلح المقابل، التعريف، المصادر، السياق، المعلومات النحوية.... (٣) البحث عن المصطلحات في اللغة الهدف ووصفها وإجراء التحليل التقابلي. (٤) التوثيق كما في (٢)؛
- المراجعة (اللغوية، مراجعة المحتوى، مراجعة الصياغة (الشكلية)، مراجعة الخبير أي المتخصص في المجال أو التخصص)؛
- التفصيل في المدخلات المصطلحية (إيجاد المدخل يدويًّا لكل مدخل، وتعبئة البيانات بالمعلومات المطلوبة)؛
- ضمان الجودة، أي المراجعة الدقيقة؛
- مراجعة مستمرة (maintenance) للمصطلحات، وتحديث المداخل، وإزالة المكررات، وعمل الإحالات، إضافة المترادفات، والتنوعات الجديدة، والتعليم على المصطلحات القديمة، وإضافة المصطلحات الحديثة؛

- النشر.

(انظر «البحث المصطلحي» (**الدليل الإرشادي** الكندي: ٨١)

الوضع الابتدائي والثانوي:

يشير الباحثون في المصطلحية إلى وجود حالتين في وضع المصطلحات الجديدة:

- **الوضع الابتدائي:** يعني الانطلاق من اللغة نفسها ابتداءً، مثل وضع مصطلح عربي لمفهوم باللغة العربية. ويمكن التمثيل لذلك بما فعله العلماء المسلمون والعرب في وضع المصطلحات في الفقه الإسلامي أو علم أصول التفسير أو علوم العربية. وهو ما يحدث عند اكتشاف علمي جديد أو اختراع غير معروف سلفًا، وهو ما يحدث يوميًّا في عالمنا المعاصر.

- **الوضع الثانوي:** هو وضع مصطلح عربي مقابل مصطلح أجنبي معروف، كما هو الحال في جل المصطلحات العلمية والتقنية الحديثة، حيث ينطلق المصطلحي العربي من المصطلحات الأجنبية وتعريفاتها ويحاول إيجاد مقابلات عربية لها. لذلك نجد المصطلحات العربية في مسارد ثنائية اللغة (عربي - فرنسي / إنجليزي) أو ثلاثية اللغات (عربي - إنجليزي - فرنسي).

- من الواضح أن بعض المصطلحيين العرب، يرون أن وضع المصطلحات في اللغة العربية المعاصرة هي من فئة الوضع الثانوي، أي الاعتماد على وضع المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية. ونجد التأكيد على ذلك في كتاب الحمزاوي (١٩٨٦) الذي عنون كتابه بـ«**المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**». وفي كتاب «**علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية**»، يرى ممدوح خسارة أن الترجمة هي الطريقة الأولى في وضع المصطلحات العربية، حيث يذكر أن الطرائق الثلاث في وضع المصطلح العلمي، هي: «الترجمة: لما له مقابل عربي

معروف، قديم أوحديث»، والتوليد «بإحدى وسائل التوليد اللغوي المعروفة: الاشتقاق بأنواعه ...أو المجاز بفروعه...» والاقتراض بنوعيه: التعريب اللفظي والدخيل. (خسارة، ٢٠٠٨: ١٩–٢٠)، كما خصص الفصل الأول من كتابه للترجمة، حيث أوضح أن ما يقصده بها «إعطاء الكلمة الأجنبية – وهي في الغالب مصطلح علمي – مقابلها العربي الموضوع من قبل» (خسارة، ٢٠٠٨: ٢٤)، إضافة إلى ذكره أن مصادر الترجمة الأساس هي معاجم الألفاظ والمعاني وكتب التراث العلمي. (ص ٢٦–٣٤).

في الحالة السائدة في العالم العربي، نرى أن اللجنة المعنية بوضع المصطلحات العلمية، إضافة إلى وجود مصطلحي ومتخصص في المجال العلمي، يجب عليها إيجاد مترجم ملم بالتخصص، يعين في نقل النصوص الأجنبية إلى اللغة العربية، فليس كل عالم في تخصص ما يجيد الترجمة حتى في مجال تخصصه. وهو ما توصي به اليونسكو كذلك (infoterm, 2005).

وقد ناقش الباحثون في المصطلحية العربية بالتفصيل أساليب وضع المصطلح العلمي ووسائله في اللغة العربية، حيث نجد تفصيلًا لها في كل من كتاب علي القاسمي (٢٠١٩): (الفصول ٢٠ إلى ٢٥). كذلك نجد معالجة مفصلة في كامل كتاب ممدوح خسارة (٢٠٠٨)، ولدى محمود حجازي (١٩٩٣ (القسم الثاني: بنية المصطلحات)، وكتاب محمد رشاد حمزاوي (١٩٨٦).

وضع المصطلحات في اللغة العربية:

أولًا: المبادئ العامة:

هناك عدد من المبادئ الأساسية في منهجية وضع المصطلحات العلمية، صدرت من عدة جهات رسمية في البلاد العربية مجتمعة، كما في «ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة» في الرباط عام ١٩٨١ وقرارات

مؤتمر التعريب السابع بالخرطوم، وأقرتها مجامع اللغة العربية في دول مختلفة، مثل: مجمع اللغة العربية في القاهرة، والمجمع العلمي العراقي، ومجمع اللغة العربية الأردني، ومجمع اللغة العربية في دمشق. (انظر ملاحق الباب السادس، ١-٨ من كتاب القاسمي (٢٠١٩)).

في هذه اللقاءات، صدرت قرارات وتوصيات وتوجيهات عامة تنصح واضعي المصطلحات العلمية باتباعها، مثل: وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، البدء بالتراث ثم الاشتقاق قبل النحت والتعريب، وما يجب اتباعه عند وجود المترادفات، وما شابه ذلك. غير أن هناك قرارات أخرى أكثر تفصيلًا صدرت من مجامع اللغة العربية، خاصة مجمع القاهرة، وقد أشار إليها حجازي في كتابه، حيث كان من الأعضاء الفاعلين في المجمع.

ثانيًا: دراسات مختصرة حول المصطلحات العربية:

هناك العديد من الدراسات التي حاولت إلقاء الضوء على معالجة الجوانب المختلفة للمصطلحات في اللغة العربية، وضعًا وتوحيدًا (يدويًّا وحاسوبيًّا)، نجدها مبثوثة في الدوريات العلمية العربية، خاصة **مجلة اللسان العربي**. ولعل خير مثال لهذه الدراسات، نجدها في العدد التاسع والثلاثين من المجلة المذكورة (١٩٩٥)، حيث نجد مجموعة من الباحثين العرب من مشارب ودول عربية مختلفة، يناقشون هذه الجوانب بصورة علمية وعملية موجزة.

ثالثًا: دراسات تفصيلية لأعلام في المصطلحية:

من الرواد الذين اعتنوا خاصة بما يسمى الوضع الثانوي (المعتمد على المصطلحات الأجنبية)، محمد رشاد الحمزاوي الذي عنون كتابه بـ «**المنهجية العامة في ترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها: الميدان العربي**».

ونجد تفاصيل دقيقة للموضوع في الفصل الثاني (بنية المصطلحات) من كتاب محمود حجازي (١٩٩٣) الذي عالج القضية من زوايا مختلفة، حيث ناقش أهم وسائل وضع المصطلحات: الاشتقاق، الأبنية الأساسية، النحت والتركيب بأنواعه (المزجي العربي، التركيب الإضافي، التركيب المزجي المختلط (عربي- أجنبي)، مع توصيات مجمع اللغة العربية في القاهرة بشأنها.

صدر كتاب ممدوح خسارة «**علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية**» عام ٢٠٠٨، وعالج بالتفصيل أساليب وضع المصطلحات العلمية في اللغة العربية، مستفيدًا من خبرته الطويلة في مجمع اللغة العربية بدمشق.

ولعل أكثر من فصَّل في الموضوع علي القاسمي في كتابه الحديث (٢٠١٩)، حيث نجد قسمًا خاصًا يشتمل على ستة فصول، يعالج فيها بالتفصيل وسائل وضع المصطلحات العربية: المجاز، والاشتقاق (الصغير، الكبير، الأكبر، الكبار الذي يسمى النحت)، والإبدال (الصرفي واللغوي)، والاقتراض اللغوي (المحدث، والمعَرَّب، والدخيل)، والنحت (من كلمتين وأكثر)، والتركيب بأنواعه (الإضافي، الوصفي، الإضافي-الوصفي، والمزجي، والعددي، والإسنادي، والإتباعي).

أمثلة على الطرائق المختلفة:

نورد أدناه الوسائل المختلفة في وضع المصطلحات العربية، مرتبة حسب أولويتها، بناء على التوصيات الواردة في المصادر المعتمدة:

الكلمة التراثية:

نجد في تراثنا العلمي مصطلحات عربية، يمكننا استعمالها لتسمية بعض المفاهيم الجديدة في حقول المعرفة المختلفة. ويضرب لنا خسارة أمثلة على ذلك من **لسان العرب**: «الحجروالحجيرة: الأرض كثيرة الحجارة، الحُجر: ما يحيط بالظفر من اللحم»، الحجر: المنع من التصرف بالمال».

(ونود التنويه إلى ضرورة الاستفادة من التراث المصطلحي والمعجمي العربي، كما تؤكد المؤسسات اللغوية العربية في توصياتها. ويقدم لنا البوشيخي (٢٠٠٣ و٢٠٠٦) مقترحات بصدد ذلك. كما نرى الاستفادة من معاجم الموضوعات والمعاني والمترادفات العربية، لعل من أبرزها **المفصل** لابن سيده الأندلسي (متوافر في نسخة منقحة بعنوان: **الإفصاح في فقه اللغة**)، **وفقه اللغة وسر العربية** للثعالبي، إضافة إلى المعاجم العامة المعروفة، مثل: **لسان العرب، وصحاح الجوهري، وتاج العروس** للزبيدي، **والقاموس المحيط** للفيروزبادي.

وهناك دراسة صدرت حديثًا للباحث علاء العمري (٢٠١٧) بعنوان: «**مصادر المصطلح العلمي في التراث العربي القديم**»، ويورد فيها عددًا كبيرًا من هذه المصادر.

المجاز:

ويعنى به استعمال كلمة عربية للتعبير عن مفهوم جديد، وذلك بالتوسع في دلالتها أو التضييق فيه أو نقله إلى مفهوم جديد، مثل: (قطار، سيارة، هاتف).

الاشتقاق:

لاشك أن هذا من أوسع الأبواب في وضع المصطلحات العلمية الجديدة، فاللغة العربية مثال على اللغة الاشتقاقية بامتياز. وفي موازينها الصرفية التقليدية والمستحدثة، مثل (المصدر الصناعي) عشرات من الأوزان التي يمكننا الاستفادة منها في وضع المصطلحات الجديدة، منها: وزن الفاعل (طابعة)، وصيغ المبالغة (جوّال)، واسم المفعول (محمول، مُسِيّرة)، واسم الآلة (حاسوب)، والمصدر الصناعي (عنصرية).

ويذكر خسارة أن الاشتقاق يمر بمرحلتين: «الأولى: اشتقاق فعل من ذلك الأصل. والثانية: اشتقاق بقية المشتقات من ذلك الفعل، بما فيها المصادر...

«لابد إذن للاشتقاق من المرور بالمرحلة الفعلية، سواء أكانت هذه المرحلة حقيقية أم وهمية (أي الجذر الثلاثي غير المستعمل فعلًا) ... . (ص ١١١)

أما عن أنواع الاشتقاق، فيشير خسارة إلى عدة أنواع: الاشتقاق الصرفي، والاشتقاق الإبدالي، والاشتقاق التقليبي، والاشتقاق النحتي، والاشتقاق الإلحاقي. (خسارة، ٢٠٠٨: ٩٧-٢١٩)

يورد حجازي أكثر من أربعين وزنًا، أسماها (بنية)، نورد أدناه أمثلة لبعضها، مثل:

أ. فعَّل: شخَّص

ب. فَعَل (من الأوزان المصدرية): حَبَر، بَلَق.

ت. فُعال: صُداع

ث. فَعَلان: غلَيان

ج. فِعال: نِضال

ح. إفعال: إجهاض

خ. تفَعُّل: تجمُّد

د. صَيغ النَّسب بصوره المختلفة

ذ. التصغير بصوره المختلفة

وتجدر الإشارة إلى أن الأفعال يمكن اشتقاق مصادر وأسماء أخرى منها، مثل (تشخيص) مِن (شخَّص).

وهناك أوزان وصيغ أخرى، نجدها لدى خسارة والقاسمي وغيرهما. هذا ويذكر القاسمي (٢٠١٩) أن «الإبدال» بصوره المختلفة، يُعَدُّ نوعًا من الاشتقاق.

التركيب:

هذا أيضًا باب واسع لوضع المصطلحات الجديدة، وهناك أنواع منه، لعل أكثرها استعمالًا التركيبُ الإضافي (نقص المناعة، متلازمة نقص المناعة، حاملة طائرات)، والوصفي (ذكاء اصطناعي)، أو إضافي- وصفي (نقص مناعة حاد)، المزجي (برمائي، كبريتات، غيرعضوي)، يضيف إليها القاسمي «العددي، والإسنادي، والإتباعي» (القاسمي، ٢٠١٩). انظر أيضًا أمثلة أخرى في حجازي (١٩٩٣) الذي يورد عشرة أمثلة مختلفة للتركيب في وضع المصطات.

النحت:

كما هو معروف هو صوع كلمة بدمج أجزاء من كلمتين وأكثر، ومثالها التراثي «حوقل؛ أي قال لا حول ولا قوة إلا بالله.» يضرب حجازي أمثلة حمقلي (حمض- قلوي)، حيمن (حيوان- منوي)، جمعها حيامن.

الترجمة:

يعرف خسارة الترجمة بقوله: «إعطاء الكلمة الأجنبية - وهي غالبًا مصطلح علمي- مقابلها العربي الموضوع من قبل.» (خسارة، ٢٠٠٨: ٢٤). وفي هذا يختلف خسارة عن المصطلحيين العرب الآخرين، وذلك بتوكيده عبارة «مقابلها العربي الموضوع من قبل». من ثم يعُدُّها، كما أشرنا سابقًا، إلى أنها الطريقة الأولى في وضع المصطلحات، وخصص لها الفصل الأول من كتابه، بينما يرى المصطلحيون الآخرون أن الترجمة إحدى الطرق المتأخرة في وضع المصطلحات.

وتأتي الترجمة في صور مختلفة: حرفية (ذاكرة الحاسوب compute memory، فأرة mouse) وتسمى - أحيانًا- الترجمة المقترضة، أو ترجمة بالمعنى، وتسمى - أحيانًا- بالترجمة الوظيفية، أي ترجمة تشير إلى وظيفة المفهوم المطلوب إيجاد مصطلح له، مثل (وزير الخارجية مقابل المصطلح الأمريكي secretary of state).

(انظر القاسمي، ٢٠١٩، عن الترجمة والمصطلحية، «الفصل السابع عشر: العلاقة بين علم المصطلح ونظرية الترجمة»).

الاقتراض والتعريب:

وهو من أكثر الوسائل المتبعة في اللغات التي تثرى بها، في غياب الكلمات والمصطلحات فيها، وهو ما يسمى بالدخيل. وحين تخضع الكلمة لقواعد العربية الصوتية والصرفية، تسمى كلمة مُعرَّبة.

(يُلاحظ اللجوء كثيرًا إلى هذه الوسيلة قبل أن نتدرج إلى الوسائل اللغوية العربية. وفي تاريخ العربية قديمًا وحديثًا أمثلة كثيرة على ذلك. ولعل أفضل مثال على ذلك، المقابل العربي لكلمة (computer)، حيث عربت إلى كمبيوتر (ولا تزال عند كثير من الناس)، ثم ترجمت إلى «حاسب آلي» و«حسّابة» و«نظّامة»، قبل أن يبدأ انتشار اسم الآلة «حاسوب»).

لمناقشة مفصلة عن موضوع الاقتراض وتعريب المصطلحات، انظر الفصل الرابع من كتاب حجازي، ١٩٩٣، «الاقتراض المعجمي».

عدة وسائل مجتمعة:

من الملاحظ أن كثيرًا من المصطلحات الجديدة تنتج من الجمع بين أكثر من وسيلة من الوسائل المذكورة، مثل «هدرجة» التي تأتي من هيدروجين المقترضة ثم النحت، ثم تعريب المصطلح والاشتقاق منه (يهدرج مثلًا)، وهكذا.

الوحدات المصطلحية من غير الألفاظ المستقلة:

ومن المستجدات في مجال المصطلحات، ظاهرة اللواصق في اللغات الأجنبية بأنواعها خاصة السوابق، مثل (pre – anti)، واللواحق، مثل (less – oid) التي نجدها

في كثير من المصطلحات الأجنبية وتمثل مشكلة في توحيدها، كما يشير حجازي في كتابه، حيث نجد مناقشة للسوابق واللواحق الأجنبية ومقابلاتها. (حجازي، ١٩٩٣). كما أفرد لها القاسمي فصلًا كاملًا - الفصل السادس والعشرون - بعنوان «اللواصق: السوابق واللواحق». ويلاحظ أنه قد تترادف بعض هذه السوابق نتيجة ورود إحداها من اليونانية والأخرى من اللاتينية، كما في (-bi- ,di) التي تعني اثنين. نورد أدناه أمثلة من حجازي (١٩٩٣):

السوابق:

سوابق النفي: ...-anti- , a(n)- , non

سوابق التجانُس: iso- , homo-

المناصفة: hemi- والمشابهة: semi- , quasi-

الإحاطة: peri-

وجود شيء داخل شيء: endo-

جود خارج شيء: extra-

سوابق أخرى للدلالة على المعاني التالية: فوق، تحت، الوجود المشترك، السبق الزماني أو المكاني، التحوُّل المتتابع، صغير، كبير، والسوابق العددية:

,-uni-, di-, quadri-, poly

(انظر الصفحات ٩١-١٣٥)

أمثلة على اللواحق:

-ics, logy, العلم، المقاس -meter, كلمة شبه (مضافة) -oid المطاوعة -ible

(انظر الصفحات ١٣٥- ١٤٦ من كتاب حجازي، وانظر أيضًا الفصل السابع والعشرين من كتاب القاسمي).

هـذا ويذكـر لنـا خسـارة عـدة وسـائل لترجمـة السـوابق واللواحـق، حيـث يقـول: إن هنـاك (أ) الترجمـة بالمعنـى. (ب) الترجمـة بالأبنيـة، أي الأوزان الصرفيـة. «(ج) الترجمـة بالصيغـة: اسـتعملت صيـغ التصغيـر، والنسـب، والمصـدر الصناعـي، وجمـع المؤنـث السـالم؛ لترجمـة بعـض اللواصـق بهـا... (د) الترجمـة بتوهـم لاحقـة...». ونجـد في كتابـه تفاصيـل ونمـاذج لهـذه الأسـاليب المختلفـة. (انظرخسـارة، ٢٠٠٨: ٤٥-٦٤).

الجذور اليونانية واللاتينية في المصطلحات العلمية:

ويمكننـا أن نضيـف هنـا أيضًـا قضيـة معالجـة الجـذور اليونانيـة واللاتينيـة، الـتي تزخـر بهـا المصطلحـات العلميـة الحديثـة، مثـل:

(bio- ,geo- , ethno- , cephal- , -logy , -graphy، scopy).

وقـد أفـرد بعضهـم هـذه الجـذور بمعالجـة خاصـة، كمـا نجـد في مقالـة «قائمـة الجـذور اليونانيـة واللاتينيـة بالإنجليزيـة» في الويكيبيديـا، حيـث يقـدم الكاتـب شـرحًا لهـا باللغـة العربيـة.

جديـر بالذكـر أن بعـض المراجـع الأجنبيـة تميـز غالبًـا بـين اللصـق (affixation) مـن جهـة، والجـذور اليونانيـة واللاتينيـة الـتي تسـتخدم في تكويـن المصطلحـات. ففـي معجـم وبسـتر (Webster) مثـلًا، نجـد عبـارة «صيغـة لتكويـن اسـم» (noun combining form) لشـرح (scopy) الـتي تعـني «فحـص داخـل جـزء مـن الجسـم»، و«صيغـة تكويـن» للجـذر (cephal)، ومعناهـا «رأس». ولكننـا نلاحـظ اختلافًـا - أحيانًـا - في وصـف بعـض الجـذور، فالجـذر bio- سـمي سـابقة (prefix)، بينمـا ethno- اعتـبرت صيغـة تكويـن (combining form)، وكذلـك (geo).

كمـا نجـد في مقالـة صـادرة مـن جامعـة نـورث وسـترن للعلـوم الصحيـة، تتحـدث عـن «أجـزاء الكلمـات» في المصطلحـات الطبيـة، وتشـمل الجـذور، والسـوابق، واللواحـق الـتي تتكـون منهـا كثيـر مـن المصطلحـات الطبيـة. فنقـرأ مثـلًا:

- «كل جذور الكلمات لها لواحق تحدد معنى الجذور. ونجد مثالين على ذلك في
- Hepatectomy: التي تعني إزالة جراحية لكل أو جزء من الكبد.و
- Hepatitis:. التي تعني التهاب الكبد.
- من ناحية أخرى نجد السوابق أحيانًا مع جذور الكلمات، كما في المثالين التاليين:
- Hypertension التي تعني متوسط ضغط الدم الزائد
- Hypotension. التي تعني ضغط الدم تحت المتوسط
- (رابط المصدر الذي تم تحديثه في ٢٠٢٢/٧/١١

(https://nwhealth.libguides.com/medterm

ويبدو أن معظم الباحثين العرب يجمعون بين هاتين الفئتين من المكونات اللاصقة في المصطلحات العلمية تحت مفهوم اللواصق أو الزوائد، ولو أن القاسمي يستخدم كلمتي «جذع» و»جذر» في مناقشة الموضوع، ولكن بصورة عابرة. (انظر مثلًا حجازي، ١٩٩٣ والقاسمي ٢٠١٩، والحبيب، ٢٠٢٢)

المختصرات والرموز والصيغ العلمية formula(s) :

تزخر المؤلفات العلمية، والتقنية بالمختصرات المختلفة، والرموز، والصيغ (رياضية، فيزيائية، كيميائية). وهناك معالجات مقترحة في أعمال بعض مجامع اللغة العربية، وقد أفرد لها القاسمي فصلًا خاصًا بها (في الفصل السابع والعشرين).

التقييس والتوحيد:

أخيرًا، يجب أن لا تغيب عنا مشكلة عملية وعلمية في مجال المصطلحات العربية، وهي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد؛ لأسباب، منها: اختلاف الجهة الواضعة للمصطلح، وثراء اللغة العربية، ولغة المصدر، والجهل بقواعد وضع المصطلحات الجديدة، إلى غير ذلك. ولعل أخطر الأسباب الجهلُ بالمتوافر من آلاف المصطلحات التي تنجزها المؤسسات اللغوية، نتيجة لضعف وسائل النشر أو سوئها. (انظر صالح، ٢٠٠٢ و Sieny, 1985 وانظر أيضًا حجازي، ١٩٩٣: ٢٢٧-٢٣٦).

وهو ما يتطلب معالجة من المؤسسات العلمية، مثل مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي الذي له جهود مشهودة في هذا المجال (انظر: «منهج تنفيذ المشروعات المعجمية للمصطلحات في مكتب تنسيق التعريب بالرباط» في حجازي، ١٩٩٣: ٢٥٨-٢٥٠ وبوشيبة، ٢٠١٤)، واتحاد مجامع اللغة العربية، والاتحادات العلمية والمهنية في العالم العربي.

ولعلاج مشكلة نشر المصطلحات، ومن ثم توحيدها (انظر صالح، ٢٠١٩).

وقد عقدت مؤتمرات عربية عديدة لهذا الغرض، وتحدث عنه علماء معروفون، مثل محمد رشاد الحمزاوي وكثيرين غيره، مما نجده مبثوثًا في كتب لهم أو في مقالات نشرت في دوريات عربية، خاصة اللسان العربي. (لمعالجات حديثة، انظر: جوارنة، ٢٠١٣ وزماش، ٢٠١٦)

ويجدر بالذكر أننا أن اليونسكو من خلال مكتب الإنفوتيرم التابع لها، أصدرت دليلًا للمساهمة في ذلك بعنوان «إرشادات لوضع سياسات مصطلحية: صياغة وتطبيق سياسة مصطلحية في المجتمعات اللغوية». (انظر Infoterm, 2005).

المراجع:

- الإدريسي، الحبيب (٢٠٢٢) «بناء المصطلح العلمي: منهجيات وضع الزوائد في العربية ومشكلاتها» في: مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية (المغرب). https://doi.org/10.53796/hnsj3730
- الأنصاري، القاضي الشيخ زكريا بن محمد (٨٢٤-٩٢٦هـ) (١٤١٧هـ/ ١٩٩١م) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة. حقق النص وقدم له الدكتور مازن المبارك. دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.
- ابن البيطار، عبدالله بن أحمد (ت ٦٤٦ هـ) الجامع لمفردات الأدوية والأغذية. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٤١هـ).
- بن مراد، إبراهيم (١٩٩٢) «المصطلحية وعلم المعجم»، في مجلة المعجمية، ع ٨: ٥-١٦)
- بن مراد، إبراهيم (١٩٩٣) المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- بوشيبة، عبدالقادر (٢٠١٤) «منهج مكتب تنسيق التعريب في توحيده للمصطلحات في ضوء النظرية المصطلحية الحديثة» في: الإشعاع (المغرب) م ١، ع١، صص ٩٥-١١٥.
- بيشت، هربيرت وجنيفر دراسكو. (٢٠٠٠) مقدمة في المصطلحية، ترجمة محمد حلمي هليل. الكويت: جامعة الكويت.
- التهانوي، محمد علي (ت ١٧٤٥م) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم. بيروت: مكتبة لبنان.

- البوشيخي، الشاهد (٢٠٠٤) نظرات في المصطلح والمنهجية، ط ٣ (٢٠٠٤). فاس: (مطبعة) أنفوبرانت.

- البوشيخي، الشاهد (٢٠٠٦) نظرات في قضية المصطلح في التراث. فاس: (مطبعة) أنفوبرانت.

- جحفة، عبدالمجيد (٢٠٠٠) مدخل إلى علم الدلالة الحديث. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

- الجرجاني، الشريف علي بن محمد (ت ١٤١٣م) (٢٠٠٣م) كتاب التعريفات ويليه بيان رسالة اصطلاحات الصوفية الواردة في «الفتوحات المكية». بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- الجوارنة، يوسف (٢٠١٣) «أزمة توحيد المصطلح العلمي العربي» في: منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

- حجازي، محمود فهمي (١٩٩٣) الأسس اللغوية لعلم المصطلح. القاهرة: دار غريب.

- الحمزاوي، محمد رشاد: (١٩٨٦) المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها: الميدان العربي.: بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- خسارة، ممدوح (٢٠٠٨) علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية. دمشق: دار الفكر.

- الخوارزمي، أبوعبدالله محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٩٩٧) (١٤٠١هـ / ١٩٨١م) مفاتيح العلوم، ط ٢. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

- دويدري، رجاء وحيد (٢٠١٠) المصطلح العلمي في اللغة العربية: عمقه التراث وبعده المعاصر. دمشق: دار الفكر.

- زماش، مصطفى (٢٠١٦). توحيد المصطلح العلمي في الوطن العربي الجهود والعوائق في: دفاتر البحوث العلمية، مجلد ٤، ع ٢: ١٣٩-١٥٢.

- الشمري، أحمد بن عواد (٢٠٢٣) «صناعة المصطلح في معجم مصطلحات كوفيد-١٩: دراسة في المنهج والأليات» في: مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية (جامعة الأميرة نورة)، عدد خاص، المجلد ٧، العدد ٩، ٢٠٢٢: ٦٩-١٢١.

- الشهابي، مصطفي (١٩٩٥) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ط ٣. بيروت: دار صادر. (الطبعة الأولى كانت في ١٩٥٥)

- صالح، محمود إسماعيل (١٩٩٩) دراسات المعجمية والمصطلحية: ببليوغرافيا وكشافان موضوعيان. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

- صالح، محمود إسماعيل (٢٠٠٢) "فوضى المصطلحات في الكتابات العربية" في: مجلة الثقافية (لندن)، ع ٤٧ وع ٤٨ (ربيع الأول وربيع الثاني ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢ م).

- صالح، محمود إسماعيل (٢٠١٩) بنوك المصطلحات الآلية، ورقة مقدمة في مؤتمر الدورة الخامسة والثمانين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢٠١٩/٣/٢٥ إلى ٢٠١٩/٤/٨). أعيد نشره في صالح (٢٠٢٣).

- صالح، محمود إسماعيل (٢٠٢٣) الحاسوب واللغة العربية: تطبيقات عملية (تعليم، ترجمة، معاجم، بحث). الرياض: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

- صالح، محمود إسماعيل (ب٢٠٢٣) » التقنية في خدمة المصطلح العلمي العربي»، في صالح، ٢٠٢٣أ: ١٧٩-١٨٦.

- عمر، أحمد مختار (٢٠٠٦) علم الدلالة، ط ٦. القاهرة: عالم الكتب.

- العمري، علاء (٢٠١٧) «مصادر المصطلح العلمي في التراث العربي القديم» في موقع: www.alukah.net

- عوض، حيدر فريد (٢٠٠٢) توحيد ترجمة المصطلح في الوطن العربي في: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية ٢٢، الرسالة ١٨٠.

- قائمة الجذور اليونانية واللاتينية بالإنجليزية في ويكيبيديا ar.wiki5.ru/wkl/List _of_Greek_and_Latin_roots_in_English. وترد القائمة في ثلاثة أجزاء.

- القاسمي، علي (٢٠٠٣) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

- القاسمي، علي محمد (٢٠١٩) علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

- اللسان العربي (١٩٩٥) العدد ٣٩ -عدد خاص بالمصطلحية، به مجموعة من الدراسات الخاصة بالموضوع.

- مكتب تنسيق التعريب (٢٠١٦) دليل مكتب تنسيق التعريب بنك المصطلحات العربية الموحدة. الرباط: المكتب.

- مكتب تنسيق التعريب (١٩٨١) ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربية بالرباط، ١٠-١٩٨١/٢/٢٠.(انظر الملحق رقم (٣) في كتاب حجازي، ١٩٩٣: ١٥١-١٥٤).

- «منهج تنفيذ المشروعات المعجمية للمصطلحات في مكتب تنسيق التعريب بالرباط» في كتاب حجازي، ١٩٩٣: ٢٤٨-٢٥٠.

- مـؤسى، حسـين يوسـف والصعيـدي، عبدالفتـاح. (١٩٨٧). الإفصاح في فقه اللغـة. بيروت: دار الكتـب العلميـة.
- الهـلالي. صـادق (١٩٩٥) «تطويـر منهجيـة وضـع المصطلحـات العلميـة ورموزهـا ومختصراتهـا وتوحيدهـا وإشـاعتها» في: اللسـان العـربي، ع ٣٩: ٥٩-٨٦

المراجع الأجنبية:

- Felber, H. (1984) Manual of Terminology. Paris: Unesco.
- Infoterm (2005). Guidelines for Terminology Policies: Formulating and implementing terminology policy in language communities. Paris: Unesco.
- Medical Terminology at: https://nwhealth.libguides.com/medterm. Retrieved 12/9/2023.
- Pavel, Sylvia and Nolet, Diane (2001). Handbook of Terminology. Toronto: Terminology and Standardization Translation Bureau.
- Sager, Juan (1990) A Practical Course in Terminology Processing. Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.
- Sieny, Mahmoud Esmail (1986) “BASM (The Saudi Terminology Data Bank) in Wiahab and Sieny (eds.) Studies in Machine Translation. Riyadh: KACST, 195-219.
- Sieny, Mahmoud E. (1985). “Scientific Terminology in the Arab World: Production, Co-ordination and Dissemination” in Meta, Translators Journal, (Montreal), V. 3, No. 2.
- Sieny, Mahmoud E. (1987) “Pan-Arab and International Cooperation in Technical Terminology” in Translating and the Computer 9: Potential and Practice. London: Aslib.

- Valeontis, Kostas and Elena Mantzari (2006) “The Linguistics Dimension of Terminology: Principles and Methods of Term Formation”. In: 1st Athens International Conference on Translation and Interpretation: Between Art and Social Science, 13 -14 October 2006.

الملحق

نماذج عملية لمعالجة المصطلحات العلمية في اللغة العربية

١. تجربة معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود في معالجة مصطلحات علم اللغة النظري.

عند إنشاء المعهد كان من أهدافه تدريب معلمي اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، مما يستلزم توفير مراجع علمية عربية في اللسانيات النظرية والتطبيقية. ونظرًا لفقر المكتبة العربية في حينها في هذا المجال، رأى المعهد ضرورة اللجوء إلى التعريب تأليفًا وترجمة. من ثم وجدت الحاجة إلى معجم إنجليزي-عربي للمصطلحات العلمية في اللسانيات. فشكل المعهد لجنة من المتخصصين في اللسانيات للقيام بذلك. وقد شملت اللجنة الدكاترة كمال بشر وعلي القاسمي ومحمد حسن باكلا ومحي الدين الريح وجورج سعد، برئاسة مدير المعهد الدكتور محمود إسماعيل الصيني. وكان جلهم ممن درسوا جامعات أمريكية أوبريطانية.

اتفقت اللجنة على اختيار المعجم الوحيد آنذاك باللغة الإنجليزية (معجم ماريو باي). وقسم المعجم بين أعضاء اللجنة لترجمة المصطلحات فيه. وقد تم الاتفاق على أن يكون هناك اجتماع دوري لمناقشة أعمال الأعضاء والاتفاق على المصطلحات العربية المناسبة. فجاء المعجم في صورة مسرد إنجليزي-عربي، دون ترجمة التعريفات، حيث إن الغاية الأولى كانت مساعدة المترجمين. وقد رأى المعهد أن يعهد إلى الأستاذ الدكتور كمال بشر بمراجعة شاملة للمعجم بعد الانتهاء منه. كما تكفل الدكتور محمد حسن باكلا بإعداد مسرد عربي-إنجليزي للمعجم الذي نشرته مكتبة لبنان في بيروت. وصدر باسم (**معجم مصطلحات علم اللغة الحديث - عربي-إنكليزي وإنكليزي-عربي**) في العام ١٩٨٣.

٢. تجربة البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (المركز الوطني السعودي للعلوم والتقنية - سابقًا):

في أوائل الثمانينات من القرن الماضي كانت هناك جهود حثيثة للاستفادة من الترجمة الآلية في المملكة العربية السعودية قادتها كل من جامعة الملك سعود والمركز الوطني السعودي للعلوم والتقنية (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - حاليًا). وعقد المركز لذلك الغرض مؤتمرًا دوليًّا لذلك الغرض. وقد خلصت نتيجة أبحاث المؤتمر إلى أن الترجمة الآلية لم تكن مناسبة للترجمة إلى العربية. لذلك جاء التوجه إلى إنشاء بنك آلي للمصطلحات في المركز الوطني السعودي للعلوم والتقنية. وقدم المشروع الدكتور محمود إسماعيل صيني الذي كان من منظمي المؤتمر المذكور ولديه خبرة في قضايا الترجمة الآلية.

بناء على اقتراح مقدم المشروع، قامت لجنة شكلها المركز الوطني بزيارة بنوك المصطلحات الآلية المعروفة في أوربا، إضافة إلى المنظمة الدولية للمقاييس ISO في جنيف للتعرف على متطلبات العمل لإنشاء بنك آلي للمصطلحات في الرياض.

وقام المشرف على المشروع بوضع تصور للبنك الآلي ومكوناته المادية واللغوية والتوثيقية. ثم بدأت رحلة جمع المصطلحات العلمية لتخزينها في البنك المذكور الذي أطلق عليه اسم «البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم، اختصارًا). فتم التواصل مع المؤسسات العربية المعنية، مثل مجامع اللغة العربية والمنظمات العلمية العربية، إما بزيارة المشرف على المشروع لها شخصيًّا أو التراسل معها للحصول على المصطلحات العلمية العربية المتوافرة لديها، ثم تخزينها في (باسم) وفق الأسس المنهجية المتبعة في مثل هذا البنك.

٣. تجربة «معجم الألفاظ والتعابير الإسلامية - عربي-إنجليزي»:

من تجربتي الشخصية في مجال العمل الإسلامي سواء مع بعض المنظمات أو المراكز الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أو العمل مديرًا مساعدًا للمركز الإسلامي بواشنطن، إضافة إلى تقديم برامج تلفازية وإذاعية إسلامية باللغة الإنجليزية، لاحظت مشكلة في التعامل مع المصطلحات الإسلامية وفي نقلها إلى اللغة الإنجليزية لأغراض مختلفة. فاستقر العزم على إعداد معجم باللغة الإنجليزية لخدمة المسلمين من غير العرب والدعاة والمترجمين. فقمت بمحاولة التعرف على المعاجم المتوافرة في هذا المجال والاطلاع عليها. ورأيت أن الحاجة ما زالت ماسة إلى معجم يخدم الفئات المذكورة أعلاه.

من هنا رأيت الحاجة إلى التعرف على المصطلحات الإسلامية المهمة من مظانها: مراجع في الفقه والعقيدة والتفسير والحديث والتجويد ومعاجم تعالج هذه المصطلحات. وتم اختيار حوالي ٣٠٠٠ مصطلح عام وخاص، أضيف إليها التعابير الإسلامية المشهورة، مثل إن شاء الله، ولا إله إلا الله، ولاحول ولا قوة إلا بالله، وما أشبهها مما يتعرض له المسلم في حياته اليومية، إضافة إلى أسماء سور القرآن الكريم، الذي أضيف في ملحق خاص يعطي ترجمة الاسم وبعض المعلومات الوجيزة عن السورة.

كانت الخطوة التالية هي وضع المقابلات الإنجليزية لهذه الألفاظ العامة والمصطلحات والتعبيرات، مع شرحها أو تعريفها، مستفيدًا في ذلك من المعاجم ثنائية اللغة القليلة، ومن ترجمات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وترجمات بعض المراجع الإسلامية، مع الرجوع إلى المعاجم ثنائية اللغة (عربي-إنجليزي)، ثم التثبت من ملاءمة الترجمة في ضوء المراجع اللغوية الإنجليزية (معاجم ألفاظ أو معاني (مترادفات).

حيث إن العمل كان أساسًا موجهًا للقارىء الناطق بالإنجليزية، والذي لا يفترض معرفة له باللغة العربية والحرف العربي، فقد استقر الرأي على أن تكتب الألفاظ والتعابيربالحرف اللاتيني (وفق نظام علمي)، مع ترتيب المداخل حسب الحروف اللاتينية، بحيث يسهل على القارىء البحث عن المطلوب دون الحاجة إلى معرفة بحروف اللغة العربية، بله صرفها واشتقاق الكلمات من جذورها. وتلا المدخل بالحرف اللاتيني المدخل بالحرف العربي، ثم المصطلح المقابل باللغة الإنجليزية، ثم التعريف والشرح.

تجدر الإشارة إلى استفادة المؤلف من برامج حاسوبية مختلفة: برنامج إدارة البيانات Access الذي يتيح تخزين المداخل بمكوناتها المختلفة (في صورة سجلات records وحقول fields)، مما يسمح بعمل الإضافات والتعديلات في أي وقت. ثم يتيح للباحث أن يرتبها وفق أي من الحقول المختلفة (المصطلح العربي بصورتيه العربية أوالمكتوبة بالحرف اللاتيني أو الأجنبي). كما تم استخدام برنامج Exel في إعداد الكشاف العربي للمعجم. أما Word فقد تم استخدامه في إعداد المعجم للنشر.

وقد نشر المعجم باسم «معجم الألفاظ والتعابير الإسلامية
Dictionary of Islamic Words and Expressions في ثلاث طبعات مختلفة.

التَّشريعات اللُّغويّة في مصر في العصر الحديث
دراسة في تخطيط الوضع اللغوي

نجلاء حسن الهواري(١)

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة وصف الوضع اللغوي في المجتمع المصري في ضوء التخطيط اللغوي، بدءًا من فترة الاحتلال الفرنسي حتى وقتنا الحاضر، وتحليل واقع الاستخدام اللغوي ورصد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات التي شهدها المجتمع المصري على مر العصور؛ وذلك من خلال التحليل البيئي الرباعي (SWOT). وسعت الدراسة إلى إبراز دور التخطيط والسياسية اللغوية في مصر، والجهود التي بذلت لضبط الأداء اللغوي في مختلف المجالات. وقد استندت الباحثة في هذه الدراسة إلى التشريعات اللغوية المصرية الصادرة عن السلطات الحاكمة؛ لحماية اللغة العربية، بدءًا من أول قرار أصدره محمد علي حتى مشروع قانون النهوض باللغة العربية لعام ٢٠١٨، من حيث كونها دالة على الممارسة التطبيقية لعملية التخطيط ورسم السياسة اللغوية المتبعة في ذلك الوقت، والاستفادة الواقعية من هذه التشريعات في صياغة القرارات، وسَنّ التشريعات اللغوية التي تهدف إلى حماية اللغة العربية في ظل التحديات التي تواجهها اليوم.

الكلمات المفتاحية: التخطيط اللغوي، السياسة اللغوية، التشريعات اللغوية.

---

(١) كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، البريد الإلكتروني: naglaa.hassan365@gmail.com
(تنوه الباحثة بأن البحث مستل من أطروحة ماجستير تحت إشراف أ.د. صفوت علي صالح، أ.د. يوسف عبد الفتاح فرج).

مقدمة:

اللغة هي أداة للتعبير وطريقة تفكير ووسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع، بل هي المكون الأساسي في بناء المجتمعات وتوحيد الأمم. واللغة من أهم العوامل التي تميز هُوية المجتمعات، فهي بمثابة المرآة التي تعكس صورة المجتمع من حيث تاريخه وهُويته وثقافته. وتؤدي اللغة دورًا ذا أهمية أساسية في كل بلد، حيث تربط بين أجيال الماضي والحاضر والمستقبل. وكلما قويت اللغة؛ قوي المجتمع وازداد وعي أفراده بأهميتها واعتزازهم بها، والعكس صحيح.

وتعد اللغة العربية إحدى اللغات الأكثر استخدامًا في العالم، فهي اللغة الرسمية في ٢٦ دولة من بينها مصر، ويتحدث بها أكثر من ٤٢٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وقد كرم الله هذه اللغة وجعلها لغة القرآن، يقول في كتابه الكريم: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾.

ولقد مرت اللغة العربية في مصر بمراحل مختلفة على مر العصور، حيث عاشت فترة من الزمن في حالة من التقدم والازدهار، فكانت تُبَث البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وتُعرَض الأفلام والمسلسلات ذات المحتوى اللائق باللغة العربية الفصحى، وكذلك الأغاني التي غناها كبار المطربين كانت باللغة العربية الفصحى، وما زال الناس يرددونها حتى يومنا هذا. وعاشت فترة من الزمن في حالة من الضعف والانحطاط يشوبها نوع من التفكك والاضطراب، نتيجة تعاقب دول الاحتلال الأوربي عليها التي فرضت هيمنتها وسياستها اللغوية على مصر.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها مصر خلال هذه الفترات، والمحاولات العديدة التي تهدف إلى القضاء على اللغة العربية، ومحو هويتها المصرية؛ استطاعت مصر أن تتخطى هذه المحنة، وظلت شامخة محتفظة بكيانها وبقوة لغتها وخصوصيتها؛ وذلك بفضل دور التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في مصر.

والتخطيط اللغوي هو مجموعة الإجراءات العملية المحددة التي تُتَّخذ في إطار السياسة اللغوية لتنفيذها في داخل الجماعة ولتوجيه التطور في لغاتها (حجازي، ٢٠٠٩م، ص٢٦١). وتعددت أنواع التخطيط إلى:

١. تخطيط الوضع اللغوي (Status Planning).

٢. تخطيط المتن اللغوي (Corpus Planning).

٣. تخطيط الاكتساب اللغوي (Acquisition Planning).

ويندرج هذا البحث ضمن النوع الأول من أنواع التخطيط اللغوي وهو **تخطيط الوضع اللغوي**، إذ يشير هذا النوع من التخطيط إلى الأبعاد الثقافية والمجتمعية المتعلقة بوضع اللغة في المجتمع ومكانتها بين اللغات الأخرى داخل المجتمع، والعوامل التي تؤثر عليها، وهذا النوع من التخطيط يقوم على جهود المؤسسات الحكومية، والسلطات الرسمية والجهات المعنية نحو تخطيط إقرار لغة ما في المجتمع. ومن خلاله تُحَدَّد اللغة الرسمية للدولة، ومستوى الاستخدام اللغوي الذي يجب الالتزام به في الهيئات الرسمية، والمؤسسات التعليمية والإعلامية، وأيضًا اللافتات والإعلانات واللوحات الإرشادية... إلخ (المحمود والبغدادي، ٢٠١٤م، ص١٨١).

مشكلة الدراسة:

تتعرض اللغة العربية اليوم في مصر لكثير من التحديات؛ نتيجة العولمة والغزو الثقافي الذي اجتاح مجتمعنا المصري، بالإضافة إلى غياب السياسة اللغوية التي تنظم الواقع اللغوي، حيث أصبح الوَاقِعُ الذي تَعِيشُهُ اللغة العربية اليَوْمَ وَاقِعًا يُؤْلِمُ النَّفْسَ.

وتأتي أهمية دراسة التشريعات اللغوية في مصر من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

ما الوضع اللغوي الذي دعا المؤسسات المصرية لإصدار تلك التشريعات اللغوية؟

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى وصف الوضع اللغوي في المجتمع المصري في ضوء التخطيط اللغوي، بدءًا من فترة الاحتلال الفرنسي حتى وقتنا الحاضر، وتحليل واقع الاستخدام اللغوي، ورصد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات التي شهدها المجتمع المصري على مر العصور؛ وذلك من خلال التحليل البيئي الرباعي (SWOT). وإبراز دور التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في مصر، والجهود التي بُذلت لضبط الأداء اللغوي في مختلف المجالات وحماية اللغة العربية والنهوض بها.

الدراسات السابقة:

- بحث بعنوان «**التخطيط اللغوي ودوره في تطوير اللغة العربية وحمايتها**» للدكتور نيقولا دوبريشان، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ١٠٦، ٢٠٠٥. وكان الهدف من دراسته، إبراز دور التخطيط اللغوي في المجامع اللغوية من حيث تقنين اللغة العربية، ووضع المصطلحات، وتأليف المعاجم. وقد اقتصرت الدراسة على جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في رصد التغيرات والتطورات اللغوية، ومعرفة أهم القرارات المتعلقة باستخدام أوزان الأفعال والأسماء، ومنها: الاشتقاق، والقرارات المتعلقة في تعريب الألفاظ الأجنبية.

- «**التخطيط اللغوي بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني**» لأستاذنا الدكتور محمد حسن عبد العزيز، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع ١٢١، عام ٢٠١١. وكان الهدف تسليط الضوء على أهمية التخطيط اللغوي ومجالاته، والهيئات المعنية بالتخطيط، ومنها: المؤسسات الحكومية، والمجامع اللغوية، وبعض الجمعيات الأهلية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى تشجيع الدولة لهذه المؤسسات، والعمل على دعمها وتمويلها.

- **«التخطيط اللغوي في مصر»** لأستاذنا الدكتور محمود فهمي حجازي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بالرياض، عام ٢٠١٥. وكان الهدف من هذه الدراسة تناول النظم الخاصة بالاستخدام اللغوي في التعليم والدولة والإعلام والمجتمع في مصر، واقترحت الدراسة عددًا من التوصيات، من بينها الحاجة إلى وجود سياسة لغوية تفرض استخدام اللغة العربية في المجتمع المصري.

- بحث بعنوان **«التخطيط اللغوي في مصر بين الإصلاح والسياسة اللغوية: الجهود المعجمية لمجمع اللغة العربية: معجم الوسيط أنموذجًا»** للدكتور السيد مصطفى محمد عبيد، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، العدد٤١، عام ٢٠٢١. وكان الهدف من هذه الدراسة تتبعَ دور التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في الإصلاح اللغوي، ممثلًا في جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في صناعة المعاجم. وقد اقتصرت الدراسة على معجم الوسيط كنموذج. واستخلصت الدراسة إلى أن الارتقاء بمستوى اللغة العربية الفصحى يتطلب عدة خطوات أولها الارتقاء بالمعجم؛ ليشمل اللغة المتداولة بالفعل، واللغة المناسبة للاستخدام في مختلف المجالات والمستويات، والتخلص من الغريب المهجور الذي لا يُستخدَم في عصرنا الحديث.

ويمكن للباحثة - من خلال مطالعة هذه الدراسات السابقة - تسجيل الملاحظات التالية:

١. ركزت معظم الدراسات السابقة على التخطيط اللغوي في المجامع اللغوية عامة ومجمع اللغة العربية بالقاهرة خاصة.

٢. تفتقر المكتبة اللغوية إلى دراسة تختص بتحليل الوضع اللغوي في مصر في ضوء التخطيط والسياسة اللغوية، مع عدم وجود دراسة تستخلص

التشـريعات اللغويـة، والقـرارات التنفيذيـة الـتي صـدرت في تاريـخ مصـر؛ لحمايـة اللغـة العربيـة والحفـاظ علـى الهُويـة المصريـة.

ولا ننكر استفادةَ هذه الدراسة الحالية من الدراسات السابقة على النحو التالي:

١. التأكيـد علـى دور التخطيـط اللغـوي والسياسـة اللغويـة في حمايـة اللغـة العربيـة، والاسـتفادة مـن الدراسـات الميدانيـة، والاسـتبانة والعينـات والنتـائج والتوصيـات.

٢. الحاجة إلى رسم سياسة لغوية، وسَنّ التشريعات اللغوية للوضع الراهن للغة العربيـة في مصر.

منهج الدراسة:

تقـع هـذه الدراسـة في مجـال اللسـانيات الاجتماعيـة، وتعتمـد المنهـجَ التاريـخي الوصفـي التحليلـي.

المبحث الأول: تاريخ اللغة العربية في مصر:

عرفت مصر اللغة العربية قبل الفتح العربي من خلال:

١. **التجارة:** كانـت مصـر بموقعهـا الجغـرافي مركـزًا اقتصاديًّـا مهمًّـا يلتقـي فيـه التجـار، وتشـير الدراسـات التاريخيـة إلى وجـود روابـط تجاريـة مشـتركة بـين مصـر وشـبه الجزيـرة العربيـة قبـل ظهـور الإسـلام.

٢. **هجرة القبائـل العربيـة:** كانـت القبائـل العربيـة تهاجـر إلى مصـر قبـل ظهـور الإسـلام، بقصـد الاسـتقرار؛ لعـدة دوافـع، منهـا:

١. اعتدال مناخها. ٢. خصوبة أرضها. ٣. مياه نيلها.

بخلاف شبه الجزيرة العربية التي كانت تغلب عليها الطبيعة الصحراوية.

هـذه الطـرق وغيرهـا، أدَّت إلى احتـكاك القبائـل العربيـة بأهـل مصـر، ممـا سـاعد على دعـم اللغـة العربيـة فيهـا. وبعـد الفتـح مـرَّت اللغـة العربيـة بعـدة مراحـل، يُمكـن تقسـيمها إلى أربـع مراحـل:

١. المرحلة الأولى (٦٤٠م – ٨٦٨م):

تمتـد هـذه المرحلـة مـن بدايـة الفتـح الإسـلامي حـتى نهايـة الدولـة العباسـية في مصـر، ويمكـن تسـمية هـذه المرحلـة بمرحلـة **(النشـأة والاسـتقرار)**، حيـث تميَّـزت هـذه المرحلـة بتمهيـد اللغـة العربيـة علـى أرض مصـر وتبسـيطها.

كان لـدى عمرو بن العـاص الرغبـة في فتـح مصـر وضمهـا إلى الخلافـة الإسـلامية، وفي عـام ٢٠هـ اقـترح علـى الخليفـة عمـر بـن الخطـاب بفتحهـا، فـأذن لـه الخليفـة بالسـير، وعندمـا فتحهـا عمـرو بـن العـاص، كانـت اللغتـان (القبطيـة، واليونانيـة) همـا السـائدتان آنـذاك في مصـر، واسـتمر هـذا الوضـع قرابـة قـرن حـتى تراجعـت اللغتـان (القبطيـة، واليونانيـة)، وانتشـرت اللغـة العربيـة في مصـر (حافـظ، ٢٠٠٠م، ص١١٦، ١١٧).

وفي عهـد الدولـة الأمويـة ازداد انتشـار اللغـة العربيـة في مصـر، عندمـا أمـر الخليفـة الأمـوي عبـد الملـك بـن مـروان عـام ٨١هـ بتعريـب الدواويـن إلى اللغـة العربيـة، حيـث كان ديـوان مصـر يُكتَـب باللغـة اليونانيـة، وقـد نُقِـل في عهـد الوليـد بـن عبـد الملـك عـام ٨٧هـ علـى يـد والي مصـر عبـد الله بـن عبـد الملـك، وأصبحـت اللغـة العربيـة اللغـة الرسـمية للدولـة، بهـا تكتـب الوثائـق وتسـجل المكاتبـات (عمـر، ١٩٩٢م، ص٧٠).

وفي عهـد الدولـة العباسـية، اسـتقرت اللغـة العربيـة، وأصبحـت لغـة التحـدث والكتابـة والتواصـل بـين المصريـين، ولغـة العلـم والثقافـة. وواصـل المصريـون اهتمامهـم بدراسـة العلـوم الدينيـة بالإضافـة إلى العلـوم اللغويـة؛ لارتباطهـا الوثيـق بعلـوم القـرآن، كمـا ظهـرت علـوم أخـرى نشـأ معظمهـا لخدمـة القـرآن الكريـم، ونجـد

أن الاهتمام بالعلوم الأدبية كالشعر والنثر ضئيلٌ جدًّا في تلك المرحلة، وكان ازدهارها في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام.

٢. المرحلة الثانية (٨٦٨م – ٩٦٨م):

امتدت هذه المرحلة منذ قيام الدولة الطولونية حتى نهاية سقوط الدولة الإخشيدية، ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة **(التدوين والتأليف)**، حيث اتسمت بإتقان اللغة العربية من قِبَل أهل مصر، وانتشار المؤلفات المتنوعة في الدراسات الإسلامية والأدبية واللغوية.

استقل أحمد بن طولون بحكم مصر عن الخلافة العباسية، وكان الاستقلال الأول من نوعه لمصر، فأراد تقوية دولته وتميزها عن الدولة العباسية، فاهتم بالإصلاحات الداخلية، والحركة العلمية، وكانت عنايته باللغة العربية واضحة، فكان يدقق ويصحح ويراجع جميع المراسلات الصادرة عن الدولة قبل إرسالها (سعيد، ٢٠١٠م، ص١٦٠:١٧١).

واستمر نشاط الحركة العلمية في عهد الدولة الإخشيدية، وانتشرت العلوم والفنون والآداب، ونبغ عدد من العلماء والأدباء، وازدادت مؤلفاتهم العربية، وبدأ ظهور الأدب العربي في مصر خلال العصر الإخشيدي، وازدهر فن النثر، وظهر الشعر المصري؛ علمًا أنه كان ضعيفًا هزيلًا مقارنة بالشعر العباسي.

٣. المرحلة الثالثة (٩٦٨م – ١٥١٧م):

امتدت هذه المرحلة منذ قيام الدولة الفاطمية حتى نهاية سقوط الدولة المملوكية، ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة **(التقدم والازدهار)**، حيث اتسمت هذه المرحلة بتقدم اللغة العربية وازدهار نشاط الحياة العلمية والأدبية فيها، ولا شك أنه كلما ازدهرت الحياة العلمية وتنوّع الأدب العربي شعرًا ونثرًا في المجتمع؛ ازدهرت اللغة، ووُلدت الألفاظ الجديدة في تاريخ العربية.

في عصر الدولة الفاطمية المعروف بالعصر الذهبي للعلوم المختلفة، ازدهرت الدراسات الإسلامية واللغوية والأدبية، وازدهر فن النثر والشعر معًا؛ وذلك بفضل عناية الفاطميين بالأدباء والشعراء. وحَرِص الخلفاء الفاطميون على إنشاء خزانة كتب لدولتهم، فقاموا بإنشاء مكتبة «دار العلم» بجانب مكتبة «دار الحكمة»، كما قاموا بإنشاء الجامع «الأزهر الشريف»، الذي شهد نشاطًا في ميادين العلوم المختلفة (القاضي، ٢٠٠٨م، ص١١٩– ١٣٥).

وكان الفاطميون مهتمين باللغة العربية، فقاموا بتعيين بعض اللغويين في كل ديوان من دواوين الدولة؛ لمراجعة الأخطاء اللغوية والنحوية في خطابات الدولة وتصحيحها، حتى لا يظهر لحن في اللغة أو خطأ في القواعد النحوية (حسين، ٢٠١٧م، ص٤٣).

وفي العصر الأيوبي، استمرت الحركة العلمية في التقدم والازدهار، فلم تقتصر الدولة الأيوبية على التصدي للحروب الصليبية فحسب، بل ركزت أيضًا على الجانب العلمي، وقد أجمعت الدراسات التاريخية على أن سلاطين الدولة الأيوبية عُرِفوا بحبِّهم الشديد للعلم والعلماء (حمزة، ٢٠١٦م، ص١٤٩– ١٥١).

وكانت الدولة الأيوبية أول دولة في مصر تنشئ المدارس العربية، وتعيّن المعلمين وفقًا لشروط محددة، ومن هذه الشروط أن يكون المعلم متمكنًا في العلوم الدينية، ملمًّا بالعلوم اللغوية، وعلى دراية بالعلوم الأخرى. وقامت هذه المدارس على أساس تعليم الدين الإسلامي، ونشر المذهب السني، ومحاربة الفكر الشيعي بعد أن نشر الفاطميون المذهب الشيعي (مصطفى، ١٩٦٧م، ص٢٧٣–٢٦٦).

أما في العصر المملوكي، فقد حرص المماليك على استقبال العلماء والباحثين من كل مكان، خاصة بعد سقوط بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية في أيدي المغول، وقاموا بتخريبها وتدميرها، وقتلوا الكثير من أهل العلم، وأتلفوا ملايين الكتب والمخطوطات، وألقوها في نهر دجلة (بخيت، ٢٠١٠م، ص ٢٥٠).

فقـام المماليـك بتشـجيع العلمـاء؛ لنشـر العلـم وإحيـاء الـتراث العـربي، فعكفـوا على التدريـس والتدويـن. والجدير بالذكـر أن العصـر المملوكي مـن أخصـب العصـور في التأليـف، وظهـور الموسـوعات والمعاجـم. وقـد نبـغ في هـذا العصـر أعـلام مخلـدون تركـوا لنـا ثـروة علميـة ضخمـة في مختلـف العلـوم، تُعـد مـن أهـم المراجـع الـتي نلجـأ إليهـا حـتى يومنـا هـذا (حمـزة، ص ٢٣٩ – ٢٤٤).

٤. المرحلة الرابعة (١٥١٧م – ١٧٩٨م):

امتـدت هـذه المرحلـة منـذ بدايـة الحكـم العثمـاني في مصـر حـتى قـدوم الحملـة الفرنسـية علـى مصـر، ويمكـن تسـمية هـذه المرحلـة بمرحلـة (**الضعـف والانحطاط**)، حيـث تراجعـت اللغـة العربيـة بعـد ازدهارهـا في العصـور السـابقة، ويرجـع ذلـك إلى عـدة أسـباب، أبرزهـا: تعصـب الأتـراك الذيـن تولـوا الحكـم للغتهـم التركيـة، بالإضافـة إلى ذلـك كان العثمانيـون يترفعـون عـن تعلـم اللغـة العربيـة؛ لأنهـم يرونهـا لغـة الأمـة المغلوبـة علـى أمرهـا، ويعتقـدون أنهـم يسـتحقون مكانـة أعلـى (كلـوت بـك، ٢٠١١م، ص ٤٢٩).

فجعلـوا اللغـة التركيـة هـي اللغـة الرسـمية في إدارة شـؤون الدولـة؛ ونتيجـة ذلـك تأثـرت اللغـة العربيـة تأثـرًا كبـيرًا باللغـة التركيـة، وانتشـرت الألفـاظ التركيـة في اللهجـة المصريـة، ومنهـا: (فظيلتـاو، فخامتـاو، جاويـش، صـول، يوزباشي) (خفـاجي، ١٩٨٤م، ص٢١٦، ٢١٧).

المبحث الثاني: وصف الوضع اللغوي في مصر (١٧٩٨م - ٢٠١٨م):

١. فترة الاحتلال الفرنسي:

دخلـت اللغـة الفرنسـية مصـر إبـان الحملـة الفرنسـية عـام ١٧٩٨، وقـد اتبعـت فرنسـا سياسـة واضحـة؛ لجعـل المجتمـع المصـري جـزءًا لا يتجـزأ مـن فرنسـا أرضًـا ولغـةً وثقافـةً ودينًـا، حـتى يفقـد الشـعب المصـري تدريجيًّـا هُويتـه اللغويـة.

وقد بذلت الحكومة الفرنسية قصارى جهدها؛ لتحقيق سياستها اللغوية التي تتمثل في نشر اللغة الفرنسية في مصر وتشجيع استخدامها، والحد من استخدام اللغة العربية وتقليل أهميتها، بالإضافة إلى نشر الثقافة الفرنسية ومحاولة التأثير على الهُوية العربية في المجتمع المصري.

فأنشأت الحكومة الفرنسية بعض المدارس التي كان الهدف منها تنشئة جيل جديد منقطع الصلة عن لغته العربية وهُويته المصرية وثقافته الإسلامية، وركزت على تعليم اللغة الفرنسية وحدها؛ سعيًا منها للتأثير على الأطفال والطلاب ودمجهم في الثقافة الفرنسية، ووضعت مناهج تعليمية جديدة باللغة الفرنسية، وأغلقت المدارس المصرية التي كانت تدرس باللغة العربية وجعلت فتحها بقوانين وشروط مقننة تخضع لسيطرتها.

وقد تأثرت اللغة العربية إلى حد ما باللغة الفرنسية، حيث انتشرت بعض الكلمات الفرنسية الدخيلة على اللغة العربية في المجتمع المصري. ومن بين هذه الكلمات: (كازينو، جرسون، اتوبيس، بوسته).

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي شهدها المجتمع المصري فترة الاحتلال الفرنسي، إلا أن الشعب المصري استمر في مقاومة الاحتلال الفرنسي، رافضًا فكرة الاستعمار، متمسكًا بأرضه ووطنه، محافظًا على لغته، معتزًا بهُويته العربية. بالإضافة إلى دور الأزهر الشريف في نشر اللغة العربية، وحِفْظ التراث الإسلامي. واستطاعت اللغة العربية اجتياز هذه المحنة، فحافظت على كيانها، وفشلت الحملة الفرنسية في محاولتها لطمس الهُوية العربية في مصر.

٢. فترة الحكم الملكي:

أدرك محمد علي أنَّ سر قوة الدول الأوروبية وتقدمها هو العلم؛ لذلك رأى أن تقدم مصر ونهضتها لا يكون إلا بالعلم. **وعندما تولى محمد علي عرش مصر عام**

(١٨٠٥م – ١٨٤٨م)، كان التعليم مقتصرًا على الأزهر والمساجد والكتاتيب؛ لذلك بدأ في إنشاء العديد من المدارس العربية الحديثة على النظام الأوروبي، مثل: مدرسة الطب والصيدلة، لكن هذه المدارس واجهت بعض الصعوبات، وهي:

١. عدم توفر المعلمين المصريين المؤهلين في التخصصات العلمية الحديثة،
٢. تعيين مدرسين فرنسيين، كانوا يلقون الدروس على الطلاب باللغة الفرنسية، ولم يكن الطلاب يعرفون سوى اللغة العربية.

وقد استدعى ذلك تعيين عدد من المترجمين الذين يجيدون اللغتين الفرنسية والعربية، ليترجموا عن المعلمين وينقلوها إلى لطلاب (الرافعي، ١٩٨٩م ب، ص ٣٩٧ – ٤٠١).

وهذا الأمر، جعل محمد علي يرسل بعثاتٍ علميةً إلى أوروبا؛ لنقل العلوم الغربية إلى مصر، ليكون في مصر جيل عظيم من الأساتذة الذين تلقوا العلم في أوروبا باللغات الأوروبية، وليحلوا محل المعلمين والأطباء والمهندسين الأجانب. وترجمة العلوم التي درسوها في أوروبا إلى اللغة العربية (الشيال، ١٩٥١م، ص ٢٣).

اهتم محمد علي بإنشاء مطبعة لطباعة الكتب المترجمة، وطباعة اللوائح والقرارات، فعيّن مجموعة من علماء الأزهر الشريف في المطبعة؛ لمراجعة المنشورات وتصحيحها قبل إصدارها، حيث طبعت المطبعة آلاف الكتب باللغة العربية، بالإضافة إلى طباعة جريدة «الوقائع المصرية» التي كانت تصدر باللغتين العربية والتركية، حتى اقتصرت على اللغة العربية، ومازالت هذه الجريدة قائمة حتى يومنا هذا (الرافعي، ص ٤٨٦).

وكان لهذه الترجمة أثر إيجابي على اللغة العربية، حيث زودت بثروة كبيرة من المصطلحات الجديدة. فكان عصر محمد علي عصر ترجمة أكثر من أن يكون عصر تأليف؛ لذلك كان وضع الأدب العربي في عصره مترديًا مثلما كان الحال في

العصر السابق له. فلم يكن اهتمام محمد علي بالعلوم الأدبية، وإنما بالعلوم التي تقوم عليها ركيزة الإصلاح.

وتراجعت حركة النهضة العلمية في عهد كل من **عباس باشا وسعيد باشا**، لكنها عادت إلى نشاطها السابق في **عهد الخديوي إسماعيل**، حيث كانت السياسة اللغوية التي اتبعها الخديوي إسماعيل تهدف إلى إقامة دولة عربية، وتحقيق نهضة علمية حقيقية في مصر؛ ولهذا سُمِّي عهده بعهد إحياء العلوم والمعارف (الأيوبي، ١٩٢٣م، ص١٨٣).

عندما **تولى الخديوي إسماعيل عرش مصر عام (١٨٦٣م - ١٨٧٩م)**، كانت معظم المدارس التي أنشأها محمد علي مغلقة، فأمر بإصلاحها وإعادة فتحها مرة أخرى، وأعاد تأسيس ديوان المدارس، وبدأ في إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا من جديد، وقام بإنشاء المدارس الحديثة، ووضع قانونًا أساسيًّا للتعليم، وجعل التعليم المجاني أساسًا فيها، كما جعل اللغة العربية اللغة الأساسية في التعليم، وجعل الكتاب المدرسي باللغة العربية في جميع المواد الدراسية، وأصبحت اللغة التركية لغة إضافية (حجازي، ٢٠١٥م ب، ١٣١، ١٣٢).

وحرص على محو الأمية في المجتمع المصري، فاتخذ الكثير من الإجراءات في سبيل القضاء على الجهل، منها: وَضْع شرطٍ في المادة الأخيرة من لائحة مجلس الشورى، يُلزم الناخبين بمعرفة القراءة والكتابة، وإلزام الجيش بعدم ترقية الضباط إلا بعد اجتياز اختبار القراءة والكتابة (كفافي، ١٩٩٧م، ص١٠٠).

وقد استعان الخديوي إسماعيل بكبار العلماء في إصلاح نظام التعليم وتطويره في مصر، مثل: **علي مبارك**، المعروف بزعيم نهضة العلم والتعليم في مصر، حيث توجهت معظم جهوده نحو النهوض بالتعليم، وكان أول أعماله عندما تولى وزارة المعارف إصلاح التعليم في الكتاتيب، وقام بتحويلها إلى مدارس نظامية، ووضَع

لها لائحة تنفيذية، وعيّن لها معلمين، وزودّها بالكتب، ولم يُهمل تعليم الفتيات؛ فأسس مدرسة لتعليمهن (صبح، ١٩٩٤م، ص ٤٧ ـ ٥٠).

ومن بين أعماله أيضًا، إنشاء مدرسة دار العلوم عام ١٨٧٢، والتي كان لها دور كبير في نهضة اللغة العربية وآدابها حينذاك، حيث ساهمت هذه المدرسة في تخريج عدد من معلمي اللغة العربية وإعدادهم للتدريس في المدارس الحديثة، والنهوض باللغة العربية (الرافعي، ١٩٨١م أ، ص٢٠١).

واتسمت الحياة الأدبية في عهده بالتقدم، فقد تألق الشعراء والأدباء، وكان لهم الفضل الكبير في إحياء النهضة الأدبية من مرقدها، وازدهار اللغة العربية. وكان من أبرزهم: **محمود سامي البارودي**، صاحب الفضل الكبير في إحياء اللغة العربية في الأدب العربي، وهو رائد مدرسة «الإحياء والبعث»، فبفضله ازدهرت بوادر نهضة الشعر، حيث التزم الشعراء بنظم الشعر العربي في بناء القصيدة على النهج الذي كان في عصور الازدهار (عبد المنعم، ٢٠١٥م، المقدمة).

وفي مجال الصحافة، شهد عصر الخديوي إسماعيل انتشارًا واسعًا في الصحف والمجلات، وازدهرت اللغة العربية مع ظهور هذه الصحف، واتسم أسلوب كتابة المقالات بالصيغة الإبداعية، واستخدام الأساليب والتراكيب العربية. بالإضافة إلى ظهور بعض المصطلحات العربية الجديدة التي أضافت رصيدًا جديدًا للعربية، ويرجع الفضل في ذلك إلى الإمام **محمد عبده** الذي وجَّه معظم جهوده للارتقاء بمستوى اللغة العربية، وتعزيز مكانتها. فعندما كُلف بالإشراف على الصحف والمطبوعات، أمر أصحابَ الصحف بضرورة الالتزام بكتابة الأخبار والمقالات باللغة العربية الفصحى، وتجنب الأخطاء الإملائية والنحوية، ومن يخالف ذلك تُغلق جريدته (زيدان، ٢٠١٢م، ج٤/ ص٥٦).

٣. فترة الاحتلال البريطاني:

جاء الاحتلال البريطاني إلى مصر عام ١٨٨٢، وكان له آثاره السيئة، فبدأ هذا الاحتلال برسم سياسته الاستعمارية المدمرة، ومن بين هذه السياسات **السياسة اللغوية**، والتي ارتكزت على فرض اللغة الإنجليزية ونشرها في مصر، وإقصاء اللغة العربية والقضاء عليها، وطمس الهُوية العربية.

ويبدو أن سياسة التعليم التي انتهجها الاحتلال البريطاني، هدفت إلى محاربة التعليم والقضاء عليه، حيث ألغت الحكومة البريطانية التعليم المجاني وجعلته بنفقات باهظة، مما جعل التعليم مقتصرًا على الطلاب القادرين على دفع نفقات التعليم (إبراهيم، ٢٠١٥م، ص٦٦).

كما جعلت التعليم باللغة الإنجليزية، وأصبحت جميع الكتب باللغة الإنجليزية، وأصبح معظمُ المعلمين بريطانيين، وصارت المحاضرات باللغة الإنجليزية دون سواها، وعقدوا مسابقات واختبارات في اللغة الإنجليزية، وقدموا جوائز للطلاب المتفوقين؛ لتشجيعهم على تعلم اللغة الإنجليزية، وازداد الاهتمام بها، وقلَّت العناية باللغة العربية حتى صُبغ التعليم المصري بصبغة إنجليزية.

وظهرت آثار هذه السياسة واضحة في مدرسة الطب، حيث كان على الراغبين في الالتحاق بمدرسة الطب إتقان اللغة الإنجليزية، الأمر الذي كان له أثر سلبي على مستقبل اللغة العربية، حيث أصبحت الإنجليزية حتى يومنا هذا لغة التعليم الطبي في مصر (عبد العزيز، ٢٠١٥م ب، ص ١٨٤).

ولم يصل الأمر إلى هذا الحد فقط، بل اشترطت على الموظفين المصريين معرفة اللغة الإنجليزية؛ لاستمرارهم في عملهم. وبدأت في إسناد المناصب الإدارية للموظفين الأجانب، وطرْد الموظفين المصريين من جميع المناصب العليا (روذستين، ١٩٢٧م، ص٤٨٥).

وأصبحـت لغـة الإدارة في مصـر هـي اللغـة الإنجليزيـة، بهـا تُسَـجَّل المكاتبـات والمستندات والوثائق. بالإضافة إلى منع استعمال الأختام المنقوشة باللغة العربية عنـد التوقيـع علـى الأوراق الرسـمية.

ونجحـت الحكومـة البريطانيـة في نشـر لغتهـا (اللغـة الإنجليزيـة) في المجتمـع المصـري حتى صـارت أسـماء اللافتـات الـتي تضعهـا الشـركات والمحـال علـى واجهاتهـا بلغـة غـيرعربيـة. انظـر إلى شـكل رقـم (١).

شكل (١) أسماء لافتات المحال التجارية بلغة غير اللغة العربية

ومـن مظاهـر السياسـة اللغويـة الـتي لجـأت إليهـا بريطانيـا أيضًـا للقضـاء علـى اللغـة العربيـة، **الدعـوة إلى اسـتخدام اللغـة العاميـة** كلغـة أدبيـة. فقـد بـدأت الحكومـة البريطانيـة بنشـر أكاذيبهـا المضللـة بـأن اللغـة العربيـة الفصحـى لا تصلـح للكتابـة العلميـة والتعبـير الأدبي، وأن اللهجـة العاميـة هـي السـبيل الوحيـد للتقـدم والارتقـاء بالعلـم. وأيَّـد البعـض هـذه الدعـوة، وهاجمهـا البعـض الآخـر، ودافعـوا عـن العربيـة الفصحـى (زيـادة، ص ١٢٨–١٣٢).

وكان مـن أبرزهـم الشـاعر حافـظ إبراهيـم الـذي أعـدّ قصيـدة تحـت عنـوان «اللغـة العربيـة» للدفـاع عنهـا والـتي اشـتهرت بالبيـت التـالي:

أَنَـا البَحْـرُ فِي أَحْشَـائِهِ الـدُّرُّ كَـامِنٌ فَهَلْ سَـاءَلُوا الغَوَّاصَ عَنْ صَدَفَاتِي

وبعد صدور المرسوم الصوري بالاستقلال، أعلن فؤاد الأول نفسه ملكًا على مصر، ووُضِع أول دستور للبلاد عام ١٩٢٣م. وخلال هذه الفترة ما بين (١٩٢٣م -١٩٥٢م)، شهدت مصر تضافرًا كبيرًا لجهود الحكام والأفراد والمؤسسات؛ لإعادة نشر اللغة العربية، واستعادة مكانتها.

فقد اهتم الملك فؤاد الأول بإصلاح التعليم في المكاتب والمدارس، وجعل التعليم باللغة العربية، وعمل على تنظيم جامع الأزهر وتطويره، وكان مهتمًّا بمشروع إنشاء الجامعة المصرية (جامعة القاهرة حاليًا)، وحرص على تزويدها بآلاف الكتب والمجلدات العربية (ثابت، ١٩٤٤م، ص ١٧- ٣٠).

ووافق على مشروع إنشاء مجمع لغوي في مصر الذي اقترحه **أحمد لطفي السيد**. بالإضافة إلى اهتمامه بالجمعيات العلمية، وعقد المؤتمرات، وتشجيع العلماء على البحث العلمي، والإنتاج الفكري والأدبي، ومنحهم الألقاب الفخرية؛ تقديرًا لجهودهم.

أما الملك فاروق فاهتم بإنشاء الجامعات في مختلف مناطق مصر، وجعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع الجامعات، ولم يهمل وضع التعليم في المدارس، بل حرص على جعل التعليم فيه مجانيًّا. وخصَّص يومًا لعيد العلم؛ لمنح الطلاب المتفوقين الجوائز، وتكريم الخريجين؛ تشجيعًا لهم. كما اهتم أيضًا بمكافحة الأمية (فهمي، ١٩٥٧م، ص٥ - ١٠).

بالإضافة إلى اهتمامه بوضع اللغة العربية في المؤسسات الحكومية، حيث جعل اللغة العربية اللغة الرسمية في المعاملات والمكاتبات والسجلات... إلخ، وأمر أصحاب المحال والشركات بكتابة أسماء اللافتات التي تضعها باللغة العربية، ولا يُمنَع من كتابة لغة أخرى إلى جانب اللغة العربية. انظر شكل رقم (٢).

شكل (٢) أسماء لافتات المحلات في عهد الملك فاروق

وعادت الصحافة إلى نشاطها مرة أخرى، ولعبت دورًا مؤثرًا في ازدهار اللغة العربية، وإيقاظ العقول ونشر الوعي في المجتمع المصري لجمهور القراء، بالإضافة إلى الإذاعة المصرية التي نقلت هذا الدور ليس فقط لجمهور القراء، بل لجميع فئات المجتمع المصري (شلبي، ١٩٩٥م، ص٢٥).

ومع انتشار الإذاعة المصرية، انتعشت اللغة العربية، فكانت اللغة العربية الفصحى هي المعتمدة في الإذاعة المصرية عند قراءة نشرات الأخبار، والأحاديث العلمية، والمسلسلات، وكذلك الأغاني التي غناها كبار المطربين، مثل: أم كلثوم، ومحمد عبد الوهاب، وعبد الحليم حافظ، وظلت حتى وقتنا هذا. وهذا دليل على أن اللغة العربية قادرة على أداء وظيفتها في مختلف المجالات (الدجاني، ٢٠٠١م، ع٩١/ ص٢٠٨ و٢٠٩).

٤. فترة ما بعد الاستقلال (إعلان الجمهورية الجديدة):

بدأت مصر في التحول والتغير بعد خروج الاحتلال البريطاني رسميًّا من مصر، وتنازل الملك فاروق عن العرش، وإلغاء النظام الملكي، وإعلان النظام الجمهوري، وتولِّي الرئيس الراحل محمد نجيب رئاسة الجمهورية (وهو أول رئيس مصري)،

ثم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي أدرك حجم الخطر الذي خلَّفه الاحتلال البريطاني، فعمل على بذل الجهود الممكنة؛ لرسم سياسة لغوية جديدة، تهدف إلى استعادة مكانة اللغة العربية في مصر، وترسيخ الهُوية العربية في نفوس أبنائها، ونشر الثقافة العربية في المجتمع المصري.

فوجَّه اهتمامه إلى النهوض باللغة العربية من خلال نشر التعليم، حيث كان حريصًا على جعل التعليم مجانيًّا، وأن يكون باللغة العربية. وكان مهتمًا أيضًا بإدخال الأساليب الحديثة في التدريس، وقد ازدهر الأدب العربي في عهده، ونبغ عدد كبير من الشعراء والأدباء، وازدادت مؤلفاتهم العربية وقصائدهم الشعرية التي اتسمت بعمق الأسلوب الأدبي وجودة التعبير، ومن أبرزهم: الكاتب المشهور نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل في الأدب. وهو أول أديب عربي يحصل عليها عام ١٩٨٨م. (القرشي، ٢٠٠١م، ج٩١/ص١٩٦).

ونظرًا لكثرة انتشار أجهزة الراديو في أغلب البيوت المصرية، فقد أمر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بزيادة بث البرامج والمسلسلات والأغاني المغناة باللغة العربية الفصحى؛ بهدف نشر اللغة العربية. وإذا كانت كل من الصحافة والإذاعة المسموعة (الراديو) قد لعبتا دورًا مهمًّا في إعادة نشر اللغة العربية بين أفراد المجتمع المصري، فإن الإذاعة المرئية (التلفزيون) قد لعبت دورًا مؤثرًا، حيث استهدفت جميع الشرائح والفئات العمرية، وأصبحت الإذاعة المرئية المصرية ذات أثر لغوي عن الإذاعة المسموعة؛ لاهتمامه بالإبهار البصري والسمعي (حجازي، ٢٠٠١م أ، ص١٨١– ١٨٣).

واهتم الرئيس جمال عبد الناصر بلغة اللافتات التي تضعها الشركات والمحال، حيث حرص على كتابتها باللغة العربية، ولا يمنع من كتابتها بلغة أخرى إلى جانب اللغة العربية، لكنها تكون أصغر حجمًا من اللغة العربية. انظر شكل رقم (٣).

شكل (٣) أسماء لافتات المحال التجارية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر

وهكذا، كانت السياسة اللغوية التي اتبعها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في تعزيز وضع اللغة العربية كلغة رسمية للدولة، وواصل الرئيس الراحل محمد أنور السادات نفس سياسته اللغوية القائمة على استعادة مكانة اللغة العربية في مصر وإعلاء شأنها، وهكذا كان وضع اللغة العربية في تقدم حتى أواخر القرن العشرين.

٥. العصر الحاضر:

في أوائل القرن الحادي والعشرين، أصبح الوضع اللغوي مختلفًا، فقد شهدت اللغة العربية العديد من التحديات والتغييرات التي طرأت عليها؛ نتيجة ثورة المعلومات والانفجار التكنولوجي، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي الذي اجتاح مجتمعنا المصري. فشاع استخدام اللغة الأجنبية في المؤسسات التعليمة والإعلامية حتى في الحديث اليومي بين عامة الناس، مما أدى إلى تدهور مكانة اللغة العربية في مصر. بالإضافة إلى غياب التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية التي تنظم الواقع اللغوي (زاهر، ٢٠١٧م/ص٣٧).

فقد سيطرت اللغات الأجنبية على التعليم المصري، وانتشرت مدارس اللغات التي تهتم باللغة الأجنبية في سن مبكرة، وسعي أولياء الأمور إلى إلحاق أبنائهم بها، مفضلين إياهم على المدارس العربية. الأمر الذي جعل وزير التربية والتعليم يفرض مادة اللغة الإنجليزية ابتداء من مرحلة رياض الأطفال

في المدارس العربية، وزاد الاهتمام بمادة اللغة الإنجليزية، وإهمال مادة اللغة العربية حتى صارت اللغة العربية مادة غير أساسية تُدَرَّس بأسلوب ركيك غير منضبط (النجار، ج١٢٨/ ص١٤).

وقد أدى ذلك إلى تراجع مستوى أداء اللغة العربية بين طلاب المدارس والجامعات، وضعفت مهاراتهم اللغوية وفسدت ألسنتهم العربية، حيث انتشرت بعض الألفاظ الأجنبية أثناء حديثهم اليومي. على سبيل المثال قول (Hello) أو (Hi) بدلًا من (مرحبًا) وقول (Bye) بدلًا من (مع السلامة) (العناتي، ٢٠٠٤م، م٨/ ع٢/ ص٢٥).

بالإضافة إلى ظهور اللغة الهجين المسماة الفرانكو آرب (Franco-Arb) أو العربيزي (Arabize)، بين الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي. كما انتشرت في الدعاية والإعلانات. انظر شكل رقم (٤).

شكل (٤) إعلان مصري باللغة الهجين الفرانكو آرب (Franco-Arb)

وهناك ألفاظ الشباب التي تشيع على ألسنتهم، وعلى مستوى الشارع المصري، وتحمل دلالاتٍ ومعانيَ إيحائية، مثل: فكك، فلسع، فيص، انتخ... إلخ. وقد ظهر قاموس تحت عنوان (قاموس روش طحن) للمؤلف ياسر حماية، حيث حصر فيه مصطلحات الشباب والمعنى المراد (عبد العزيز،٢٠٠٩م أ، ص٢٨٨).

وظهـر الانحـدار اللغـوي في وسـائل الإعـلام، حيـث اتجهـت معظـم البرامـج التلفزيونيـة الـتي تبـث علـى القنـوات العربيـة إلى اسـتخدام الألفـاظ الأجنبيـة، والمصطلحـات العاميـة، والأسـاليب اللغويـة الركيكـة ذات الأداء الـسيء. وظهـر ضعـف الأداء اللغـوي علـى ألسـنة مقـدمي البرامـج التلفزيونيـة، وانتشـار اللحـن والأخطـاء اللغويـة والنحويـة. فأكـثر المذيعـين والمذيعـات لا يحسـنون صياغـة جملـة عربيـة فصيحـة في البرامـج الـتي تعـرض علـى شاشـات التلفزيـون المصـري. علـى سـبيل المثـال: نطـق الثـاء سـينًا، والضـاد دالًا، وترقيـق الأصـوات المفخمـة، وتسـكين أواخـر الكلـم (الدجـاني، ص٢٠٨).

كمـا سـيطرت العاميـة في الأفـلام والمسلسـلات المصريـة، وظهـر نـوع خـاص مـن المسلسـلات يُعـرَف بالمسلسـلات المدبلجـة، وهـي ترجمـة المسلسـلات الأجنبيـة (التركيـة، الهنديـة، الكوريـة) وتسـجيلها بأصـوات عربيـة، وغالبًـا مـا تُتَدَبلـج باللهجـة السـورية (خليفـة، ٢٠٠١م، ج٩١/ ص٢١٠).

وفي الأدب العـربي، ظهـر نـوع خـاص مـن الشـعر يُسـمَّى بالشـعر الحـر، الـذي غلـب عليـه طابـع العاميـة. بالإضافـة إلى ظهـور الروايـات والقصـص العاميـة الـتي انتشـرت بحجـه التعبـير عـن الحيـاة العامـة، والطبيعـة البشـرية انتشـارًا أكـثر واقعيـة.

ونلاحـظ ممـا سـبق، أن وضـع اللغـة العربيـة في العصـر الحـالي آخـذ في التدهـور والانحـدار سـواء علـى مسـتوى التعليـم أو الإعـلام أو حـتى علـى مسـتوى الحيـاة العامـة في المجتمـع المصـري، وأصبحـت اللغـة العربيـة غريبـة بـين أهلهـا، فقـد تأثـر المصريـون بلغـة المجتمـع الغـربي وثقافتـه، وتقليدهـم الأعـمى لـكل شيء، حـتى أصبحـت بعـض الأسـر المصريـة تفضـل تسـمية أبنائهـا بأسـماء أجنبيـة ليـس لهـا أصـل عـربي، وتسـمية الشـوارع والسـاحات والحدائـق بأسـماء أجنبيـة، مثـل: (مسـاكن شـيراتون، ميـدان روكسـي، حديقـة الميريلانـد، شـاطئ مارينـا). كمـا أصبحنـا نراهـا علـى أسـماء واجهـات المحـال والمطاعـم وعلـى السـلع والبضائـع المسـتوردة. انظـر شـكل رقـم: (٥) و(٦) و(٧).

شكل (٥) أسماء لافتات المحال التجارية باللغة الإنجليزية في العصر الحاضر

شكل (٦) أسماء لافتات المطاعم للوجبات السريعة باللغة الإنجليزية

شكل (٧) أسماء السلع المستوردة باللغة الإنجليزية في الأسواق المصرية

المبحث الثالث: التحليل البيئي الرباعي (SWOT):

وبعد وصف واقع اللغة العربية في مصر، يمكننا تحليل الوضع اللغوي، ورصد أهم نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات للغة العربية في مصر من خلال التحليل البيئي الرباعي (SWOT).

١. مفهوم التحليل البيئي الرباعي (SWOT):

هو أسلوب تحليلي يعتمد تحديدَ نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات للمجتمع. و(SWOT) هو اختصار لالتقاط الأحرف الأولى من الكلمات التالية:

١. نقاط القوة (Strengths) وهي النقاط الإيجابية داخل المجتمع البيئي.

٢. نقاط الضعف (Weaknesses) وهي النقاط السلبية داخل المجتمع البيئي.

٣. الفرص (Opportunities) وهي النقاط الإيجابية خارج المجتمع البيئي، ويمكن استغلالها لصالح البيئة الداخلية للمجتمع.

٤. التحديات (Threats) وهي التحديات والصعوبات الخارجية التي تؤثر سلبًا بصورة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة الداخلية للمجتمع، وقد تشكل خطرًا كبيرًا عليه. (البريدي، ٢٠١٢م، ص١٥).

ويتميز (SWOT) بالوضوح والدقة والشمولية؛ لأنه يوضح الجوانب الإيجابية والسلبية للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمجتمع بأسلوب تحليلي علمي مبسط.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢. جدول التحليل البيئي الرباعي للوضع اللغوي في مصر (١٧٩٨م - ٢٠١٨م):

جدول رقم (١) التحليل البيئي الرباعي (SWOT) للوضع اللغوي في مصر

نقاط القوة (ق)	نقاط الضعف (ض)
ق١. تمسُّك المصريين بلغتهم العربية واعتزازهم بهُويتهم المصرية وثقافتهم الإسلامية؛ لارتباطها بالقرآن الكريم، والشعائر الدينية والهُوية المصرية؛ رغم حرص الاحتلال الفرنسي على نشر اللغة الفرنسية في المجتمع المصري، ومحاولة إقصاء اللغة العربية، وطمس الهُوية المصرية.	**ض١.** ارتفاع نسبة الأمية، وانتشار الجهل في المجتمع المصري.
ق٢. مكانة الأزهر الشريف، ودوره في نشر اللغة العربية، وحفظ التراث الإسلامي ودراسته، وتنمية الوعي الثقافي والفكري في المجتمع المصري والعالم العربي، وجهود علمائه في الحفاظ على اللغة العربية.	**ض٢.** تأثُّر المصريين باللغة الفرنسية، واستعمالهم بعض الكلمات الفرنسية في لغتهم اليومية، مثل: (كازينو، جرسون، أتوبيس، بوسته).
ق٣. ثراء التراث العربي، وتنوع علومه الدينية والأدبية واللغوية والتاريخية، ونبوغ العلماء المصريين، واطلاعهم الواسع على العلوم المختلفة، واهتمامهم بنشر اللغة العربية.	**ض٣.** تأثُّر المصريين باللغة التركية، واستخدامهم بعض الألفاظ التركية، وتداولها على ألسنتهم في الحياة اليومية، مثل: (فظيلتاو، فخامتاو، جاويش، صول، يوزباشي).
ق٤. إيمان المصريين بقيمة العلم والتعليم، وحرصهم على تعليم أبنائهم، وإرسالهم إلى (الكتاتيب) والمدارس.	**ض٤.** تفضيل استخدام اللغات الأجنبية في التعليم المصري، والاهتمام بالعلوم الحديثة التي تُدرَّس باللغات الأجنبية، وإهمال العلوم الإنسانية التي تُدرَّس باللغة العربية.
ق٥. مكانة المعلم في المجتمع المصري، ودوره السامي في نشر العلم، وتوجيه الطلاب إلى أهمية التعليم، والاعتزاز باللغة القومية.	**ض٥.** تضاؤل نشاط الحياة العلمية في بعض فترات الحكم الملكي، وتوقف حركة الترجمة، وتراجع العلماء والأدباء والشعراء، وضعف الإنتاج الأدبي.
	ض٦. عدم توفر المعلمين المصريين المؤهلين في التخصصات العلمية الحديثة في عصر الحكم الملكي.

نقاط القوة (ق)	نقاط الضعف (ض)
ق٦. اهتمام بعض حكام مصر بالنهضة العلمية، وإصلاح نظام التعليم على النسق الأوروبي، واستخدام اللغة العربية في التعليم المصري، واهتمامهم بترجمة العلوم الحديثة إلى اللغة العربية، كما اهتم بعضهم بتعليم الفتيات ومحو الأمية.	ض٧. قلة عدد المدارس في بعض المناطق الريفية وصعيد مصر، وتمركزها في المدن والمراكز، فكان من الصعوبة التحاق التلاميذ والطلاب بها.
ق٧. كفاءة الطلاب والمعلمين المصريين على فهم العلوم الحديثة واستيعابها، وتفوقهم في ترجمة الكتب الأوروبية إلى اللغة العربية.	ض٨. انخفاض عدد الطلاب في المدارس؛ لعدم قدرتهم على تحمّل تكاليف التعليم، مقارنة بأبناء الأعيان.
ق٨. تراجع مكانة اللغة التركية في المجتمع المصري، وإحلال اللغة العربية محلها لغةً رسمية للدولة.	ض٩. مواصلة الدعوة للكتابة باللهجة العامية المصرية، بدعم من الاحتلال البريطاني، وظهور بعض الكتب والمؤلفات باللهجة العامية.
ق٩. تقدير حكام مصر لدور العلماء والمثقفين، واستشارتهم في شتى المجالات، والاستفادة من علمهم؛ لتنمية المجتمع المصري وتطويره.	ض١٠. عدم التزام بعض المؤسسات التعليمية والإعلامية، والهيئات العامة بما يصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة من قرارات وتعميمات؛ لضمان سلامة اللغة العربية في مصر.
ق١٠. تمسك المصريين بلغتهم العربية، واعتزازهم بهُويتهم المصرية، وعاداتهم وثقافتهم الإسلامية؛ رغم فرض الاحتلال البريطاني اللغة الإنجليزية، وإجبارهم على التحدث بها.	ض١١. إيلاء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الاهتمام الأكبر للإصلاح، على حساب الإصلاح اللغوي.
ق١١. دور علماء الأزهر الشريف في نشر العلم، وترسيخ الهُوية العربية الإسلامية في نفوس أبنائها.	ض١٢. شيوع استخدام اللغة الأجنبية في التعليم والإعلام، واستمرار انتشار اللهجة العامية المصرية على ألسنة المصريين، وظهور لغة خاصة بين الشباب، ومن مظاهرها: استخدام لغة الفرانكو آرب (Franco-Arb) في وسائل التواصل الاجتماعي.
ق١٢. الانتماء اللغوي للغة العربية- لدى المطربين والفنانين في الغناء، وكثرة انتشار الأغاني العربية الفصيحة في الإذاعة المسموعة.	ض١٣. سيطرة اللهجة العامية في البرامج والمسلسلات والأفلام المصرية، وتعوّد المشاهدين على استخدامها، والتعبير بها.

نقاط القوة (ق)	نقاط الضعف (ض)
ق١٣. الانتماء اللغوي للأدباء والكتّاب، واعتزازهم باللغة العربية، ورفضهم الدعوة التي أطلقها الاحتلال الإنجليزي، وتمسكهم الشديد بالكتابة العربية الفصحى. ق١٤. اهتمام الحكومة المصرية بعد استقلال مصر بنشر اللغة العربية في المؤسسات التعليمية والإعلامية والإدارية وفي مختلف المجالات، واستعادة مكانتها في المجتمع المصري. ق١٥. انتشار عدد المدارس والجامعات الحكومية في جميع محافظات مصر، وإقبال الطلاب عليها، ورغبتهم الشديدة في التعليم، وجعل التعليم فيها باللغة العربية. ق١٦. تشجيع الدولة لاستخدام اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام (الصحافة، والإذاعة، والتلفزيون)، وزيادة بث البرامج الثقافية، والمسلسلات الدرامية، والتاريخية، والأغاني الشرقية باللغة العربية. ق١٧. تألق الأدباء والكتّاب والشعراء في مؤلفاتهم، وقصائدهم العربية الفصيحة، وانتشار الكتب والقصص والروايات العربية، التي ساهمت في ترسيخ الهُوية المصرية، وتعزيز الانتماء الوطني في نفوس المصريين. ق١٨. مواصلة اهتمام الدولة المصرية بتطوير نظام التعليم، وتحديث المناهج الدراسية، وإدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة في التدريس، وتنظيم برامج تدريبية للمعلمين؛ لتطوير مهاراتهم التعليمية، والتقنيات التربوية الحديثة.	ض١٤. انتشار اللحن والأخطاء اللغوية على ألسنة مقدمي البرامج التلفزيونية، ومعلمي المدارس، وأساتذة الجامعات. ض١٥. ميل المصريين إلى تعليم أبنائهم اللغات الأجنبية، وتفضيلهم المدارس الخاصة والجامعات الأجنبية على المدارس الحكومية الرسمية التي تهتم بالهُوية العربية. ض١٦. انتشار المدارس والجامعات الأجنبية الخاصة التي يمولها رجال الأعمال المصريين، وزيادة إقبال الطلبة عليها. ض١٧. تراجع الإنتاج الأدبي الأصيل، وكثرة استخدام العامية في الأعمال الأدبية المختلفة. ض١٨. انتشار الأسماء الأجنبية على واجهات الشركات والمحال التجارية في شوارع مصر.

نقاط القوة (ق)	نقاط الضعف (ض)
ق١٩. مكانة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ودوره في الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وتمكينها من الوفاء بمتطلبات العلوم والفنون، وملاءمة متطلبات الحياة في العصر الحاضر، وظهور الجمعيات اللغوية، التي تتكفل بحماية اللغة العربية في مصر.	

الفرص (ف)	التحديات (ت)
ف١. تأسيس نابليون المجمع العلمي المصري، فأوجد فيه مكتبة زاخرة بآلاف الكتب القيمة، واصطحب معه في الحملة بعض العلماء الفرنسيين في مختلف التخصصات والمجالات؛ لدراسة أحوال مصر. وأحضر معه مطبعة معدّة بالحروف الفرنسية والعربية، وأصدر جريدتين تصدر باللغتين الفرنسية والعربية، ونشرة عربية تسمى «التنبيه»؛ لنشر المنشورات والمذكرات والأوامر الفرنسية الموجهة إلى الشعب المصري باللغة العربية.	ت١. اهتمام الحكومة الفرنسية بنشر لغتها وثقافتها في مصر، وسعيها إلى إقصاء اللغة العربية في العديد من المجالات، وحرصها على تنشئة جيل جديد منقطع الصلة بلغته، وهُويته العربية.
ف٢. استنكار الحكومة الفرنسية للغة التركية، واستبدال اللغة العربية بها في دواوين الحكومة المصرية.	ت٢. إغلاق بعض المدارس التي كانت تدرس باللغة العربية، وإنشاء مدارس أخرى تخضع لسيطرتها، ووضع مناهج جديدة باللغة الفرنسية؛ لنشر لغتهم وثقافتهم الفرنسية بين المصريين.
ف٣. إسهام الحملة الفرنسية في تطوير بعض المجالات العلمية في مصر، وتفضيل بعض العلماء الفرنسيين البقاء في مصر، ودراسة علومها العربية.	ت٣. انتشار ظاهرة الثنائية اللغوية في المجتمع المصري، وشيوع بعض الكلمات والمصطلحات الفرنسية الدخيلة على اللغة العربية.
ف٤. كثرة إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا؛ مما ساهم في نقل العلوم الأوروبية إلى مصر، والارتقاء بوعي المصريين بما وصل إليه الغرب من تقدم في مختلف العلوم.	ت٤. انتشار اللغة التركية على نطاق أوسع مما كانت عليه في العصر العثماني، مع استمرار الاحترام والاهتمام باللغة الفرنسية.
	ت٥. تأثر بعض الطلاب باللغات والثقافات الغربية، ووضعهم في حالة من الحيرة والشك في انتمائهم اللغوي، وهُويتهم العربية، وثقافتهم الإسلامية.

نقاط القوة (ق)	نقاط الضعف (ض)
ف٥. تأسيس الإذاعة المصرية، التي لعبت دورًا مهمًّا في نشر اللغة العربية، ونشر الوعي الثقافي في المجتمع المصري.	**ت٦.** فرض الحكومة البريطانية اللغة الإنجليزية، وسعيها إلى إقصاء اللغة العربية في جميع مؤسسات الحكومة المصرية.
ف٦. استبعاد الحكومة البريطانية للغة الفرنسية من جميع المدارس.	**ت٧.** إلغاء مجانية التعليم في المدارس المصرية، وفرض اللغة الإنجليزية في جميع المدارس، واشتراط إتقان اللغة الإنجليزية على الراغبين في الالتحاق بمدرسة الطب، وإغلاق مدرسة الألسن.
ف٧. بداية بث التلفزيون المصري، والذي لعب دورًا ذا أهمية بالغة في تعزيز مكانة اللغة العربية لغةً رسمية في المجتمع المصري، من خلال عرض المسلسلات والأفلام والبرامج باللغة العربية الفصيحة.	**ت٨.** التقليل من شأن المعلم المصري، والتمييز بينه وبين المعلم البريطاني في الأجر وفي الترقية.
ف٨. اهتمام بعض الأجانب باللغة العربية والحضارة العربية والتراث الإسلامي، وإقبالهم على تعلم اللغة العربية، ودراسة علومها وآدابها.	**ت٩.** سيطرة الحكومة البريطانية على الإذاعة والصحافة، وفرض الرقابة الصارمة عليها، وإغلاق بعض المطابع المصرية، وتعطيل بعض الصحف والمجلات العلمية.
ف٩. ازدياد إقبال الطلاب غير الناطقين باللغة العربية على الالتحاق بالأزهر الشريف، والجامعات المصرية؛ لتعلم اللغة العربية، ودراسة علومها وآدابها.	**ت١٠.** انتشار اللغة الإنجليزية في تسجيل المكاتبات والعطاءات والمحررات، والمستندات والوثائق الرسمية، وكذلك في الإعلانات واللافتات التي تضعها الشركات والمحال التجارية على واجهات محالها.
	ت١١. الدعوة إلى استخدام اللهجة العامية، كلغة أدبية وإلى الكتابة بها، وإلغاء الحرف العربي، واستبدال الحرف اللاتيني به في الكتابة.
	ت١٢. مزاحمة اللغات الأجنبية للغة العربية في المجتمع المصري.

نقاط القوة (ق)	نقاط الضعف (ض)
	ت١٣. انتشار مظاهر العولمة، والانفتاح الثقافي، والتطور التكنولوجي، ووسائل التواصل الاجتماعي. ت١٤. اعتماد اللغة الإنجليزية كشرط أساسي للالتحاق بكثير من الوظائف في المؤسسات، والشركات، والمعاملات التجارية. ت١٥. انتشار أسماء السلع والبضائع المستوردة باللغة الإنجليزية في الأسواق المصرية.

وبناءً على تحليل الوضع اللغوي في المجتمع المصري، تصدر السلطات الحاكمة في مصر التشريعاتِ اللغويةَ والقرارات اللازمة؛ للحفاظ على سلامة اللغة العربية، وحمايتها من التأثيرات الداخلية والخارجية، وترسيخ الهُوية اللغوية، وتعزيز الانتماء اللغوي في نفوس أبنائها. وقد حظيت مصر بمجموعة من التشريعات اللغوية التي صدرت على مر تاريخ مصر منذ قيام الدولة الحديثة في مصر على يد محمد علي باشا حتى وقتنا الحاضر.

المبحث الرابع: التشريعات اللغوية التي صدرت في تاريخ مصر:

١. مفهوم التشريعات اللغوية:

هي مجموعة من القوانين، والقرارات التي تصدرها الدولة؛ لحماية اللغة الرسمية من التغييرات التي تطرأ عليها. واللغة الرسمية هي اللغة الممثلة للدولة، والمستخدمة في الهيئات، والمؤسسات الحكومية كافة.

وقد بدأ إصدار أول التشريعات اللغوية منذ قيام الدولة الحديثة في مصر على يد محمد علي باشا، فقد أصدر محمد علي بعد توليه حكم مصر بعض

القوانين والتشـريعات اللغوية المتعلقة بإصلاح نظام التعليم، وحركة الترجمة، والبعثات العلمية..إلخ. وبعد ذلك صدر العديد من القوانين والتشـريعات اللغوية في مصر على مر السنين، وجاءت هذه التشـريعات؛ لمعالجة ثغرات في القوانين والتشـريعات السابقة، أو تعديل بعض المواد، أو إضافة أحكام جديدة لم تكن واردة في القوانين السابقة. وألزمت الدولة جميع أفراد المجتمع المصري، والمؤسسات والهيئات الحكومية باتباع هذه القوانين والتشـريعات اللغوية، ومعاقبة كل من يخالفها بالغرامة أو الحبس. ووردت هذه التشـريعات في جريدة الوقائع المصرية، انظر شكل رقم (٨).

الوقائع المصرية
جريدة رسمية للحكومة المصرية

شكل (٨) صورة من جريدة الوقائع المصرية

وتناولنا التشريعات اللغوية التي صدرت على النحو التالي:

١. التشريعات اللغوية الخاصة بالتعليم.

٢. التشريعات اللغوية الخاصة بالإعلام والثقافة.

٣. التشريعات الخاصة بعلاقات الأفراد والهيئات.

١. التشريعات اللغوية الخاصة بالتعليم:

- أصدر محمد علي أول تشريع بعد توليه حكم مصر، بإنشاء عدة مدارس عربية على النظام الأوروبي، وجعل التعليم فيها باللغة العربية. وفي عام ١٨٢٦ أصدر قرارًا بإرسال الطلاب المتفوقين إلى بعثات علمية إلى أوروبا. وفي عام ١٨٣٧ أصدر قرارًا بإنشاء ديوان للمدارس؛ لتنظيم نهضة التعليم بالمدارس في مصر، ووضع اللوائح المتعلقة بها. وفي عام ١٨٣٥م أصدر قرارًا بتأسيس مدرسة الألسن؛ بهدف تخريج مترجمين يتولون مهمة ترجمة الكتب الأوروبية إلى اللغة العربية.

- في عام ١٨٧٢ أصدر الخديوي إسماعيل قرارًا بإنشاء مدرسة دار العلوم (كلية دار العلوم بجامعة القاهرة حاليًّا)؛ لإحياء اللغة العربية والنهوض بآدابها في مصر. وفي عام ١٨٨٨ أصدر **قانونًا رقم (١١٤) لعام ١٨٨٨** بشأن دراسة اللغة العربية في المدارس الأميرية. وأمر أن يكون الكتاب المدرسي باللغة العربية في جميع المواد، وأمر بتوفير معجم عربي بسيط «**مختار الصحاح**» للطلاب واستخدامه في المدارس.

- في عام ١٨٩٣ أصدر الخديوي عباس حلمي الثاني أمرًا عاليًا رقم (١) لعام ١٨٩٣ بشأن دراسة اللغة العربية في المدارس، وجعل اللغة العربية هي اللغة الأساسية للتعليم، وتقديمها على كل اللغات الأخرى. وضرورة إجادة الطالب اللغة العربية شرطًا للحصول على الابتدائية والثانوية.

- في عام ١٩٢٣ أصدر الملك فؤاد الأول أمرًا بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، ونصت **المادة (١٩)** على أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات، ومجاني في المكاتب العامة، وأصدر **قانونًا رقم (٣٣)** بإنشاء قسم للتخصص في الجامع الأزهر؛ لدراسة العلوم المختلفة. ومن بين هذه العلوم: علم النحو والصرف، وآداب اللغة العربية.

وفي عام ١٩٢٨ **أصدر قانونًا رقم (٢٢) لعام ١٩٢٨** بشأن التعليم برياض الأطفال. ونصت **المادة (٧)** على أن «الدراسة في رياض الأطفال باللغة العربية. وفي عام ١٩٣٢ أصدر **مرسومًا بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية** (مجمع اللغة العربية بالقاهرة حاليًّا).

مرسوم

بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية عام ١٩٣٢

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر عام ١٨٧٨ بتحديد اختصاصات الوزارات المختلفة؛ وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛ رسمنا بما هو آت:

المادة (١): ينشأ معهد باسم «**مجمع اللغة العربية الملكي**» يكون تابعًا لوزارة المعارف العمومية، ويكون مركزه مدينة القاهرة.

المادة (٢): أغراض المجمع، هي:

أ. أن يُحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقديمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر؛ وذلك بأن يحدد في معاجم، أو تفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق، ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.

ب. أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثًا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات، وتغير مدلولاتها.

ج. أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد.

د. أن يبحث كل ما له شأن في تقديم اللغة العربية، مما يُعهد إليه فيه، بقرار من وزير المعارف العمومية.

المادة (٣): على أن يصدر المجمع مجلة تنشر فيما تنشر أبحاثه التاريخية، وقوائم الألفاظ والتراكيب، التي يرى استعمالها أو تجنبها، وتتقبل مناقشات الجمهور واقتراحاته. وينشر على الطريقة العلمية من النصوص القديمة ما يراه لازمًا لأعمال المعجم، ودراسات فقه اللغة...

- في عام ١٩٤٢ أصدر الملك فاروق **قانونًا رقم (٣٢) لعام ١٩٤٢** بإنشاء جامعة فاروق الأول (جامعة الإسكندرية حاليًّا). وفي عام ١٩٤٩ أصدر **قانونًا رقم (١٥٦) لعام ١٩٤٩** بإنشاء جامعة محمد علي (جامعة أسيوط حاليًّا). وفي عام ١٩٥٠ أصدر **قانونًا رقم (٩٣) لعام ١٩٥٠** بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير وتنظيمها (جامعة عين شمس حاليًّا). وأمر أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعات، ويجوز استخدام اللغات الأجنبية في حالات استثنائية بناءً على طلب مجلس الجامعة، وموافقة وزير المعارف العمومية. وفي عام ١٩٤٤ أصدر **قانونًا رقم (١١٠) لعام ١٩٤٤** لمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية. وفي عام ١٩٥٠ أصدر الملك فاروق **قانونًا رقم (٩٠) لعام ١٩٥٠** بمجانية التعليم في رياض الأطفال، والتعليم الثانوي، والتعليم الفني. وأصدر **قانونًا رقم (١٣١)** بشأن رفع مكانة المعلم في المجتمع المصري، وربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة.

- في عام ١٩٥٤ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر مرسومًا **رقم (١١٢) لعام ١٩٥٤** باستبدال اسم « مجمع فؤاد الأول للغة العربية » باسم « مجمع اللغة العربية ». وفي عام ١٩٥٥ أصدر **قانونًا رقم (٥٨٣)** لتنظيم المدارس الأجنبية، وإلزامها بتدريس اللغة العربية.

- **وفي عام ١٩٥٦ صدر نظام دستوري جديد** للدولة المصرية. ونصت **المادة (٣)** على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية». **ونصت المادة (٤٩)** على أن «التعليم حق للمصريين جميعًا، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجيًّا». **ونصت المادة (٥٠)** على أن تشرف الدولة على التعليم العام، وينظم القانون شؤونه. وهو في مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في الحدود التي ينظمها القانون». **ونصت المادة (٥١)** على أن التعليم في مرحلته الأولى إجباري وبالمجان في مدارس الدولة.

- **في عام ١٩٧١ صدر دستور جديد، ونصت المادة (٢)** على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة مصدر رئيسي للتشريع». **ونصت المادة (١٨)** على أن «التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي...» **ونصت المادة (١٩)** على أن «التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام». **ونصت المادة (٢٠)** على أن «التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة». **ونصت المادة (٢١)** على أن «محو الأمية واجب وطني، تُجنَّد كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه».

- وفي عام ١٩٨٢ أصدر الرئيس محمد حسني مبارك **قانونًا رقم (١٤) لعام ١٩٨٢** بإعادة تنظيم مجمع اللغة العربية. والذي ينص على إلغاء قرار رقم (١١٤٤) لعام ١٩٦٠، وتحديد أغراض المجمع، والوسائل التي من خلالها يمكن تحقيق أغراضه، «وهي: أ- وضع معجمات لغوية محررة على النمط الحديث في العرض والترتيب، ومعجمات علمية اصطلاحية خاصة أو عامة ذات تعريفات محددة. ب- بيان ما يجوز استعماله لغويًّا، وما يجب تجنبه من الألفاظ والتراكيب في التعبير. جـ-

الإسهام في إحياء التراث العربي في اللغة والآداب والفنون، وسائر فروع المعرفة المأثورة. د- دراسة اللهجات العربية قديمها وحديثها دراسة علمية لخدمة الفصحى والبحث العلمي. هـ- دراسة قضايا الأدب ونقده، وتشجيع الإنتاج الأدبي بالتنويه به أو بعقد ندوات ومسابقات فيه ذوات جوائز أو بأية وسيلة أخرى. و- إصدار مجلات أو نشرات أو كتب تحوي قرارات المجمع وأعماله وبحوث أعضائه وغيرهم، مما يتصل بأغراض المجمع. ز- توصية الجهات المختصة باتخاذ ما يكفل الانتفاع بما ينتهي إليه المجمع لخدمة سلامة اللغة، وتيسير تعميمها وانتشارها وتوحيد ما فيها من مصطلحات. ح- الدعوة إلى عقد المؤتمرات والندوات التي تتصل بأغراض المجمع والاشتراك فيما يدعو إليه المجمع من مؤتمرات وندوات تتصل بأغراضه. ط- توثيق الصلات بالمجامع والهيئات اللغوية والعلمية داخل مصر وخارجها. ي- اتخاذ أية وسائل لتحقيق أغراض المجمع».

- في عام ٢٠٠٨ أصدر مرسومًا رقم (١١٢) لعام ٢٠٠٨ بشأن إلزام جميع الجهات بما يصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

مرسوم رقم (١١٢) لعام ٢٠٠٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لعام ١٩٨٢

بإصدار قانون إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

المادة (١): يستبدل بالبند (ز) من المادة (٣) من القانون رقم (١٤) لعام ١٩٨٢ بإصدار قانون إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية، النص الآتي:

مادة (٣) - وسائل المجمع لتحقيق أغراضه هي (ز) تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية، وتيسير تعميمها وانتشارها، وتطوير وسائل تعليمها وتعلمها، وضبط نطقها الصحيح، وتوحيد ما فيها من مصطلحات، وإحلالها محل التسميات الأجنبية الشائعة في المجتمع، على أن يصدر بها قرار من الوزير المختص ينشر في الوقائع المصرية، ويقوم المجمع من خلال لجانه النوعية المختصة بتحقيق هذا الدور، وتذليل أية صعوبات تواجهه، ومتابعة تنفيذه وتقييم مستوى الأداء فيه. ويعتبر هذا الالتزام أحد الواجبات العامة الملقاة على العاملين، كل في حدود اختصاصه، ويترتب على مخالفة هذا الالتزام؛ انعقاد المسئولية التأديبية للمخالف. وينشأ مكتب بمجمع اللغة العربية لتلقي الشكاوى بشأن المخالفات التي ترد على هذا الالتزام، وتحقيقها، ويقوم المجمع بإعلان تقرير سنوي عن حالة اللغة العربية، وما تتعرض له قراراته من مخالفات.

المادة (٢): ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

محمد حسني مبارك - رئيس الجمهورية

٢. التشريعات الخاصة بالإعلام والثقافة:

- في عام ١٨٢٠ أصدر محمد علي قرارًا بإنشاء «**مطبعة بولاق**»، تلك المؤسسة الموقرة التي لاتزال قائمة حتى اليوم، وتسمى الآن «**بالمطبعة الأميرية**»، وأصدر قرارًا بتعيين مجموعة من علماء الأزهر الشريف في المطبعة؛ لمراجعة منشوراتها ومطبوعاتها وتصحيحها قبل إصدارها

وتوزيعها. وفي عام ١٨٢٨ أصدر محمد علي قرارًا بإنشاء جريدة رسمية للحكومة المصرية تسمى جريدة **«الوقائع المصرية»**، كانت تصدر باللغتين العربية والتركية، ثم أصبحت باللغة العربية فقط.

- في عام ١٨٧٠ أصدر الخديوي إسماعيل **الأمر العالي رقم (٦٦) لعام ١٨٧٠** بإنشاء الكتب خانة (دار الكتب حاليًّا)؛ لجمع الكتب المتفرقة في المخازن وحفظها في مكان واحد.

- في عام ١٩٣٩ أصدر الملك فاروق مرسومًا بإنشاء مجلس فؤاد الأول الأعلى للبحوث. وفي عام ١٩٤٦ أصدر مرسومًا بإنشاء جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول العلمية؛ لتشجيع طلاب العلم على تفوقهم العلمي. وفي عام ١٩٤٩ أصدر **قانونًا رقم (٩٨) لعام ١٩٤٩** بإنشاء إذاعة مصرية، **ونصت المادة (٤)** على أن تكون الإذاعة باللغة العربية.

- وفي عام ١٩٥٣ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر **قانونًا رقم (٣٣٨) لعام ١٩٥٣** بإنشاء جوائز الدولة للعلوم والآداب. وفي عام ١٩٥٦ أصدر **قانونًا رقم (٢٤٣) لعام ١٩٥٦** بإنشاء المركز القومي للبحوث، وأصدر **قانونًا رقم (٥)** بإنشاء المجلس الأعلى للعلوم، **وقانونًا رقم (٤) لعام ١٩٥٦** بإنشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب، وفي عام ١٩٥٨ **أصدر قانونًا رقم (٣٧) لعام ١٩٥٨** بإنشاء جوائز الدولة للإنتاج الفكري، وتشجيع العلوم الاجتماعية والفنون والآداب.

- وفي عام ٢٠٠٦ أصدر الرئيس محمد حسني مبارك **قانونًا رقم (٣٨١) لعام ٢٠٠٦** بإنشاء المركز القومي للترجمة؛ لترجمة الأعمال الأدبية والعلمية إلى اللغة العربية.

٣. التشريعات الخاصة بعلاقات الأفراد والهيئات:

- في عام ١٨٨٣ أصدر الخديوي توفيق **أمرًا عاليًا لعام ١٨٨٣** بشأن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، **ونصت المادة (٢٣)**: على أن اللغة المستخدمة في المحاكم هي اللغة العربية.
- في عام ١٨٧٠ أصدر الخديوي إسماعيل أمرًا عاليًا بأن تكون المكاتبات بكل الجهات الحكومية باللغة العربية.
- في عام ١٩٤٢ أصدر الملك فاروق **قانونًا رقم (٦٢) عام ١٩٤٢**، بإيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها.

قانون رقم (٤٢) عام ١٩٤٢

بإيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة (١): يجب أن يحرر باللغة العربية جميع ما يقدم إلى وزارات الحكومة ومصالحها ومجالس المديريات والهيئات البلدية من المخاطبات والعطاءات وغيرها من المحررات وما يلحق بها من الوثائق، فإذا كانت هذه الوثائق محررة بلغة أجنبية، وجب أن ترفق بها ترجمتها العربية، ويترتب على عدم مراعاة هذا الحكم اعتبار تلك المحررات والوثائق كأن لم تكن. ولا يسري هذا الحكم على ما يقدم من الأفراد الذين لا يقيمون في مصر أو الهيئات والمنشئات التي لا يكون مركزها الرئيس في مصر أو لا يكون لها فرع أو توكيل فيها.

المادة (٢): يجب أن تحرر باللغة العربية جميع السجلات والدفاتر والمحررات التي يكون لمندوب الحكومة أو مجالس المديريات أو الهيئات البلدية حق التفتيش والاطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح أو عقود الامتياز أو الاحتكار أو الرخص.

المادة (٣): كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مئتي جنيه، وتحدد المحكمة للمخالف مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لتنفيذ ما أوجبته المادة السابقة فاذا انقضت المهلة ولم يقم بتنفيذ ذلك عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة من خمسين جنيهًا إلى خمس مئة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، فإذا وقعت الجريمة من إحدى الشركات أو أحد المحال التجارية أو الصناع، رفعت الدعوى العمومية على مدير الشركة أو صاحب المحل أو مديره أو الشخص المشرف على العمل.

المادة (٤): على وزرائنا تنفيذ هذا القانون، كل فيما يخصه، ولهم أن يصدروا القرارات اللازمة لتنفيذه، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بالنسبة لحكم المادة الأولى ومن ثاني سنة مالية تبدأ بعد ٣١ ديسمبر عام ١٩٤٢ بالنسبة لحكم المادة الثانية.

فاروق الأول - ملك مصر

- وتابع هذا القانون إضافة حكم جديد، وقد أصدر في نفس العام

بشأن إضافة حكم جديد إلى القانون رقم (٦٢) لعام ١٩٤٢ بإيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة (١): يضاف إلى المادة الثانية من القانون رقم (٦٢) لعام ١٩٤٢ الخاص بإيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها فقرة جديدة، يكون نصها: «وكذلك يجب أن تكتب باللغة العربية اللافتات التي تضعها الشركات والمحال التجارية أو الصناعية على واجهات محالها، على أن ذلك لا يمنع من أن تكتب بلغة أخرى إلى جانب اللغة العربية، على ألا تكون أكبر حجمًا، ولا أبرز مكانًا منها.

المادة (٢): على وزرائنا تنفيذ هذا القانون، كل فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

فاروق الأول – ملك مصر

- في عام ١٩٤٨ أصدر الملك فاروق **قانونًا رقم (٧٩) لعام ١٩٤٨** بشأن ترجمة أوراق الدعاوي المرفوعة إلى المحاكم المختلطة إلى اللغة العربية.
- في عام ١٩٥٨ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر **قانونًا رقم (١١٥) لعام ١٩٥٨**، بوجوب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللافتات في إقليمي الجمهورية.

قانون رقم (١١٥) لعام ١٩٥٨
بشأن وجوب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللافتات في إقليمي الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛ وعلى القانون رقم (٦٢) لعام ١٩٤٢ الصادر في الإقليم المصري بإيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها المعدل بالقانون رقم (١٣٢) لعام ١٩٤٦؛ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛ قرر القانون الآتي:

المادة (١): يجب أن يحرر باللغة العربية ما يأتي:

١. المكاتبات والعطاءات وغيرها من المحررات والوثائق التي تلحق بها والتي تقدم إلى الحكومة والهيئات العامة. وإذا كانت هذه الوثائق محررة بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها باللغة العربية.
٢. السجلات والدفاتر والمحاضر وغيرها من المحررات التي يكون لمندوبي الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح أو عقود الامتياز أو الاحتكار أو التراخيص.

٣. العقـود والإيصـالات والمكاتبـات المتبادلـة بـين المؤسسـات أو الجمعيـات أو الهيئـات أو بينهـا وبـين الأفـراد، ويجـوز أن ترفـق بهـا ترجمتهـا بلغـة أجنبيـة.

٤. اللافتـات الـتي تضعهـا الشـركات والمحـال التجاريـة أو الصناعيـة علـى واجهـات محالهـا، علـى أن ذلـك لا يمنـع مـن كتابـة هـذه اللافتـات بلغـة أجنبيـة إلى جانـب اللغـة العربيـة بشـرط أن تكـون اللغـة العربيـة أكـبر حجمًـا وأبـرز مكانًـا منهـا.

المـادة (٢): يسـتثنى مـن حكـم الفقـرات الثـلاث الأولى مـن المـادة السـابقة، الهيئـات الدبلوماسـية الأجنبيـة والهيئـات الدوليـة وكذلـك الأفـراد الذيـن لا يقيمـون في الجمهوريـة العربيـة المتحـدة والهيئـات والمنشـآت الـتي لا يكـون مركزهـا الرئيـس في الجمهوريـة العربيـة المتحـدة ولا يكـون لهـا فـرع أو توكيـل فيهـا.

المـادة (٣): تكتـب باللغـة العربيـة العلامـات التجاريـة الـتي تتخـذ شـكلًا مميـزًا لهـا، الأسـماء والإمضـاءات والكلمـات والحـروف والأرقـام وعنـوان المحـال والأختـام والنقـوش البـارزة. ولا يجـوز طلـب تسـجيل علامـة تجاريـة تتخـذ أحـد هـذه الأشـكال والمميـزات إلا إذا كتبـت باللغـة العربيـة. علـى أن ذلـك لا يمنـع مـن طلـب تسـجيل علامـة مكتوبـة بلغـة أجنبيـة إلى جانـب اللغـة العربيـة بشـرط أن تكـون اللغـة العربيـة أكـبر حجمًـا وأبـرز مكانًـا منهـا. أمـا العلامـات التجاريـة الـتي سُـجِّلت طبقًـا للقانـون، فيجـب علـى مالكهـا أن يتقـدم بطلـب جديـد لتسـجيلها بعـد تعديلهـا وكتابتهـا باللغـة العربيـة وذلـك في خـلال سـنة مـن تاريـخ العمـل بهـذا القانـون. ولا يجـوز تجديـد تسـجيل أيـة علامـة انتهـت مـدة حمايتهـا القانونيـة إلا إذا عُدِّلـت وكُتِبَـت باللغـة العربيـة.

المـادة (٤): تكتـب باللغـة العربيـة البيانـات التجاريـة المتعلقـة بأيـة سـلعة تُنتَـج بالجمهوريـة العربيـة المتحـدة، أمـا المنتجـات والبضائـع الـتي تسـتورد مـن الخـارج، فتلصـق عليهـا بطاقـة باللغـة العربيـة، تتضمـن تحديـد البيانـات التجاريـة الـتي لهـا

دخل في تقدير قيمتها ويصدر بتحديد هذه البيانات قرار من وزير الاقتصاد والتجارة. ويجوز أن تضاف لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية فيما يتعلق بالبضائع المعدة للتصدير إلى الخارج.

المادة (٥): كل من يخالف أحكام المادة الأولى والثالثة والرابعة من هذا القانون، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مئتي جنيه. وتحدد المحكمة للمخالف مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، لتنفيذ ما أوجبته المادة الأولى، فإذا انقضت المهلة ولم يقم بتنفيذ ذلك، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمس مئة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. فإذا وقعت الجريمة من إحدى الشركات أو المحال التجارية أو الصناعية، ترفع الدعوى العمومية على مدير الشركة أو صاحب المحل أو مديره أو الشخص المشرف على العمل.

المادة (٦): يلغى القانون رقم (٦٢) لعام ١٩٤٣ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون.

المادة (٧): ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليمي الجمهورية بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره.

جمال عبد الناصر – رئيس الجمهورية

- في عام ١٩٧٦ أصدر الرئيس محمد أنور السادات **قانونًا رقم (١٠٢) لعام ١٩٧٦** بشأن تعديل بعض الأحكام لقانون رقم (١١٥) لعام ١٩٥٨.

قانون رقم (١٠٢) لعام ١٩٧٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١٥) لعام ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللافتات

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

المادة (١): يستبدل بنص المادتين (٣، ٤) من القانون رقم (١١٥) لعام ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللافتات، النصان الآتيان: مادة ٣ – تكتب باللغة العربية العلامات التجارية المملوكة للمصريين التي تتخذ شكلًا مميزًا لها، الأسماء والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام وعنوان المحال والأختام والنقوش البارزة التي توضع على سلع أو منتجات خاصة بمحل تجاري أو مشروع مملوك بأكمله للمصريين. ولا يحول ذلك دون تسجيل علامة مكتوبة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجمًا وأبرز مكانًا منها». «مادة ٤ – تكتب باللغة العربية البيانات التجارية المتعلقة بأية سلعة تُنتَج وتُتَداوَل بجمهورية مصر العربية، وتكون خاصة بمحل تجاري أو مشروع مملوك بأكمله للمصريين، ويجوز أن تضاف كتابة تلك البيانات التجارية بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية، ويصدر بتحديد هذه البيانات قرار من وزير التجارة. على أنه بالنسبة للسلع التي تُنتَج في جمهورية مصر العربية بموجب تراخيص ممنوحة من أشخاص طبيعية أو اعتبارية أجنبية، فيكتفى بأن يكتب باللغة الأجنبية أنها صنعت في مصر».

المادة (٢): تضاف إلى القانون رقم (١١٥) لعام ١٩٥٨ المشار إليه، مادة جديدة برقم (٦) مكررًا، نصها الآتي: «مادة ٦ مكررًا – يصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون».

المادة (٣): ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره. يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

محمد أنور السادات – رئيس الجمهورية

خامسًا: مشروع قانون النهوض باللغة العربية:

وفي عام ٢٠١٨ قدمت النائبة «سولاف درويش» قانونًا مقترحًا بعنوان «قانون النهوض باللغة العربية وحمايتها» لمجلس النواب، والذي ينص على الآتي:

المادة (١): يسمى هذا القانون: قانون النهوض باللغة العربية، ويعمل به بعد ستين يومًا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ويلغى القانون رقم (١١٥) لعام ١٩٥٨ والقانون رقم (١٠٢) لعام ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون المذكور، كما يلغى أي قانون أو لائحة أو قرار وزاري آخر؛ يخالف أحكام هذا القانون.

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

- المجمع: مجمع اللغة العربية.
- اللغة العربية: اللغة العربية السليمة المتقنة تدوينًا ولفظًا والخالية من الأخطاء النحوية واللغوية.

المادة (٣): اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في جمهورية مصر العربية، ولا يجوز استعمال أي لغة أخرى، وتلتزم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والخاصة والنقابات والجمعيات والنوادي والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والشركات باستخدام اللغة العربية في نشاطها الرسمي. ويشمل ذلك تسمياتها، وثائقها، معاملاتها، سجلاتها، قيودها، الوثائق، العقود، المعاهدات، الاتفاقيات، والعطاءات التي تكون طرفًا فيها، والكتب الصادرة عنها، منشوراتها، قوائمها، لوائح أسعارها، البيانات، المعلومات المتعلقة بالمصنوعات، والمنتجات المصرية بما في ذلك المنتجات التي تُصنّع في مصر بترخيص من شركات أجنبية وأنظمة العمل الداخلية لأي شركة أو مؤسسة أو هيئة رسمية أو أهلية أو خاصة أو عقود العمل والتعليمات الصادرة بموجب القوانين والأنظمة واللوائح والإجراءات الخاصة بها وأية إعلانات مرئية أو مسموعة أو مقروءة؛ مُوجهة للجمهور أو أي منشورات دعائية وغير دعائية وأي حملات إعلامية.

المادة (٤): يجب أن يكون باللغة العربية أي إعلان يبث أو ينشر أو يثبت على الطريق العام أو في أي مكان عام أو وسائل النقل العام، ويجوز أن تضاف ترجمة له بلغة أجنبية على أن تكون اللغة العربية أكبر حجمًا وأبرز مكانًا. كما يجب أن تصاحب الأفلام والمسلسلات وسائر المصنفات الناطقة بغير العربية المرخص بعرضها في مصر مرئية أو مسموعة ترجمة عربية صحيحة منطوقة أو مكتوبة.

المادة (٥): تكتب باللغة العربية:

١. لافتات أسماء المؤسسات العامة والحكومية وعناوينها.

٢. الشوارع والأحياء والساحات والحدائق العامة والشواطئ والمنتزهات وغيرها من المواقع، وتستثنى من ذلك المواقع المسماة بأسماء أعلام غير عربية.

٣. المؤسسات التجارية والمالية والصناعية والعلمية والاجتماعية والسياحة وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة والأهلية.

٤. أوراق النقد والمسكوكات والطوابع والميداليات والنياشين المصرية.

٥. الشهادات وقرارات معادلة الشهادات الأجنبية. ويجوز أن تضاف إلى الكتابة العربية ما يقابلها بلغة أجنبية على أن تكون اللغة العربية أكبر حجمًا وأبرز مكانًا.

المادة (٦): تلتزم جميع الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون بالمصطلحات العلمية والفنية التي يعتمدها المجمع. واللغة العربية هي اللغة الأصلية للتعليم في جميع المؤسسات التعليمية للأطفال، ويجوز تعليم لغة أجنبية أو أكثر بموافقة التعليم.

المادة (٧): يلتزم المعلمون في مراحل التعليم العام وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي باستخدام اللغة العربية في التدريس. واللغة العربية لغة البحث العلمي، وتنشر البحوث بها، ويجوز النشر بلغات أجنبية بشرط أن يقدم الباحث ترجمة للبحث باللغة العربية؛ تعميمًا للفائدة للجهات ذات العلاقة، وذلك كله

باستثناء ما تقرره وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهذا الخصوص. وتسري أحكام الفقرتين السابقتين من هذه المادة على المناقشات والمداولات في المؤتمرات والندوات وورش العمل وسائر الاجتماعات التي تعقد في مصر، وفي حالة وجود من لا يُجيد اللغة العربية؛ فتُوَفَّر ترجمة فورية من العربية وإليها.

المادة (٨): يجب أن تكتب باللغة العربية البيانات التجارية المتعلقة بأية سلعة تنتج في مصر، ويجب أن تلصق بطاقة باللغة العربية على المنتجات والبضائع التي تُستورد من الخارج، تتضمن البيانات التجارية التي تُؤثر في تحديد قيمتها والبيانات الخاصة بالمواد الأولية الداخلة في إنتاجها، ويصدر بتحديد تلك البيانات قرار من وزير التجارة. ويجوز أن تُضاف لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية فيما يتعلق بالبضائع المعدة للتصدير إلى الخارج، ولا يجوز أن يقل حجم الكتابة بالعربية – في هذه الحالة – عن حجم الكتابة باللغة الأجنبية.

المادة (٩): لا يعين معلم في التعليم العام أو عضو هيئة تدريس في التعليم العالي أو مذيع أو معد أو محرر في أي مؤسسة إعلامية إلا إذا اجتاز امتحان الكفاية في اللغة العربية. ويستثنى من اجتياز هذا الامتحان المعلمون من غير الناطقين باللغة العربية أو الذين يدرسون بلغة أجنبية وتستقدمهم أي مؤسسة تعليمية بموافقة وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حسب مقتضى الحال للتدريس بلغة أجنبية، والعاملون في الأقسام الأجنبية في وسائل الإعلام.

المادة (١٠): تحدد جميع الأمور المتعلقة بامتحان الكفاية في اللغة العربية بما في ذلك الرسوم التي تستوفى بمقتضى قرار من الوزير المختص باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة (١١): تصاغ جميع تشريعات الدولة باللغة العربية. ويجب أن يحرص القادة والمسؤولون والسياسيون والدعاة والمعلمون والمحاضرون والمتحدثون في

وسـائل الإعـلام مـن المذيعـين ومقـدمي البرامـج والضيـوف، علـى التحـدث بلغـة عربيـة سـليمة سـهلة.

المـادة (١٢): اللغـة العربيـة هـي لغـة المحادثـات والمفاوضـات والمذكـرات والمراسـلات والاتفاقيـات والمعاهـدات التي تُعقـد مع الحكومات الأخرى والمؤسسـات والمنظمـات والهيئـات الدوليـة وهـي لغـة الخطـاب الـتي تلقـى في الاجتماعـات الدوليـة والمؤتمـرات الرسـمية مـا أمكـن ذلـك.

المـادة (١٣): تعتمـد اللغـة العربيـة في كتابـة العقـود والمعاهـدات والاتفاقيـات الـتي تعقـد بـين جمهوريـة مصـر العربيـة وبـين الـدول الأخـرى والشـركات ذات الجنسـية غـير المصرية مرفقًـا بـأي منهـا ترجمـة إلى اللغـة المعتمـدة لـدى الطـرف الآخـر وفي هـذه الحالـة تكـون للصيغتـين القـوة القانونيـة نفسـها.

المـادة (١٤): تلـتزم مؤسسـات التعليـم الرسـمية والخاصـة والمؤسسـات التعليميـة علـى اختـلاف أنواعهـا ودرجاتهـا بالتدريـس باللغـة العربيـة في جميـع العلـوم والمعـارف، باسـتثناء مـا تقـرره وزارة التربيـة والتعليـم ووزارة التعليـم العـالي والبحـث العلـمي بهـذا الخصـوص.

المـادة (١٥): تلـتزم مؤسسـات الدولـة بالعمـل علـى سـيادة اللغـة العربيـة، وتعزيـز دورهـا في المجـالات الاقتصاديـة والاجتماعيـة ومؤسسـات المجتمـع المـدني، وفي الأنشـطة العلميـة والثقافيـة.

المـادة (١٦): العقوبـات: يعاقـب كل مـن يخالـف أحـكام هـذا القانـون أو اللـوائح أو التعليمـات الصـادرة بموجبـه بغرامـة لا تقـل عـن ألـف جنيـه، ولا تزيـد عـن عشـرة آلاف جنيـه.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المادة (١٧): المجمع هو الجهة المختصة في الدولة بمتابعة مدى الالتزام بهذا القانون، وعليه أن يرفع تقريرًا سنويًّا بملاحظاته في هذا الشأن إلى وزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام؛ مع طلب توجيهه إلى من يعنيهم الأمر من القائمين على الجهات المذكورة فيه.

المادة (١٨): تشكل لجنة، تضم كلًّا من: المجمع ووزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والتعليم وهيئة الإعلام، على أن تختص بتوفيق أوضاع المؤسسات المخالفة لأحكام هذا القانون وفقًا لأحكامه خلال مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ نفاذه.

خاتمة:

في الختام، سلَّطنا الضوء على واقع اللغة العربية في مصر، وأهمية التخطيط والسياسة اللغوية في خدمة اللغة العربية، ورصْد التشريعات اللغوية التي صدرت في تاريخ مصر؛ لحماية اللغة العربية. وقد توصلت الباحثة لجملة من التوصيات، تتمثَّل في النقاط التالية:

١. اعتماد سياسة لغوية ذات أهداف واضحة، تهدف إلى تنظيم استخدام اللغة العربية في مصر، وتعزيز مكانتها كلغة رسمية للدولة، وتساعد في الحفاظ على الهوية اللغوية للمجتمع المصري.

٢. إنشاء مرصد لغوي؛ لرصد وضع اللغة العربية في مصر، ومتابعة التغييرات والتطورات وتسجيلها ودراستها، وتقديم التوصيات للجهات المعنية بعملية التخطيط اللغوي ورسم السياسة اللغوية.

٣. إنشاء هيئة عليا للغة العربية في مصر؛ لرقابة استخدامها في المؤسسات التعليمية والإعلامية والهيئات الحكومية في مصر، ومتابعة تنفيذ التشريعات واللوائح اللغوية في تلك المؤسسات وضمان تطبيقها.

المراجع:

- إبراهيم، شحاتة عيسى. (٢٠١٥م). الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر. وزارة الثقافة، القاهرة.
- الأيوبي إلياس. (١٩٢٣م). تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- بخيت، رجب محمود إبراهيم. (٢٠١٠م). تاريخ المغول وسقوط بغداد. مكتبة الإيمان، القاهرة.
- البريدي، عبد الله. (٢٠١٣م). التخطيط اللغوي... تعريف نظري ونموذج تطبيقي. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.
- ثابت، كريم. (١٩٤٤م). الملك فؤاد ملك النهضة. دار المعارف، القاهرة.
- حافظ، محمود. (٢٠٠٠م). اللغة العربية ووسائل النهوض بها في مصر. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة. ع٨٧
- حجازي، محمود فهمي. (٢٠٠١م أ). دور وسائل الإعلام في التنمية اللغوية. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- حجازي، محمود فهمي. (٢٠١٥م ب). التخطيط اللغوي في مصر. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.
- حسين، محمد كامل. (٢٠١٧م). الحياة الفكرية والأدبية بمصر من الفتح العربي حتى آخر الدولة الفاطمية. مؤسسة هنداوي الإلكترونية.
- حمزة، عبد اللطيف. (٢٠١٦م). الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- خفاجي، محمد عبد المنعم. (١٩٨٤م). الحياة الأدبية في مصر العصر المملوكي والعثماني. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.

- خلف، وفاء خالد. (د.ت) جهود الخديوي إسماعيل التعليمية في مصر والسودان. الجامعة المستنصرية، العراق.

- خليفة، عبد الكريم. (٢٠٠١م). العربية الفصحى والعامية في الإذاعة والتلفزيون. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة. ج٩١.

- الدجاني، أحمد صدقي. (٢٠٠١م). الفصحى والعامية في وسائل الإعلام انطباعات واقتراحات. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة. ع٩١.

- الرافعي، عبد الرحمن. (١٩٨١م أ). عصر إسماعيل. دار المعارف، القاهرة.

- الرافعي، عبد الرحمن. (١٩٨٩م ب). عصر محمد علي. دار المعارف، القاهرة.

- روذستين، المسيو تيودور. ترجمة: علي أحمد شكري. (١٩٢٧م). تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده. مكتبة الهلال، القاهرة.

- زاهر، ضياء الدين. (٢٠١٧م). اللغة ومستقبل الهوية التعليم نموذجا. مجلة أوراق، مكتبة الإسكندرية.

- زيادة، وفاء. (٢٠٢٠م). اتجاهات حديثة في علم اللغة (مشكلات العربية المعاصرة). مركز جامعة القاهرة.

- زيدان، جورجي. (٢٠١٢م). تاريخ آداب اللغة العربية. مؤسسة هنداوي الإلكترونية.

- سعيد، أشرف صالح محمد. (٢٠١٠م). أيام المحروسة من الدخول العربي حتى التجربة الإخشيدية. دار الصداقة، فلسطين.

- شلبي، حلمي أحمد. (١٩٩٥م). تاريخ الإذاعة المصرية دراسة تاريخية (١٩٣٤م: ١٩٥٢م). الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- الشـيال، جمـال الديـن. (١٩٥١م). تاريـخ الترجمـة والحركـة الثقافيـة في عصـر محمـد علـي. دار الفكـر العـربي، القاهـرة.

- صبـح، محمـد أحمـد جـاد. (١٩٩٤م). الفكـر التربـوي لعلـي مبـارك، صحيفـة دار العلـوم للغـة العربيـة وآدابهـا والدراسـات الإسـلامية، القاهـرة. مـج ٢/ ع٤.

- عبـد العزيـز، محمـد حسـن. (٢٠٠٩م أ). علـم اللغـة الاجتماعـي. مكتبـة الآداب، القاهـرة.

- عبـد العزيـز، محمـد حسـن. (٢٠١٥م ب). مسـتقبل اللغـة العربيـة. دار السـلام، القاهـرة.

- عبـد المنعـم، أحمـد خالـد. (٢٠١٥م). محمـود سـامي البـارودي دراسـة تاريخيـة. (د. ن)

- عمـر، أحمـد مختـار. (١٩٩٢م). تاريـخ اللغـة العربيـة في مصـر والمغـرب الأدنى. دار الكتـب، القاهـرة.

- العنـاتي، وليـد أحمـد. (٢٠٠٤م). العولمـة اللغويـة-التـداول بالإنجليزيـة في العالـم العـربي. مجلـة البصائـر، الجزائـر. م٨/ ع٢.

- فهـمي، قليـني. (١٩٥٧م). أعمـال الملـوك صفحـات مشـرفة مـن التاريـخ المصـري الحديـث ذكريـات طريفة-اقتراحـات نافعـة لمصلحـة البـلاد. (د. ن).

- القـاضي، خالـد بـن عبـد الرحمـن. (٢٠٠٨م). الحيـاة العلميـة في مصـر الفاطميـة. الـدار العربيـة للموسـوعات، لبنـان.

- القـرشي، حسـن عبـد الله. (٢٠٠١م). الفصـحى والعاميـة في وسـائل الإعـلام. مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة القاهـرة. ج٩١.

- كفافي، حسين. (١٩٩٧م). الخديوي إسماعيل ومعشوقته مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- كلوت بك، ترجمة: محمد مسعود، تقديم: أحمد زكريا الشلق. (٢٠١١م) لمحة عامة إلى مصر. دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة.
- المحمود، محمود عبد الله؛ البغدادي، زكي أبو النصر. (٢٠١٤م). تخطيط المتن اللغوي في اللغة التركية. استقراء تاريخي. مجلة رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية، كلية الآداب جامعة القاهرة. العدد (٢٩/١).
- مصطفى، محمود. (١٩٦٧م). الأدب العربي في مصر من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الأيوبي. دار الكاتب، القاهرة.
- النجار، نادية رمضان. (٢٠١٤م). اللغة العربية في ظل العولمة. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.

التخطيط والسياسة اللغوية
Journal of Language Planning and Policy

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

دور المؤسسة التشريعية في السياسة اللغوية بالمغرب - خدمة اللغة العربية أنموذجًا -

عبد اللطيف أبي القاسم[1]

ملخص البحث:

سعت هذه الدراسة إلى الوقوف عند دور المؤسسة التشريعية بالمغرب في خدمة اللغة العربية، انطلاقًا من الوضع غير المريح الذي تعيشه هذه اللغة على مستوى الفضاء العام بهذا البلد. واستعرضت الدراسة مختلف مبادرات مجلس النواب المغربي (الغرفة الأولى) للتأثير في السياسة اللغوية الموجهة لتحسين وضع اللغة العربية ومكانتها باعتبارها اللغة الرسمية الأولى للبلد بمقتضى الدستور. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي مستندة أساسًا إلى تقنية البحث الوثائقي الذي شمل أعداد الجريدة الرسمية للبرلمان ومحاضر الجلسات العمومية المتضمنة للأسئلة الشفوية التي يطرحها النواب البرلمانيون وتعقيباتهم وتفاعلهم مع الحكومة، إضافة إلى الأسئلة الكتابية التي يوجهونها إليها. وكشفت الدراسة عن محدودية في أداء المجلس في خدمة اللغة العربية من حيث مقترحات القوانين، وتأثر هذا الأداء بضعف خبرة النواب في مجال السياسة اللغوية، والتقاطبات

(١) صحافي بوكالة المغرب العربي للأنباء - المغرب. طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب. البريد الإلكتروني:
abdelatif_abilkassem@um5.ac.ma

السياسية بين مكونات المجلس (أغلبية ومعارضة)، كما خلصت الدراسة إلى ضعف تفاعل الحكومة مع مبادرات مجلس النواب وعدم استنفاذ هذا الأخير لجميع الإمكانات المتاحة أمامه للترافع لفائدة اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، المؤسسة التشريعية، التشريع اللغوي، اللغة العربية.

مقدمة:

تضطلع برلمانات الدول بدور بارز في مسار السياسات اللغوية باعتبارها السلطة التشريعية التي تصدر عنها القوانين التي توجه السياسات العامة وتنظم العلاقات داخل المجتمع. فإذا كان حد اللغة أصواتًا يعبر بها كل قوم عن أغراضهم بتعبير ابن جني (٢٠٠٤، ص ٣٤) في كتابه «الخصائص» بحيث تشكل موردًا أساسيًّا لا تستقيم بدونه حياة المجتمعات، فإن السياسة اللغوية تشكل في المجتمعات الديمقراطية اليوم «محاولة للموازنة بين الخيارات اللغوية الجماعية من خلال الوسائل المؤسساتية، وتحديد استخدام لغة أو أكثر في المجال العام، واعتماد التشريعات المتعلقة باللغة»(Busekist, 2011 : 2070).

وبهذا المعنى، فإن تخصيص لغة أو لغات بعينها بوظائف حيوية في الفضاء العمومي، بدءًا من منحها صفة اللغة الرسمية أو الوطنية للدول ومرورًا باعتمادها لغة رئيسة في مختلف القطاعات العامة من إدارة وإعلام وتعليم واقتصاد، يعد من أهم المهام المخولة لبرلمانات الدول باعتبار أنها هي من تصوغ القوانين وتؤشر على السياسات العمومية المتعلقة بها وتسهر على تقييمها وتقويمها، بحيث تكون مخرجاتها تجسيدًا صريحًا لإرادة الشعب الذي تمثل المؤسسة التشريعية صوته المعبر عن مطالبه وعينه المراقبة لضمان تحقيقها.

وفي هذا السياق تندرج هذه الدراسة التي تتأطر ضمن حقلين علميين متداخلين، هما: حقل العلوم السياسية وحقل علم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics) على اعتبار أن ما يتمتع به الفاعل السياسي حكومة كانت أو برلمانًا أو أحزابًا سياسية من سلطة قانونية وسياسية يخول له صياغة السياسة اللغوية باعتبارها سياسة عمومية يُتَّخذ بناء عليها القرار بخصوص أي لغة / لغات يجب اعتمادها لغة للدولة والترويج لها وتجديدها وتعزيز مكانتها، وأي

لغة يجب إهمالها وإقصاؤها من الفضاء العام على سبيل المثال. وكما يقول كوبر روبرت، فإن السياسة اللغوية تمثل التدابير التي تروم التأثير على تحديد الوظائف التي تؤديها اللغة في المجتمع (كوبر، ٢٠٠٦: ص ١٨٥).

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تقدم تشخيصًا لأداء مجلس النواب المغربي فيما يتعلق بضمان حماية اللغة العربية والوقوف عند ما يعتريه من نقص وحدود، خاصة وأن المكانة المحورية التي تحتلها المؤسسة التشريعية في النظام السياسي بالمغرب تضع على عاتقها مسؤولية كبرى فيما يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الضاد عبر مختلف الآليات التي يتيحها لها القانون. ونرى أن من شأن تشخيصٍ من هذا القبيل أن يسلط الضوء على مدخل مهم من المداخل التي يمكن من خلالها خدمة اللغة العربية من باب السياسة والتخطيط اللغويين، وهو المدخل التشريعي، وذلك في أفق تقديم مقترحات تُمَكِّن من تجويد العمل البرلماني لفائدة لغة الضاد.

كما تستمد الدراسة أهميتها، كونها يمكن أن تشكل إضافة في مسار البحث العلمي ضمن حقل اللسانيات التطبيقية الذي نرى أنه غير مطروق على نطاق واسع بالمغرب مقارنة بحقل اللسانيات النظرية. ذلك أننا وجدنا أنفسنا أمام ندرة في الدراسات التي تناولت مساهمة البرلمان المغربي في خدمة اللغة العربية بالذات، مقابل الدراسات التي استعرضت في خدمة اللغة الأمازيغية التي تعد لغة رسمية ثانية للدولة. وبذلك، يمكن أن تشكل الدراسة منطلقًا للباحثين في السياسة اللغوية لإجراء دراسات مفصلة أخرى عن إسهامات المؤسسة التشريعية في خدمة اللغة العربية سواء بالمغرب أو باقي الدول العربية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى الوقوف عند مساهمة مجلس النواب –الغرفة الأولى بالبرلمان المغربي– في صياغة السياسة اللغوية المتعلقة باللغة العربية، وخدمة وضعها ومتنها ومكانتها، باعتبارها لغة رسمية للمملكة بمنطوق الفصل الخامس من دستور المملكة المغربية (٢٠١١)، في ظل ما يثيره عدد من الفاعلين السياسيين والأكاديميين والجمعيات المدنية التي تشتغل في مجال الترافع لفائدة هذه اللغة من تحديات تعترضها. وتتمثل الأهداف التفصيلية للدراسة في:

أ. رصد الخطاب الترافعي لفائدة اللغة العربية في أداء النواب البرلمانيين المغاربة ومرتكزاته؛

ب. رصد الآليات التي يلجأ إليها النواب البرلمانيون للتأثير في السياسة اللغوية في المغرب في صلتها بوضع اللغة العربية ومكانتها في الفضاء العام؛

ج. تقييم أداء النواب البرلمانيين في مجال خدمة اللغة العربية وإبراز حدوده.

مشكلة الدراسة ومنهجها:

يرصد المطلع على واقع اللغة العربية في المغرب وجود تناقض بين مضمون الدستور الذي ينص على أنها لغة رسمية للدولة من جهة، والواقع العملي الذي تعاني فيه هذه اللغة من مزاحمة من طرف اللغة الفرنسية من جهة أخرى. ويميز الفاسي الفهري (٢٠٠٧) في هذا السياق بين نوعين من السياسات اللغوية إحداهما صريحة على مستوى النص التشريعي، والأخرى ضمنية على مستوى الممارسة، حيث

«نجد فجوة كبيرة بين ما هو مشرع وما يمارس لا نجدها في الدول المتقدمة. لا يمكن أن تكون هناك لغة رسمية منصوص عليها في الدستور، وعندما تخرج إلى الشارع نجد أن جميع اللافتات الإشهارية باللغة الأجنبية، مطعمة مؤخرًا بلوحات بالدارجة». (ص ٧٨)

هذا الواقع الإشكالي الذي تعيشه اللغة العربية في المغرب، يطرح سؤالًا كبيرًا حول أدوار الفاعل السياسي في هذا البلد في تمتيع هذه اللغة بمكانتها المحفوظة دستوريًّا، بما في ذلك البرلمان الذي يعد السلطة التشريعية التي تصدر عنها القوانين، وتُسند له مهمة مساءلة الحكومة ومراقبة أدائها. ومما يجعل طرح هذا السؤال مشروعًا في السياق المغربي، على سبيل المثال، هناك غياب قانون مستقل خاص بتنزيل المقتضى الدستوري المتعلق بالطابع الرسمي للغة العربية، يسطر التدابير الكفيلة بضمان عدم خرق الدستور ويرتب الجزاءات على المخالفين، كما يجري العمل بذلك في العديد من الدول التي أقرت برلماناتها تشريعاتٍ لغويةً تحمي لغاتها الرسمية والوطنية. وتبعًا لذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في **سؤال مركزي يتعلق بطبيعة مساهمة مجلس النواب المغربي في صياغة السياسة اللغوية الموجهة للغة العربية وتفعيلها وخدمتها باعتبارها اللغة الرسمية الأولى للبلاد، وحدود هذه المساهمة على المستوى العملي**. وتتفرع عن هذا السؤال المركزي ثلاثة أسئلة فرعية، تتمثل في:

أ. ما مواقف النواب البرلمانيين بالمغرب تجاه واقع اللغة العربية بهذا البلد؟

ب. ما الآليات التي يوظفها النواب البرلمانيون للتأثير في السياسة اللغوية الخاصة باللغة العربية؟

ج. ما الحدود التي قد تحول دون اضطلاع أمثل لمجلس النواب في السياسة اللغوية؟

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، اعتمدت **المنهج الوصفي**، بحيث استندت أساسًا إلى تقنية البحث الوثائقي، معتمدًا في ذلك على المصادر الأصلية التي تعكس جوهر العمل البرلماني ممثلة في المعطيات التي يوفرها الموقع الإلكتروني لمجلس النواب المغربي، وأعداد الجريدة الرسمية للبرلمان ومحاضر الجلسات العمومية المتضمنة للأسئلة الشفوية التي يطرحها النواب البرلمانيون وتعقيباتهم وتفاعلهم مع الحكومة، علاوة على النصوص القانونية والتقارير الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

مفاهيم الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مفاهيم أساسية تتمثل في «السياسة اللغوية»، و«التخطيط اللغوي» و«المؤسسة التشريعية» و«التشريع اللغوي» و«اللغة العربية»، وفيما يلي تعريفاتها الإجرائية:

أ. **السياسة اللغوية**: يعرف لويس جان كالفي (٢٠٠٨) السياسة اللغوية بكونها «مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن» (ص ٣٩٦). ويعرفها داركينيز جيروين (Darquennes, 2013) بأنها «مجموع النصوص المكتوبة و/أو الشفوية الرسمية وغير الرسمية التي تروم تكريس أو إعادة تكريس أو تغيير ديناميات لغة في المجتمع برمته أو في جزء منه» (ص ١٠٦).

ب. **التخطيط اللغوي**: يحيل التخطيط اللغوي على «البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ، فاتخاذ قرار بفعل كذا وكذا يشكل خيارًا في السياسة اللغوية كقرار تعريب التعليم على سبيل المثال. أما احتمال وضعه موضع التنفيذ على ساحة معينة فيشكل تخطيطًا لغويًا» (كالفي، ٢٠٠٨، ٣٩٥).

ج. **المؤسسة التشريعية**: يقصد بالمؤسسة التشريعية الهيئة الرسمية التي «تضطلع أساسًا بتشريع القوانين وسنها والقواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية» (عروبي، ٢٠١٠). ويقصد بها في هذه الدراسة البرلمان المغربي الذي يتكون من مجلسين، هما: مجلس النواب ومجلس المستشارين، والذي يستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وتتمثل أبرز مهامه في تشريع القوانين ومراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسة العمومية.

د. **التشريع اللغوي**: يعرف جوزيف جي توري (Turi, 2012) التشريع اللغوي بكونه «العملية التي تهدف إلى حماية وضع لغة أو عدد محدد من اللغات في دولة ما والنهوض بها وباستعمالها على مختلف المستويات، وذلك من خلال قواعد قانونية ملزمة تتعلق باللغة وبالحقوق اللغوية أُنشِئت تحقيقًا لهذه الغاية» (ص ٣٤٨٢). ويعرفه فلوريان كولمان (٢٠٠٩) بكونه «مجموع القوانين التي تنظم استعمال اللغات في مجتمع ما» (ص ٩٦٥).

هـ. **اللغة العربية**: يقصد باللغة العربية في هذه الدراسة اللغة العربية الفصيحة أو ما يطلق عليها العربية المعيارية المعاصرة (Modern standard Arabic) التي تستعمل في الكتابة مقابل العامية التي تستعمل في البيت والشارع. (الفاسي الفهري، ٢٠١٩).

ويبرز من خلال التعريفات الإجرائية سالفة الذكر الارتباطَ الوثيق لأدوار المؤسسة التشريعية في السياسة والتخطيط اللغويين من خلال عملية التشريع التي تشكل أبرز الآليات المتاحة أمام برلمانات الدول للتأثير في واقع اللغات ومكانتها في الفضاء العام، وهي حالة اللغة العربية الفصحى في دراستنا هذه. ذلك أن المفترض في التشريعات والقوانين أن تؤطر الحياة العامة داخل الدولة، بما في ذلك لغتها أو لغاتها الرسمية، واللغات التي يفترض أن تُعتمد في النظام

التعليمي وفي الإعلام والإدارة والفضاء العام بشكل عام، وذلك من خلال سن نصوص قانونية تضع الإطار العام للسياسة اللغوية وعلى رأسها الدستور، وترسي التدابير والإجراءات العملية الخاصة بعملية التخطيط اللغوي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على أدوار الغرفة الأولى للبرلمان المغربي (مجلس النواب) في خدمة اللغة العربية من مدخل التأثير في السياسة اللغوية، دون أن تتعداه إلى أدوار الغرفة الثانية (مجلس المستشارين).

الحدود المكانية: تتناول الدراسة بالرصد والتحليل دور مجلس النواب في دولة المغرب في التأثير على السياسة اللغوية لتكون خادمة للغة العربية.

الحدود الزمنية: تناولت الدراسة مبادرات مجلس النواب المغربي خلال فترة ما بعد المصادقة على دستور المغرب الجديد عام ٢٠١١ بصفة عامة. ويعزى اختيار هذه الفترة إلى المستجدات التي جاء بها الدستور الجديد فيما يتعلق بالسياسة اللغوية، وتحديدًا ما يتعلق بتنصيصه على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية. من جهة أخرى، اقتصرت دراسة الجزء الخاص بالأسئلة الشفوية والكتابية التي طرحها النواب البرلمانيون على الحكومة على الولاية الحكومية الحالية (٢٠٢١ - ٢٠٢٤)، وذلك لاعتبار تقني يتمثل في اعتمادنا الموقعَ الإلكتروني لمجلس النواب المغربي على شبكة الإنترنت لتحديد هذه الأسئلة ذات الصلة بواقع اللغة العربية في المغرب. وبتعبير أدق، فإن حصر البحث في هذه الفترة يمكِّن من الحصول على معطيات دقيقة وموثقة، عكس ما سيكون عليه الحال عند توسيع نطاق البحث إلى سنوات سابقة قد لا تكون الأسئلة البرلمانية المطروحة خلالها متضمَّنة بشكل كامل في الموقع الإلكتروني المذكور.

الدراسات السابقة:

تتعدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة اللغوية في المغرب والعالم العربي في علاقته بخدمة اللغة العربية والترافع لفائدتها. وتتوزع أغلب هذه الدراسات على محورين اثنين: أولهما يتعلق بوضع اللغة العربية ومكانتها والتحديات التي تواجهها، بينما يتناول الثاني واقع التشريعات اللغوية لفائدة لغة الضاد. وفيما يأتي نماذج من هذه الدراسات:

أ. **دراسة الفاسي الفهري (٢٠١٢)** تحت عنوان «**لغة الهوية والتعلم بين السياسة والاقتصاد. نموذج تماسكي تنوعي تعددي**»، التي توقفت عند أزمة اللغة العربية في المغرب، وتحديدًا في مجال التعليم، باعتبارها ناجمة عن سياسة لغوية غير ديمقراطية وغير مجدية، تغيب عنها الشرعية الشعبية ومشاركة المواطنين في صنع القرار. ورصدت الدراسة بيئة العداء للعربية في المغرب التي يخلقها التيار الفرنكفونية مدعومًا بدعاة التمزيغ والعامية.

ب. **دراسة لحسن عيا (٢٠٢٢)** بعنوان «**الأيديولوجيات وخيار السياسات اللغوية ١٩٥٧-٢٠٢١**» التي خلصت إلى أن الاتجاهات الحالية للسياسة اللغوية بالمغرب ترسخ مزيدًا من الهيمنة اللغوية للفرنسية على المشهد اللغوي، وإضعاف موقع العربية الفصحى وزعزعة الأمن اللغوي. ومن تجليات ذلك، بحسب الكاتب، تأخر إخراج أكاديمية محمد السادس للغة العربية إلى حيز الوجود، والتوظيف اللافت للدارجة المغربية في الإعلام والإعلانات.

ج. **دراسة بونعمان سلمان (٢٠١٤)** بعنوان «**النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرنكفوني، في نقد الاستعمار اللغوي الجديد - حالة المغرب-**» التي تناولت مرتكزات وخلفيات الخطاب الداعي إلى تعميم سياسة

التلهيج وخدمة العامية على حساب العربية الفصحى بالمغرب. واعتبرت الدراسة أن أهداف هذا الخطاب تتمثل أساسًا في إضعاف اللغة العربية وإقصائها، والتمكين للفرنكفونية، وتعميق عزل المغرب وتقسيمه. وحسب الدراسة، فإن هذا الخطاب يطرح تحديات على وضع اللغة العربية، ممثلة في التفكك القيمي والتمييع اللساني، والافتراس اللغوي والهيمنة الفرنكفونية، والتخلف اللغوي الثقافي، والمزج اللغوي (العرنسية والدارجنسية)، وتعميق اغتراب اللغة العربية. وخلصت الدراسة إلى أن الدعوة إلى التلهيج أدخلت الدارجة المغربية إلى حلبة الصراع اللغوي؛ بغية عزل المغرب عن محيطه والقضاء على اللغة العربية بكل أبعادها، واختلاق صراع مفتعل بين العربية ولهجاتها.

د. **دراسة بادي سامية وآخرين** (٢٠١٨) بعنوان «**آليات التمكين التشريعي للغة العربية**» التي اعتبرت أن التمكين للغة الضاد في الدول العربية من باب التشريع رهين بدعم صانع القرار السياسي والمزاوجة بين المقتضيات الدستورية وتنفيذها على أرض الواقع. وحسب الدراسة، فإن التشريع اللغوي لفائدة اللغة العربية يجب أن يشمل كل المجالات بما في ذلك الاقتصاد والتعليم والمعاملات الإدارية. ورصدت الدراسة جملة من المعوقات التي تعترض التمكين التشريعي للغة العربية، ومنها: غياب الإرادة السياسية، وتنافس مع لغات أخرى ناتج عن التعددية اللغوية في بعد الدول، إلى جانب «لوبيات» تخدم لغة المستعمر على حساب لغة الضاد. وخلصت الدراسة إلى أن التشريعات اللغوية تعد من أبرز الضمانات التي تحافظ على سلامة لغة الضاد ومكانتها داخل الدول، ودعم الجهود التي تروم حمايتها من المدخل القانوني، خاصة في ظل الوضعية المتدهورة التي تعيشها.

هـ. **دراسة أيمن الطيب بن نجي** (٢٠٢١) بعنوان «**التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر: القوانين والتشريعات أنموذجًا**» التي سعت إلى دراسة واقع التخطيط والسياسة اللغوية بالجزائر من باب القوانين والتشريعات التي صدرت في هذا البلد. واعتمدت الدراسة لهذا الغرض المنهج التاريخي مستعرضًا تطور مسار التخطيط اللغوي بالجزائر من فترة ما بعد الاستعمار الفرنسي إلى اليوم. ورصدت الدراسة ازدواجية تعامل السلطة الحاكمة في مجال القرار اللغوي ممثلة في توجه رسمي ينادي بالتعريب وتوجه غير رسمي جعل من الفرنسية لغة تدريس وإدارة. كما خلصت الدراسة إلى نتائج عدة، أبرزها أن أكثر مجالات التخطيط اللغوي التي شملتها تشريعات لغوية تمثل في مجال التعريب.

وإذا كانت هذه الدراسات وغيرها قد استفاضت في تشخيص واقع اللغة العربية ورصدت العوامل المؤثرة في الوضع السلبي الذي تعيشه في دول المغرب العربي، متناولة بالتحليل بعض التشريعات التي وُضِعَت؛ دفاعًا عنها وحماية لها، فإننا رصدنا غيابًا لدراسة خاصة تفصل في أدوار المؤسسة التشريعية المغربية في خدمة لغة الضاد من خلال تعقب مدى تفعيل الآليات المتاحة أمامها لتحقيق هذا الهدف. وهذه بالضبط هي الفجوة البحثية التي تسعى دراستنا هذه إلى المساهمة في سدها. ولهذا الغرض، فقد قسمناها إلى محاور تتناول تباعًا أدوار برلمانات الدول في السياسة اللغوية، وواقع اللغة العربية بالمغرب والحاجة إلى تدخل برلماني ناجع بشأنها، ثم المداخل التي يعتمدها النواب البرلمانيون لخدمتها، وحصيلة أدائهم وحدوده.

١. أدوار البرلمانات في السياسة اللغوية للدول

يجدر التأكيد بداية على التلازم الحاصل بين السياسة اللغوية والسياسة العمومية بشكل عام. ذلك أن لصانع القرار السياسي، باعتباره مسؤولًا عن

تدبير الشأن العام داخل الدولة، دورًا مهمًّا فيما يتعلق بتدبير وضع اللغات داخل المجتمع، وإليه يرجع الاختيار بخصوص اللغة أو اللغات التي يراها مناسبة للتداول في الفضاء العام من قبيل التعليم والإعلام والقضاء والإدارة وغيرها. وبتعبير عبد القادر الفاسي الفهري (٢٠١٣)، فإنه «لا نقاش في أن الدولة طرف أساس في صنع القرار اللغوي، ومسؤولة عن مصير اللغة الرسمية في حدودها وخارج حدودها» (ص: ٦). ولعل من أبرز تجليات هذه المسؤولية كون الدساتير، التي تعد بمثابة القانون الأساسي للدول، تنص على اللغات الرسمية والوطنية لدولها (Spolsky, 2021).

وفي تحليله لمسألة إمكانية اعتبار السياسة اللغوية وما ينتج عنها من تخطيط لغوي بمثابة سياسة عمومية، يَعد مايكل غازولا[1] (Gazzola, 2022) أن المسألة جلية باعتبار التقاطع بين وظيفتي كل منهما، والمتمثل في أن الأصل في وضع السياسة اللغوية والسياسة العمومية هو معالجة مشكل قائم على مستوى المجتمع ويتعين إيجاد حلول له. فالتخطيط اللغوي، بحسب غازولا، يتقاطع مع التعريف المعاصر للسياسات العمومية الذي يحيل على «سلسلة من القرارات الواعية والمتسقة أو التدابير المتخذة أو المنفذة من قبل القطاعات العامة وفي بعض الأحيان الخاصة، التي تختلف مواردها وروابطها المؤسسية ومصالحها، وذلك وفق رؤية تروم حل مشكل يعرف سياسيا بكونه ذا طبيعة مجتمعية». (ص ٤٤)

وبهذا المعنى، يبدو أنَّ عدَّ السياسة اللغوية سياسة عمومية أمر متوقَّع، باعتبار الأولى واحدة من تجليات الثانية. ويُجمل محمد مرزوق التعالقات بينهما في أن:

١. انتشار اللغة عبر المنظومة التربوية يتطلب تمويلًا عموميًّا؛
٢. التبعية الاقتصادية للدول تنتج عنها تبعية لغوية تتبناها النخب؛

---

(١) أستاذ محاضر في مادة السياسات العمومية والإدارة بجامعة أولستر في بريطانيا.

٣. اختيار اللغة أو اللغات يقتضي مراعاة المواقف الشعبية منها؛ علاوة على أن موقف الحزب السياسي المهيمن يؤثر في القرار التشريعي الخاص بوضع لغة من اللغات. (ص ٢٧٧-٢٧٨).

وتبعًا لذلك، يسهل استنتاج الدور المحوري الذي تضطلع به برلمانات الدول في التأثير على السياسة اللغوية تشريعًا ومراقبة وتفعيلًا وتقييمًا. والواقع أن التجارب الدولية عبر العالم تبرز الدور المحوري للبرلمانات في سن قوانين ذات صلة باللغات. ورصد برنار سبولسكي (Spolsky, 2021 : 172) وجود عدد من هذه القوانين في العديد من الدول من قبيل **بلجيكا** التي صادق البرلمان فيها على (١٤) قانونًا حول اللغات، **وكرواتيا** التي تتوفر على قوانين خاصة بلغات الأقليات، وإسبانيا التي توجد بها عشرة قوانين فيدرالية تهم اللغات على المستوى الفيدرالي والمناطق ذاتية الحكم، **وفرنسا** التي تتوفر على (٢٢) من القوانين والنصوص التنظيمية التي تنص على هيمنة اللغة الفرنسية في هذا البلد.

ومن أبرز القوانين المتعلقة بحماية اللغات الوطنية التي صادقت عليها برلمانات الدول، يمكن الإشارة إلى القانون **المتعلق باستعمال اللغة الفرنسية في فرنسا** الذي صادقت عليه الجمعية العامة ومجلس الشيوخ الفرنسيان في غشت ١٩٩٤. ومن أبرز مقتضيات هذا القانون، ما جاء في فصله الأول من كون «اللغة الفرنسية تمثل عنصرًا أساسيًا للشخصية الفرنسية وتراث فرنسا. إنها لغة التعليم والعمل والمبادلات والخدمات العمومية» (Loi n° 94-665 relative à l›emploi de la langue française, 1994.).

ومن نماذج هذه القوانين أيضًا، **قانون اللغات الرسمية في كندا** الذي صودق عليه سنة ، ١٩٦٩ وعُدِّل سنة ١٩٨٨، حيث يهدف إلى هذا القانوني إلى ضمان احترام اللغتين الإنجليزية والفرنسية باعتبارهما لغتين رسميتين لهذا البلد، والمساواة بينهما على مستوى الوضع والحقوق والامتيازات والاستعمال في مؤسسات الدولة. (Official Languages Act. R.S.C, 1985: 4)

وفي العالم العربي، توجد نماذج عدة تبرز أدوار البرلمانات في صياغة تشريعات تؤطر الشأن اللغوي. ومن هذه النماذج هناك **قانون اللغات الرسمية في العراق** الذي ينص، من بين أمور أخرى، على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، إلى جانب اللغة الكردية. ومما يميز هذا القانون أنه يرتب عقوبات في حق من يخالف مقتضياته التي تعلي من شأن هاتين اللغتين في الفضاء العام بما في ذلك الوثائق الإدارية والتدريس، ويعطي الحق لكل متضرر في تحريك الدعوى أمام المحاكم عند مخالفة أحكامه (وزارة العدل العراقية، ٢٠١٤، ص ٣).

ومن هذه النماذج أيضًا، **قانون حماية اللغة العربية بالأردن**، وهو قانون يلزم «مؤسسات الدولة كافة بالعمل على سيادة اللغة العربية وتعزيز دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني وفي الأنشطة العلمية والثقافية»، وينص على ترتيب غرامات على من يخالفه ويخالف الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه (قانون حماية اللغة العربية بالأردن، ٢٠١٥).

نموذج آخر يتمثل في **قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر** الذي صدر سنة ١٩٩١ وينص على مجموعة مقتضيات تكرس الطابع السيادي للغة العربية. ومن ضمن هذه المقتضيات إلزام جميع المؤسسات العمومية والجمعيات والهيئات باستعمال اللغة العربية وحدها في جميع أعمالها ووثائقها، وتحرير العقود والعرائض واللافتات الإشهارية بهذه اللغة فقط. وما يميز هذا القانون، الذي يعد العمل به مجمدًا اليوم، كونه يرتب عقوبات على مخالفيه بما في ذلك بطلان الوثائق الرسمية المحررة بغير اللغة العربية، وفرض غرامات تتراوح بين مئة دينار ومئة ألف دينار جزائري. (قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر، ١٩٩١).

ويبرز من خلال مجموع هذه النماذج، أن التشريعات اللغوية التي تصدرها البرلمانات، تمثل أداة عملية تحفظ للغات الرسمية مكانتها داخل الدولة، وتشكل سندًا قانونيًّا للمترافعين لفائدتها، تحديدًا حين تكون مقرونة بجزاءات تفرض تطبيقها.

٢. واقع اللغة العربية بالمغرب والحاجة إلى تدخل برلماني ناجع

يتكشف المشهد اللغوي بالمغرب عن وضع إشكالي سمته العامة الفوضى التي تميز السياسة اللغوية بهذا البلد. ومن تجليات هذه الفوضى، ذلك التناقض بين النص القانوني والممارسة العملية فيما يتعلق بواقع اللغة العربية (بوعلي، ٢٠١٢؛ الدحماني، ٢٠١٨؛ بنيس، ٢٠٢٣). فإذا كان الفصل الخامس من دستور المملكة المغربية (٢٠١١)، ينص -على الخصوص- على أن اللغة العربية تظل اللغة الرسمية للدولة التي يتعين أن تعمل على حمايتها وتطويرها، فإن واقع هذه اللغة في الفضاء العام يكشف عن تحديات كثيرة تواجهها.

ومن هذه التحديات، ما وصفه الفاسي الفهري (٢٠١٩) بـ«الافتراس الفرنكفوني» بحكم الحضور القوي للغة الفرنسية الذي يشكل مزاحمة للغة العربية وحائلًا دون اضطلاعها بوظائفها الإستراتيجية في مجالات الاقتصاد والتعليم العالي العلمي (بونعمان، ٢٠١٤، ١٨٤)، وكذا الإقصاء الذي يحرم أغلبية السكان من الحصول على فرص التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والاندماج الفاعل في الممارسة الديمقراطية وولوج مصادر القرار (غاليم، ٢٠٢١).

ولئن كانت بدايات هذا الوضع الإشكالي تعود إلى سياسات لغوية اتخذتها فرنسا بالمغرب خلال فترة الحماية/الاستعمار، فإن الأمر استمر بعد حصول المملكة على الاستقلال، حيث ظل اللسان الفرنسي «حتى الآن هو اللسان المسيطر في النظام التعليمي منذ المراحل الابتدائية وحتى أسلاك التعليم العالي والبحث العلمي، على الرغم من مشاريع التعريب التي فشل الواحد منها تلو الآخر» (بلقزيز، ٢٠١١، ٢٦) بشكل جعل اللغة العربية الفصيحة «محاصرة من جهات عديدة لا تمثل حقيقة مواقف الشعب الإيجابية تجاه العربية، ولا تمثل رأي الأغلبية الفعلية» (الفاسي الفهري، ٢٠١٢، ٤٥).

هذا التناقض بين النص والممارسة فيما يتعلق بواقع اللغة العربية بالمغرب، أشار إليه جوزيف جي توري (Turi, 2012)، بالقول: إن «التعريف القانوني لإضفاء الطابع الرسمي (للغات) يتوقف على المعاملة القانونية الفعلية الممنوحة للغات. وفي بعض البلدان، توجد لغات رسمية بحكم القانون وبحكم الواقع. في المغرب، اللغة الرسمية الوحيدة بحكم القانون هي العربية، لكن الفرنسية لا تزال لغة رسمية مهمة بحكم الواقع، حيث تُستَخدَم بانتظام في المجالات الرسمية». (ص ٣٤٨٢)

ورصد غير واحد من الباحثين الوضع غير الصحي للغة العربية الفصحى بالمغرب عكس ما يفترض أن تتمتع به من أولوية في مجالات الإدارة والاقتصاد والتعليم والإعلام. ويعلق الفاسي الفهري (٢٠٠٣) عن هذا الوضع بالقول «إننا في المغرب، لا نأكل بالعربية، ولا نملأ بها شيكنا البنكي، ولا نتسلم بها الوصل البريدي، ولا نعبئ بها بطاقة الأمن، إلخ. والتجارة والتعليم العلمي والتقني والمصالح الاقتصادية والإدارية «لا تتكلم» عادة بالعربية» (ص ٧٢).

أما ما يتعلق **بمجال التعليم**، فتكفي الإشارة إلى أن التخصصات العلمية والتقنية في الجامعة المغربية تدرس باللغة الفرنسية حصرًا بما في ذلك تخصصات الطب والهندسة والمعلوميات والاقتصاد، بل إن هناك توجهًا بدأ خلال السنوات الأخيرة يقضي بتدريس المواد العلمية في التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي باللغة الفرنسية عبر ما يسمى بالخيار الدولي، إضافة إلى خيار العربية في إطار ما يسمى بالازدواجية اللغوية. غير أنه «باستنطاق واقع اللغة الفرنسية من حيث عدد الساعات والحصص المقررة لها ومعاملاتها المرتفعة في جميع الشعب والمستويات، تبين لنا أننا إزاء شيء آخر غير الازدواجية، هو أولى أن يسمى بالهيمنة». (غزالي، ٢٠١٤ كما ورد في: القباج، ٢٠١٩، ص ٣٣٥). ومما يكرس هذه الهيمنة؛ كون مباريات الولوج إلى المعاهد والمدارس العليا تجرى باللغة الفرنسية حصرًا وليس باللغة العربية كما هو مفترض في بلد تعد هذه اللغة لغة رسمية.

وعلى مستوى **وسائل الإعلام**، يتجلى الوضع غير الصحي للغة العربية بالمغرب، حيث إن انتشار استخدام العامية عبر المسلسلات التلفزية الأجنبية المدبلجة في تنامي، بل إن العامية باتت تزاحم اللغة العربية في النشرات الإخبارية في بعض الإذاعات الخاصة، علاوة ما يُرصَد من أخطاء لغوية في المواد اللغوية المقدمة باللغة العربية الفصحى. (الودغيري، ٢٠١١). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما رصده تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو) حول بناء مجتمعات المعرفة في المنطقة العربية (٢٠١٩) عن واقع اللغة العربية في وسائل الاتصال والإعلام بالمغرب من أن «الإعلام لا يساهم في تطوير اللغة العربية بل في تهميشها؛ ووجود فوضى لغوية في الوسائل السمعية والبصرية المختلفة فيما تقدمه من برامج باللغة الفرنسية أو باللهجة العامية (أو بهما معا)؛ وضعف الوعي بأهمية اللغة العربية في المجال الإعلامي». (ص ٧٦)

ساحة أخرى باتت تعرف انحسارًا للغة العربية الفصحى هي **مجال الإعلانات والإشهارات** الذي يشهد حضورًا قويًّا للغة الفرنسية والدارجة المغربية، وهو ما يبرز في لافتات المحلات التجارية والملصقات الإشهارية التي توظف الحرف اللاتيني وتنتقل من الدارجة المغربية من لغة للتخاطب إلى لغة مكتوبة. ومن الانتقادات التي وجهت إلى توظيف الدارجة في هذا النوع من الإشهارات ما كتبه محمد العربي المساري (٢٠١١) الذي اعتبر أنها «تنطوي على خطورة بالنسبة للناشئة التي، ولكثرة اصطدام العين بالعبارات المتضمنة في تلك الملصقات صبح مساء لعدة أيام، يستقر في وعيها أن الطريقة التي تكتب بها تلك الكلمات مقبولة ومطابقة للقواعد، وهو ما يهدم كل ما تم تلقينه في المدرسة». (ص ١٦٩).

وفي مجال الاقتصاد، يشكل إتقان اللغة الفرنسية بالمغرب مؤهلًا لا محيد عنه لولوج سوق الشغل، علاوة على أن خريجي الجامعات المغربية من الذين درسوا تخصصات تدرس باللغة العربية كالآداب والدراسات الإسلامية تبقى منافذ

التوظيف أمامهم محدودة جدًّا، مقارنة مع الحاصلين على دبلومات تفرض متابعة الدراسة فيها إتقان اللغة الفرنسية. ويبرز في هذا الصدد التصريح الذي أدلى به مسؤول بالاتحاد العام لمقاولات المغرب حميد العثماني، من أن «في سوق الشغل المغربي، إتقان اللغة الفرنسية أمر ضروري. الأشخاص الذين لا يتقنون هذه اللغة هم في عداد الأميين في سوق الشغل». (الجشتيمي، ٢٠١٩)

وإذا كان الواقع يقول بأن اللغة الفرنسية لها اليد الطولى على مستوى النظام التعليمي والإدارات والقطاع الاقتصادي بحيث «نجحت في أن تتحول إلى لغة شبه رسمية بهيمنتها على الإدارة والاقتصاد والتعليم النافع (..) وأن يكون لها الامتياز وحدها في ضمان النفع والمردودية العالية والترقي الاجتماعي والوظيفي لمستعمليها دون سواهم» (الودغيري، ٢٠١٤، ص ١٥٩ –١٦٠)، فإن أقل ما يمكن التعليق به على هذا الواقع هو أن هناك غيابًا لاحترام مضمون الوثيقة الدستورية التي تشكل أسمى قانون في البلاد وتجليًا أصلًا من تجليات إعمال المبادئ الديمقراطية، بل إنها نصت في فصلها الأول على أن الاختيار الديمقراطي يشكل ثابتًا من الثوابت التي تستند إليها الأمة في حياتها العامة (دستور المملكة المغربية، ٢٠١١). ذلك أن الدستور يعد بمثابة «بطاقة تعريف للدولة، به تبرز ذاتها وشخصيتها؛ أي هويتها، إن لم نقل إنه هو الهوية نفسها بكل ما تشكله من قيم ومقومات». (الجراري، ٢٠١١، ص ٣٣)

وبحسب الفاسي الفهري (٢٠١٢)، فإن اللغة العربية في المغرب، وتحديدًا في مجال التعليم، توجد في أزمة ناجمة عن سياسة لغوية غير ديمقراطية وغير مجدية تغيب عنها الشرعية الشعبية ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ذلك أن «عدم احترام الدستور والقانون يترجم ابتعاد الحكام عن منهج الديمقراطية أولًا، ويمثل ثانيًا تدخلًا سلبيًّا من أجل إيقاف مسيرة انتشار اللغة العربية والنهوض بها في المستوى المطلوب، وذلك في سبيل أن تصبح لسان التحديث والتنمية والتقدم» (الفاسي الفهري، ٢٠١٢، ٤٣).

ويتفق فؤاد بوعلي (٢٠١٢) مع هذا المعطى، حيث يرى بدوره أن هناك إجحافًا تجاه اللغة العربية في تعامل السلطة، يتجلى في غياب الحماية التشريعية والقانونية وعدم اتخاذ تدابير عملية تعكس طابعها الرسمي.

ووجد التعبير عن هذا الوضع غير المريح للغة العربية في المغرب صداه في المؤسسة التشريعية المغربية، حيث تحدث الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب على سبيل المثال، عن «محنة اللغة العربية في هذه البلاد، والتي أصبحت غريبة، يزدريها البعض، ويعرض عنها البعض الآخر، ويتهمها آخرون دون خجل بأنها ليست لغة العلوم» (عباسي، ٢٠١٩)، فبالرغم من أنها هي اللغة الرسمية للدولة إلا أنها «ما زالت تتعرض لمنافسة شديدة من قبل اللغات الأجنبية كاللغة الفرنسية خاصة في مجال التعليم الخصوصي وبعض تخصصات التعليم العالي وعدد من الإدارات والمؤسسات العمومية مما يشكل تهديدًا حقيقيًّا لمركزها ومكانتها في النظامين التعليمي والإداري المغربي ويستدعي مقاربة شمولية للنهوض بها» (مضيان، وآخرون، ٢٠١٧، ٢)

ومن أمثلة هذا الترافع لفائدة اللغة العربية بمجلس النواب أيضًا، ما ورد من تنبيه في سؤال كتابي إلى الحكومة بشأن ظواهر الأخطاء النحوية في الإعلام وتراجع استعمال اللغة العربية في الإدارات مقابل الفرنسية، وغيرها من الممارسات التي تشكل «ضربًا صريحًا لما نص عليه الدستور المغربي، وخطرًا على الرصيد اللغوي للجيل الناشئ وللمواطنين من سكان القرى والمدن على حد السواء» (بوانو، ٢٠٢١).

كما سجل بعض النواب البرلمانيين أن هناك «تهميشًا للغة العربية وتبخيسًا للمواطنة واستقلالنا اللغوي والثقافي (...) وأن اللغة الفرنسية هي المهيمنة في الإدارة والاقتصاد والإعلام والتعليم في انتهاك لإرادة الشعب وتنازل عن سيادة الدولة، ومخالفة صريحة للدستوري والقانون والأحكام القضائية التي تعد استعمال اللغة الأجنبية في الإدارة غير مشروع». (عفيف، ٢٠٢٣، ٢٧)

وأمام هذا الواقع الذي يتفق بشأنه غير واحد من اللسانيين والسياسيين، تبرز الحاجة إلى تدخل برلماني ناجع يخدم اللغة العربية ويضمن لها الاضطلاع بوظائفها الإستراتيجية باعتبارها لغة رسمية، وذلك من خلال تتبع تفعيل القوانين والمؤسسات القائمة، مثل: الدستور، وأكاديمية محمد السادس للغة العربية، وإصدار قوانين تسهم في تعزيز حضورها في الفضاء العام، وتحقيق العدالة اللغوية للأفراد والجماعات (الفهري، ٢٠١٣).

وفي رأينا، فإن ما يجعل التدخل البرلماني لفائدة اللغة العربية يكتسي طابعًا ملحًّا، هو كونه المدخل الرئيسي لسد الفراغ القانوني المسجل فيما يتعلق بإضفاء الطابع الإلزامي لتفعيل النص الدستوري المتعلق بالطابع الرسمي لهذه اللغة. ذلك أن إصدار البرلمان لقوانين تفرض الالتزام بالمقتضى الدستوري بجزاءات تطبق على المخالفين، هو ما سيمَكِّن للغة العربية ويفرض حضورها في الفضاء العام ويكرس أدوارها ووظائفها باعتبارها لغة رسمية. ومن دون هذا الطابع الردعي الجزائي، ستظل مقتضيات الوثيقة الدستورية مفرغة من محتواها.

٣. مداخل خدمة اللغة العربية بمجلس النواب

تتعدد المداخل التي يمكن لمجلس النواب التأثير من خلالها في السياسة اللغوية لفائدة اللغة العربية. فإضافة إلى وظائف تشريع القوانين ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية التي يخولها دستور المملكة لسنة ٢٠١١ بموجب فصله السبعين (دستور المملكة المغربية، ٢٠١١)، فإن هناك مداخل أخرى من قبيل التفاعل مع المؤسسات الوطنية التي تتكلف بقضايا لها بالشأن اللغوي، والتفاعل مع المؤسسات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني، إلى جانب مدخل البحث العلمي (انظر الشكل رقم ١). وفيما يلي بيان تفصيل توظيف مجلس النواب لعدد من هذه المداخل:

أ. مدخل تشريع القوانين:

يشكل تشريع القوانين مدخلًا أساسيًّا من مداخل صياغة السياسات العمومية وتنفيذها وتجويدها بما في ذلك السياسة اللغوية. ويضطلع مجلس النواب في وظيفة التشريع هذه - بموجب الدستور- بدور محوري على مستويين اثنين، يتعلق أولهما بتقديم مقترحات القوانين من طرف الفرق البرلمانية، وثانيهما بمناقشة مشاريع القوانين التي تحيلها الحكومة على المؤسسة التشريعية والمصادقة عليها، وتفصيل ذلك فيما يلي:

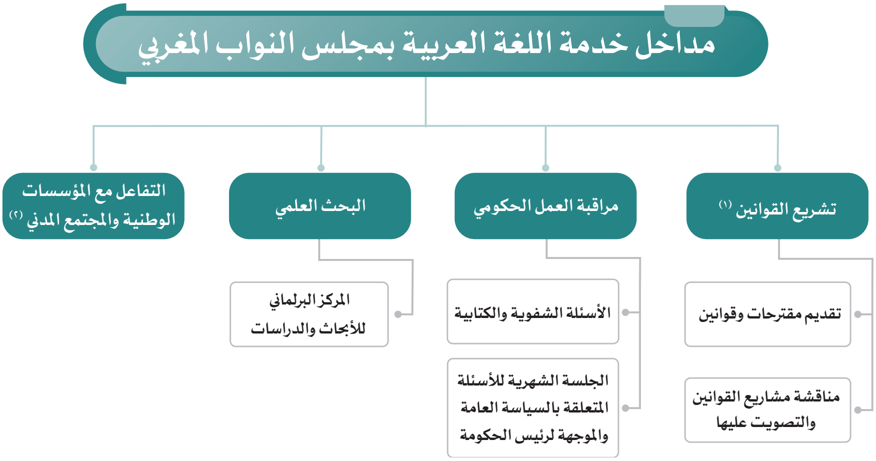

الشكل رقم ١: مداخل خدمة اللغة العربية بمجلس النواب المغربي:
المصدر: إعداد الباحث

---

(١) هناك نوعان من النصوص التشريعية التي يناقشها البرلمان ويصوت عليها، أولهما: «مقترحات القوانين»؛ وهي النصوص التي تتقدم بها الفرق البرلمانية، وثانيهما: «مشاريع القوانين» وهي التي تعدها الحكومة، وتحيلها على البرلمان؛ للمصادقة عليها.

(٢) يتعلق الأمر هنا بالأيام الدراسية والندوات التي تنظمها الفرق البرلمانية بشراكة مع الجمعيات المدنية الفاعلة في مجال الترافع اللغوي، وكذا بالإمكانات التي يتيحها القانون لمجلس النواب في علاقته بالمؤسسات الوطنية الأخرى، كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بما في ذلك عقد الشراكات وطلبات الرأي بخصوص القضايا ذات الصلة بالحقوق اللغوية والسياسة اللغوية.

تقديم مقترحات القوانين:

ما يتعلق بتجربة مجلس النواب في تقديم مقترحات قوانين، يمكن الوقوف عند نوعين من هذه المقترحات ذات الصلة بوضع اللغة العربية، وهما: مقترحات القوانين الخاصة بحماية اللغة بشكل أساسي، وثانيهما مقترحات القوانين العامة التي تتطرق للسياسة اللغوية بشكل عام.

فبخصوص مقترحات القوانين الخاصة بحماية اللغة العربية بشكل أساسي، تكشف تجربة مجلس النواب بالمغرب عن ندرة فيها، حيث يحيل البحث ضمن الموقع الإلكتروني للمجلس على وجود مقترحين قانونيين اثنين فقط بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣، ما يعادل عشرة أعوام كاملة، وهما: مقترح قانون يقضي بـ«حماية تنمية استعمال اللغة العربية وتطويرها» وتقدم به فريق العدالة والتنمية بالمجلس عام ٢٠١٤ (بوانو وآخرون، ٢٠١٤)، ومقترح قانون تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (حزب الاستقلال) عام ٢٠١٩، ويتعلق بـ«إلزامية استعمال اللغتين العربية والأمازيغية بالإدارة والحياة العامة» (مضيان وآخرون، ٢٠١٩). وتكمن أهمية هذين المقترَحَين القانونيين في خدمة اللغة العربية في كونهما ينصان على جملة من المقتضيات التي تمكن - في حال تطبيقها - من حضور أكبر للغة الضاد في الفضاء العام. ومن هذه المقتضيات: فتح شعب للتعليم التقني والعلمي باللغة العربية في أفق اعتمادها لغة للتدريس في المغرب للتعليم الجامعي الذي يُدَرَّس حصرًا باللغة الفرنسية. ومما ينص عليه المقترحان أيضًا ضرورة تتبع سلامة استخدام لغة الضاد في الإعلام والوثائق الإدارية، وإلزامية استعمالها في كل الإشهارات والإعلانات وفي جميع الوثائق والمراسلات المتبادلة بين الإدارات والمؤسسات العمومية وشبه العمومية، وكذا صياغة كل عقود الشغل وملحقاتها بهذه اللغة. ونصَّ مقترح فريق العدالة والتنمية على تخويل الجمعيات الفاعلة في

مجال الترافع لفائدة اللغة العربية إمكانية أن تنتصب طريقًا مدنيًّا أمام المحكمة الزجرية التي تنظر في مخالفات مقترح القانون المذكور. (بوانو وآخرون، ٢٠١٤)

ومن أجل فرض تطبيق هذه المقتضيات، ينص المقترحان على فرض غرامات مالية على المخالفين تتراوح ما بين ٢٠٠٠ درهم و٥٠ ألف درهم، في مقترح فريق العدالة والتنمية وبين ٥٠٠٠ درهم و٢٠ ألف درهم مع مضاعفتها عند حالة العود بالنسبة لمقترح الفريق الاستقلالي. غير أن المسجل أن كلا المقترحين لم يجدا بعد طريقهما إلى المصادقة عليهما وإن أُحِيلت إلى اللجنة المختصة لمناقشتهما على مستوى المجلس، وهي لجنة التعليم والثقافة والاتصال.

من جهة أخرى، هناك مقترح قانون آخر يشمل السياسة اللغوية برمتها ولا يختص باللغة العربية فقط، وهو مقترح قانون تنظيمي تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية عام ٢٠١٧، وهو المجلس الذي نص الدستور المغربي لعام ٢٠١١ في فصله الخامس على أن «مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثًا أصيلًا وإبداعًا معاصرًا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات» (دستور المملكة المغربية، ٢٠١١).

وجاء مقترح هذا القانون متضمنًا لعدد من المقتضيات المتعلقة بأدوار هذه المؤسسة الدستورية، حيث نص في مادته الخامسة على سبيل المثال على أن «المجلس يساهم في إعداد مناهج لإقرار الاستعمال الفعلي والعلمي للغتين الرسميتين في المملكة، ويقترح الإجراءات المناسبة لترقيتهما وضمان استعمالهما واحترام التواصل الشعبي من أجل تكريس سياسة لغوية وطنية في ظل وحدة الأمة» (مضيان، وآخرون، ٢٠١٧، ٧). ومعلوم أن وجود مؤسسة رسمية من هذا القبيل تعنى بالشأن اللغوي، يمكن من تقديم آراء واستشارات لصناع القرار

السياسي فيما يتعلق بتعزيز وضع هاتين اللغتين الرسميتين داخل البلد خاصة في ظل ما سبقت الإشارة إليه من حظوة للغة الفرنسية على حسابهما معًا.

مناقشة مشاريع القوانين والتصويت عليها:

إضافة إلى مقترحات القوانين التي تكون فيها المبادرة التشريعية بين يدي البرلمان، فإن بإمكان هذا الأخير التأثير في العملية التشريعية من باب مناقشة مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة وتقديم تعديلات عليها والتصويت عليها والمصادقة عليها من عدمها.

وفيما يتعلق بالسياسة اللغوية وعلاقتها باللغة العربية، فإن النماذج التي تعرض لدور مجلس النواب في هذا المجال متعددة بتعدد مشاريع القوانين التي تتضمن بنودها مقتضيات ذات صلة بالسياسة اللغوية ووضع اللغات في الفضاء العام، بما في ذلك النصوص المتعلقة بالإعلام والتعليم والإدارة، وكذا مشاريع قوانين المالية التي تتضمن بنودًا عن ميزانيات مختلف الوزارات التي تشتغل في هذه القطاعات، حيث يشمل هذا الدور مناقشة مشاريع هذه القوانين واقتراح تعديلات عليها قبل التصويت عليها رفضًا أو قبولًا أو امتناعًا عن التصويت.

ومن بين أبرز مشاريع القوانين التي يمكن استعراضها في هذا الإطار باعتبار ارتباطها الشديد بالسياسة اللغوية، هناك مشروع القانون الإطار رقم ٥١,١٧ الذي يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومشروع قانون تنظيمي رقم ٠٤,١٦ الذي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي نص دستور ٢٠١١ على إحداثه في فصله الخامس، وكذا مشروع القانون رقم ١١,١٥ الذي يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

فبخصوص **مشروع قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي**، فقد تميزت مناقشته بتقاطب حاد بين مكونات مجلس النواب، وتحديدًا فيما يتعلق بما يسمى بـ»التناوب اللغوي» وفقًا للمادة (٣١) من مشروع هذا

القانون (ظهير شريف، ٢٠١٩) التي تفسح المجال لإعادة اعتماد اللغة الفرنسية لغة للتدريس، خاصة في التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، في «نكوص غير مستند إلى مبرر علمي» (القبيل، ٢٠١٩، ٥٥١٩). وقد بلغت حدة التدافع بخصوص مشروع هذا القانون إلى درجة جعلت الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية، عبد الاله بنكيران، يدعو زميله في الحزب ورئيس الحكومة آنذاك، سعد الدين العثماني، وكذا الفريق البرلماني لحزبه إلى الرفض القاطع للعودة إلى الفرنسة وإن كلف ذلك إسقاط الحكومة (بنكيران، ٢٠١٩)، وهو ما لم يتحقق.

بدورها، عرفت مناقشة **مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية** (رئيس الحكومة، ٢٠١٦) ترافعات من جانب النواب البرلمانيين لفائدة اللغة العربية وضرورة تمتيعها بالمكانة التي تستحقها باعتبارها لغة رسمية. وتكمن أهمية مشروع هذا القانون الذي عرف تأخرًا كبيرًا، حيث لم يجد طريقه إلى المصادقة في المؤسسة التشريعية إلا في فبراير ٢٠٢٢، أي بعد أزيد من عشر سنوات على التصويت على الدستور، في كونه يؤسس لـ«مؤسسة دستورية وطنية مستقلة مرجعية في مجال السياسة اللغوية والثقافية»، وأسند لهذا المجلس مهمة:

«اقتراح التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية، والسهر على انسجامها وتكاملها، ولاسيما ما يتعلق منها بحماية وتنمية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية (...) وتيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، والمساهمة في تتبع تنفيذ هذه التوجهات، بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية». (ظهير شريف، ٢٠٢٢)

أما **مشروع القانون رقم ١١,١٥ يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري**، الذي صادق عليه مجلس النواب في يوليوز ٢٠١٦، وصدر في الجريدة الرسمية، فقد كرس في مادته السادسة دور هذه الهيئة في «السهر والعمل من أجل حماية وتنمية اللغتين الرسميتين للمملكة (العربية والأمازيغية)

وضمان سلامة استعمالهما وسلامة التعبيرات الشفوية المغربية وحماية الثقافة والحضارة المغربيتين في قطاع الاتصال السمعي البصري بتنسيق مع المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية». (ظهير شريف، ٢٠١٦، ص ٦٨١١).

وإذا كان مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ومشروع القانون رقم ١١,١٥ يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري قد صودق عليهما بالإجماع في مجلس النواب، فإن مشروع القانون الإطار رقم ٥١,١٧ يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي قد صودِق عليه بالأغلبية، بموافقة ٢٤١ نائبًا، ومعارضة ٤ آخرين، وامتناع ٢١ نائبًا عن التصويت، وهو ما يعكس عدم رجحان كفة المترافعين ضد بند لغات التدريس وفرنسة التعليم على حساب اللغة العربية من باب التناوب اللغوي.

ويمكن القول عمومًا، إن دور مجلس النواب في خدمة اللغة العربية من مدخل تشريع القوانين يظل محدودًا على اعتبار أن أيًا من مقترحات القوانين الرامية إلى حماية لغة الضاد التي تقدمت بها الفرق النيابية لم تجد طريقها إلى المصادقة بعد وظلت حبيسة الرفوف. كما تتجلى محدودية هذا الدور عندما يتعلق الأمر بمشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة على اعتبار أن الحكومة تكون مسنودة بأغلبية في مجلس النواب ما يجعل تمرير مشاريع قوانينها يسيرا ولا يتأثر برفض المعارضين لها من بقية النواب.

وإضافة إلى ذلك، يُطرح مشكل آخر يتعلق بسؤال ما بعد المصادقة على مشاريع هذه القوانين، إذ إن العديد من المقتضيات التي تتضمنها هذه الأخيرة وتصب في صالح اللغة العربية، لا تجد طريقها إلى التطبيق وتبقى حبرًا على ورق كما هو الحال بالنسبة لمقتضى وارد في المادة (٣٢) من القانون الإطار رقم ٥١,١٧ المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وينص على إدراج وحدة دراسية تلقن باللغة العربية في المسالك المدرسة باللغات الأجنبية في التعليم العالي.

ب. مدخل مراقبة العمل الحكومي:

تشكل الوظيفة الرقابية على الأداء الحكومي واحدة من أهم الوظائف المسندة إلى البرلمانات في الدول الديمقراطية. ويتيح الدستور المغربي لمجلس النواب عددًا من الآليات لتفعيل هذه الوظيفة، ومن ضمنها على الخصوص: الجلسات الأسبوعية المخصصة لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان، وأجوبة الحكومة، والأسئلة الكتابية، والجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (الفصل ١٠٠ من الدستور). ونرصد فيما يأتي نماذج لتوظيف مجلس النواب بالمغرب لهاتين الآليتين لخدمة اللغة العربية ومدى تفاعل الحكومة معها:

الأسئلة الشفوية والكتابية:

يحيل البحث ضمن الموقع الإلكتروني لمجلس النواب على عدد من الأسئلة الشفوية والكتابية التي طرحها النواب البرلمانيون على الحكومة خلال الولاية التشريعية الحالية (٢٠٢١ - ٢٠٢٤) فيما يتعلق بوضع اللغة العربية. ويوضح (الجدول ١) قائمة نماذج لهذه الأسئلة والانتماء الحزبي للنواب الذين طرحوها وتاريخ طرحها وما إذا أُجيب عنها أم لا. ويكشف الاطلاع على مضامين مختلف هذه الأسئلة، التي لم يُجَب عن عدد مهم منها، توَزُّعها بين مطالب يرغب النواب في تحقيقها، أو توصيفات لهم لواقع اللغة العربية في الفضاء العام، ومن ذلك:

- تفعيل النصوص القانونية، وعلى رأسها الدستور فيما يتعلق بتعزيز وضع اللغة العربية في الفضاء العام، والتعليم والإدارة والإعلام؛
- تراجع كبير لاستعمال اللغة العربية في المرافق العامة، وتحديدًا في الأنشطة الاقتصادية والتجارية؛
- اللغة الفرنسية تعد هي اللغة الرسمية بحكم الواقع؛
- مساءلة الحكومة عن الإجراءات المتخذة لحماية اللغة العربية وجعلها لغة الاقتصاد والسياحة والمال والأعمال والثقافة؛

- انتشار كبير لاستعمال الدارجة، عوضًا عن اللغات الرسمية للمملكة؛
- الإعلام الوطني لا يواكب المبادئ الدستورية المتعلقة بالطابع الرسمي للغة العربية، وتتفشى فيه ظاهرة الأخطاء اللغوية والنحوية.
- عدد مهم من الوثائق التي يطلب من المواطنين تعبئتها لدى قطاعات عمومية ومؤسسات خاصة يتوفر فقط باللغة الفرنسية.

الجدول رقم (١): عدد من الأسئلة الشفوية والكتابية ذات الصلة باللغة العربية المطروحة بمجلس النواب خلال الولاية التشريعية ٢٠٢١- ٢٠٢٤ (إلى حدود يوم ١٥ غشت ٢٠٢٣)

موضوع السؤال	نوع السؤال	الفريق	تاريخ الوضع	أجيبَ عنه؟
فتح وحدات دراسية باللغة العربية في المسالك المدرسة باللغة الأجنبية في التعليم العالي	شفوي كتابي	العدالة والتنمية	٢٠٢٢/١١/١ ٢٠٢٢/١٠/٥	ليس بعد
تراجع استعمال اللغة العربية في المرافق العامة ومناحي الحياة بالمغرب	شفوي	العدالة والتنمية	٢٠٢١/١٢/١٦	نعم
التحسين والرفع من شأن اللغة العربية في الإعلام المغربي	شفوي	العدالة والتنمية	٢٠٢١/١٢/٦	ليس بعد
إعادة الاعتبار للغة العربية	كتابي	الفريق الحركي	٢٠٢٣/٠٥/١٢	ليس بعد
استعمال اللغات الأجنبية من قبل المؤسسات العمومية والإدارات	كتابي	الفريق الحركي	٢٠٢٣/٠٣/٠٩	ليس بعد
إلزامية استعمال جميع المؤسسات اللغة العربية في كل الوثائق والمراسلات للحفاظ على حقوق المواطنين	كتابي	الفريق الاشتراكي	٢٠٢٣/٠٥/٠٨	نعم

موضوع السؤال	نوع السؤال	الفريق	تاريخ الوضع	أجيبَ عنه؟
مآل إنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية	كتابي	العدالة والتنمية	٢٠٢٣/٠١/٢٦	نعم
إقصاء طلبة شعبة الحقوق باللغة العربية من المباريات	كتابي	العدالة والتنمية	٢٠٢٢/٠٥/١٧	نعم
إحداث مسلك القانون باللغة العربية بالكلية المتعددة التخصصات بكل من بني ملال وخريبكة	كتابي	العدالة والتنمية	٢٠٢٢/٠٢/٢٤	ليس بعد
تداول بعض الوثائق الرسمية باللغة الفرنسية في الإدارات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري	كتابي	العدالة والتنمية	٢٠٢٢/٠٤/٠٤	ليس بعد
اعتماد المسؤولين المغاربة لإحدى اللغتين الرسميتين للدولة، أثناء تناول الكلمة بمناسبة أدائهم لمهام رسمية	كتابي	الاستقلالي للوحدة والتعادلية	٢٠٢٣/٠٣/٠١	ليس بعد

المصدر: الموقع الإلكتروني لمجلس النواب المغربي (www.chambredesrepresentants.ma)

وتجدر الإشارة إلى أن الأسئلة الكتابية والشفوية للنواب البرلمانيين فيما يتعلق بالسياسة اللغوية لفائدة اللغة العربية، تتطرق لقضية أخرى في غاية الأهمية تتمثل في مساءلة الحكومة حول تعليم اللغة العربية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وتوفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لمواكبته، على اعتبار أن ذلك يمكنهم من الحفاظ على هويتهم وثقافة بلدهم الأصلي. وتوقفت هذه الأسئلة عند أهمية اللغة العربية في توطيد علاقة أبناء الجالية بوطنهم الأم، وتوفير الموارد المادية والبشرية لتأطيرهم في هذا المجال، وتقييم أداء الحكومة في تفعيل مختلف التدابير المتخذة لهذا الغرض. (لحيان، ٢٠٢٢؛ تويزي، ٢٠٢٢؛ السيمو، ٢٠٢١).

وبالعودة إلى الأجوبة التي تقدمها الحكومة ردًّا على أسئلة النواب البرلمانيين المتعلقة بواقع اللغة العربية في المغرب، فإن استقراءها يحيل في المجمل على مجرد سرد للنصوص القانونية ذات الصلة باللغة العربية من قبيل الدستور الذي ينص على رسميتها، ومنشور لرئيس الحكومة الأسبق، سعد الدين العثماني، حول إلزامية استعمال اللغة العربية أصدره سنة ٢٠١٨، دون أن ترافق ذلك تدابير عملية لتأكيد مضي الحكومة في تفعيل مقتضيات هذه القوانين. ويمكن الرجوع في هذا الصدد إلى ما جاء في أحد أجوبة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، غيثة مزور (٢٠٢٣) على سؤال كتابي حول «إلزامية استعمال جميع المؤسسات اللغة العربية في كل الوثائق والمراسلات للحفاظ على حقوق المواطنين». فإذا كانت الوزيرة استحضرت في هذا الجواب مختلف القوانين سالفة الذكر، وأكدت على حرص الحكومة على الإعلاء من شأن العربية؛ فإن هناك من عَدَّ أن جواب الوزيرة:

«موجه للاستهلاك الإعلامي أكثر منه إلى الأجرأة الواقعية. لأن مداخل فرض اللغة الرسمية، كما جاء في نص الدستور ومناشير رؤساء الحكومات السابقين، هو إلزام الوزراء أولًا وقبل كل شيء باستعمالها قبل الحديث عن الإدارات. فبدون وعي لغوي للمسؤولين الحكوميين يستحضر دور اللغة الرسمية في السيادة الوطنية، وبدون قوانين تنظيمية لأجرأة رسمية اللغة العربية، وبدون قرارات سياسية حقيقية تنتصر للهوية الوطنية بدل المسخ الفرنكفوني وتلزم الإدارات باحترام حقوق المرتفقين، يبقى كلام الوزيرة مجرد ذر للرماد في العيون». (بوعلي، ٢٠٢٣)

الجلسة الشهرية للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة:

تنص المادة (١٠٠) من الدستور المغربي على تخصيص جلسة شهرية مخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة. وفي إطار هذا النوع من الجلسات سُئِل رئيس الحكومة حول السياسة اللغوية في علاقتها باللغة العربية، وقُدِّمت مقترحات من طرف النواب البرلمانيين في أكثر

من مناسبة، ومن ذلك جلستان شهريتان خصصتا تباعًا لموضوعي «السياسة الحكومية في المجال الثقافي» في يناير ٢٠٢٢، و«الإستراتيجية الحكومية لتجويد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي» في يونيو ٢٠٢٣.

فخلال الجلسة الأولى، رصد النائب عن الفريق الحركي محمد والزين (٢٠٢٢) «عدم تسجيل أي إجراء عملي لتفعيل الطابع الدستوري للغة العربية في برنامجكم (برنامج الحكومة)، فاتورة الكهرباء توظف اللغة الفرنسية (...) ما تزال العربية مجرد جملة في الدستور» (ص ٢٣). أما خلال الجلسة الثانية، فسجلت النائبة عن فريق العدالة والتنمية، ثورية عفيف (٢٠٢٣)، إقصاء النظام البيداغوجي في التعليم العالي للغات الوطنية وتركيزه على اللغات الأجنبية، والفرنسية بالخصوص، التي يشترط إتقانها لولوج بعض التخصصات «لدرجة تحسبك في دولة لغتها الرسمية هي الفرنسية» (ص ٣٢)، و«طغيان اللغة الفرنسية كلغة للتدريس في مواد المهارات الحياتية والمهارات الناعمة على حساب اللغة العربية» (ص ٣٤).

ويحيل الاطلاع على النصين الكاملين لجوابي رئيس الحكومة عزيز أخنوش، عن أسئلة النواب في إطار هاتين الجلستين، على غياب تام لأي تفاعل مع الأسئلة المتعلقة بوضعية اللغة العربية.

وخلاصة القول في الحديث عن خدمة مجلس النواب للغة العربية من باب الأسئلة الكتابية والشفوية الموجهة للحكومة وكذا الأسئلة الموجهة لرئيسها، أنه إذا كان توظيف هذه الآلية يمكن فعلًا من إثارة الانتباه إلى الوضع غير الصحي الذي تعيشه اللغة العربية الفصحى في المغرب، فإن صداه في الواقع العملي يبقى بدوره محدودًا. ومما يدل على ذلك أن الأسئلة نفسها تتكرر دون أن يتغير واقع الحال.

ج. مدخل البحث العلمي:

من المداخل الجديدة التي يمكن لمجلس النواب خدمة اللغة العربية من خلالها، مدخل البحث العلمي، وذلك من بوابة المركز البرلماني للأبحاث والدراسات الذي أحدثه المجلس بموجب نظامه الداخلي الذي ينص على أن هذا المركز يقوم «بتدعيم الأداء البرلماني من خلال المساهمة في تعزيز دور مجلس النواب بالقيام بمهامه التشريعية والرقابية الدستورية». (مجلس النواب، ٢٠١٧).

وفي الواقع، فقد عُهد لهذا المركز بتقديم عدد من الخدمات، منها: إنجاز دراسات وأبحاث متخصصة، وأوراق تقنية ومعطيات بخصوص السياسات العمومية، ودراسات تحليلية للتشريعات، ودراسات الأثر للنصوص التشريعية، ودراسات حول قضايا رقابية وغيرها (مجلس النواب، ٢٠١٧)، وذلك بهدف «توفير المعلومات لأجهزة وهياكل وأعضاء مجلس النواب بغية تدعيم دورهم في مجالات التشريع والرقابة على العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية» (مجلس النواب، ب.ت. ١).

وعند الحديث عن المشهد اللغوي بالمغرب، يبرز دور المركز في نتائج دراسة أنجزها تحت عنوان «الدراسة الميدانية الوطنية حول القيم وتفعيلها المؤسسي: تغيرات وانتظارات لدى المغاربة». فقد كشفت الدراسة التي شملت عينة من ١٦٠٠ من مختلف جهات المغرب (مجلس النواب، ٢٠٢٢)، عن مواقف إيجابية للمغاربة تجاه اللغة العربية، حيث تشير أجوبتهم إلى أن:

- ٦٩ ٪ من المستجوبين، يفضلون زيادة نسبة اللغة العربية في الإعلام السمعي البصري (٣٩ ٪ بالنسبة للعربية الفصحى، و٣٠ ٪ للعربية الدراجة المغربية) مقابل ٦ ٪ فقط بالنسبة للفرنسية (ص ٣٠).
- ٨٥ ٪ من المستجوبين يفضلون استعمال اللغة العربية الفصحى في علاقتهم بالإدارة، مقابل ٤٧ ٪ بالنسبة للغة الفرنسية (ص ٤١).

- معظم المستجوبين سجلوا تجاهل الإدارة لحق المرتفقين في إعمال اللغة الأقرب إليهم، حيث قالوا: إن التهميش يطال اللغتين العربية والأمازيغية الرسميتين مقابل تسييد وانتصار للغة الفرنسية (ص ٩٢).
- عدم ملاءمة لغة تواصل مهنيي الصحة، حيث تستعمل الأطر الصحية اللغة الفرنسية مع المرضى أو مرافقيهم دون مراعاة الخصوصيات اللغوية المحلية إلا نادرًا. (ص ١٠٥).

وإذا كانت هذه الدراسة الصادرة عن المؤسسة التشريعية، تشكل – في واقع الأمر– وثيقة رسمية ومستندًا قويًّا للبرلمانيين أنفسهم ولباقي المترافعين لفائدة اللغة العربية بالمغرب في دعم مقترحاتهم ومبادراتهم للنهوض بهذه اللغة، فإنها تشكل أيضًا نموذجًا لدراسات يمكن لهذا المركز أن يطلقها بطلب من الفرق البرلمانية تتناول بشكل معمق واقع السياسة اللغوية واللغة العربية والكلفة التي يتكبدها البلد نتيجة تهميشها في التعليم والاقتصاد والفضاء العام، وذلك بشراكة مع الجامعات ومراكز البحث الأخرى، بما يمنح نتائجها مصداقية أكبر.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إمكانات أخرى، يمكن لمجلس النواب توظيفها في ترافعه لفائدة اللغة العربية من قبيل توجيه طلب إجراء دراسات من الهيئات الوطنية المخولة من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول كلفة ما تخسره المملكة بسبب إقصاء اللغة العربية على المستوى الحقوقي والاقتصادي والهوي والتنمية، وإحلال اللغة الفرنسية محلها.

ومن ضمن الأدوات المتاحة أمام المجلس أيضًا، تعزيز دور الأحزاب الممثلة في البرلمان في تأطير المواطنين عبر اللقاءات الميدانية حول ضرورة التعبئة الشعبية لخدمة اللغة الرسمية الأولى للبلد، وتنظيم مزيد من اللقاءات والأيام الدراسية داخل المجلس بخصوص السياسة اللغوية بالمغرب، والدفع في اتجاه إطلاق جائزة وطنية لخدمة اللغة العربية تشمل مجالات البحث العلمي والعمل المدني

والترجمة، وكلها مبادرات يمكن أن تساهم في خدمة لغة الضاد. على أن الطريق إلى تحقيق هذا الهدف لا يبدو يسيرًا بالنظر إلى وجود عدد من الحدود، نستعرضها في المحور التالي.

٤. حدود أداء مجلس النواب المغربي في خدمة اللغة العربية:

تعترض الأداء النيابي لصالح اللغة العربية مجموعة من الحدود التي تجعل تأثيره ضئيلًا. وتتوزع هذه الحدود بين ما هو مرتبط بالنسق السياسي العام الذي تشتغل فيه المؤسسة البرلمانية، وما هو مرتبط بتفاعل الحكومة مع الأداء الرقابي للنواب، وما هو ذاتي مرتبط بالنواب أنفسهم، إلى جانب عوامل أخرى من قبيل التقاطبات السياسية وغياب الإرادة السياسية.

أ. ضعف الخبرة والدراية لدى النواب البرلمانيين:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفقرات السابقة، فإن عدد مقترحات القوانين ذات الصلة بحماية اللغة العربية التي تقدم بها النواب البرلمانيون لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة، وهو ما يعكس ضعفًا في المبادرة التشريعية بهذا الخصوص. وكما يقول محمد ضريف (٢٠١٢)، فإن «وجود صلاحيات تشريعية ورقابية مهمة في يد أعضاء مجلسي البرلمان، لا يساهم بالضرورة في تجويد الأداء المؤسساتي للبرلمان وتحسينه؛ بحيث سُجِّل ضعف المبادرة التشريعية للنواب والمستشارين ومشاركة نسبة ضعيفة منهم في عمل اللجان والجلسات العامة».

وإضافة إلى ذلك، فإن التجربة البرلمانية فيما يتعلق بالمبادرة التشريعية، تشير إلى هيمنة الحكومة على التشريع، حيث جاءت خلال الولاية التشريعية ٢٠١١ – ٢٠١٦ على سبيل المثال، «المصادقة على خمسة مقترحات قوانين فقط، من أصل ٨٦ مقترحًا، قدمها البرلمانيون. وفي المقابل، صودِق على ٩١ مشروع قانون من أصل ١٣٢ مشروع قانون قدمته الحكومة» (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٩).

وبحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (٢٠١٩)، فإن ضعف عدد مقترحات القوانين المصادق عليها يعزى «في جانب منه إلى النقص الذي يعاني منه مجلس النواب في الخبرة والدراية التقنية بصياغة القوانين» (ص ٥٢).

هذا النقص في الدراية في صفوف النواب البرلمانيين، يبدو حاضرًا أيضًا في مجال السياسة اللغوية، ما ينعكس على جودة مناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بها. وفي هذا الصدد، يقول المقرئ أبو زيد الإدريسي(١): إن بعض النواب البرلمانيين «لا يفرقون بين لغة التدريس وتدريس اللغات» (قناة Tipress، ٢٠١٩)، وهو ما يطرح السؤال حول قدرة الفاعل النيابي على مناقشة قضايا حاسمة من قبيل السياسات اللغوية.

ب. ضعف التفاعل الحكومي:

يشكل ضعف التفاعل الحكومي مع المبادرات البرلمانية واحدًا من أبرز الحدود التي تحول دون أداء جيد لمجلس النواب في مجال خدمة اللغة العربية سواء ما يتعلق بتشريع القوانين أو بمراقبة العمل الحكومي المتعلق بهذا المجال.

ففي المجال التشريعي على سبيل المثال، سجل الفريقان البرلمانيان اللذان قدما المقترحين القانونيين لحماية اللغة العربية، وهما: الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وفريق العدالة والتنمية، عدم تجاوب الحكومات مع هاتين المبادرتين التشريعيتين، وعُبِّر عن الأسف لأنها ما تزال تراوح مكانها في أدراج مجلس النواب (عباسي، ٢٠١٩؛ القبيل، ٢٠١٩). وفي هذا الصدد، يقول النائب البرلماني، رشيد القبيل:

«إن اللغة من مقومات الدولة ومصالحها الإستراتيجية، خاصة في زمن السوق اللغوية والحرب اللغوية والافتراس اللغوي. لا بد من توفر الإرادة السياسية التي

---

(١) نائب برلماني سابق، وأستاذ جامعي متخصص في اللسانيات.

تستشعر ذلك، وتجعل المسألة اللغوية فوق المصالح الآنية أيًّا كان نوعها وطبيعتها، إن الإرادة السياسية هي الروح التي بدونها تصبح هذه التشريعات المتقدمة جثة محنطة تشهد على ضياع الزمن التشريعي». (القبيل، ٢٠١٩، ٢٠، ٥٥)

ومن مؤشرات ضعف التفاعل الحكومي مع الفعل النيابي لفائدة اللغة العربية، العدد الضئيل جدًّا للتعهدات التي تأخذها الحكومة على عاتقها عند التفاعل مع أسئلة النواب خلال جلسات الأسئلة الشفوية مثلًا، حيث تشير لائحة هذه التعهدات خلال دورة أبريل ٢٠١٤ - ٢٠١٥ على سبيل المثال، وفق ما يوضحه موقع مجلس النواب وموقع الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان على الإنترنت، إلى تعهد واحد يتمثل في إصدار مشروع قانون يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وهو مجلس منصوص على إحداثه أصلًا في الدستور المغربي، ما يعني أن فحوى التعهد لا تعدو أن يكون تفعيلًا لمقتضى دستوري أكثر منه تفاعلًا مع مطالب النواب البرلمانيين (مجلس النواب، ب ت. ٢).

وفي مجال مراقبة العمل الحكومي، تظل العديد من الأسئلة الشفوية والكتابية التي تثير أوضاع اللغة العربية وتساؤل الحكومة بشأن أدوارها في حمايتها، دون إجابة من طرف الحكومة، وهو أمر يتكرر في العديد من القضايا الأخرى، تمامًا مثلما تتكرر ظاهرة «تغيب الوزراء عن حضور الجلسات العامة المخصصة للإجابة على أسئلة النواب، وانتداب وزير آخر لتقديم الأجوبة عن الأسئلة الخاصة بالقطاع المعني بالسؤال» (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٩، ٥٣).

على أنه في حالة تقديم الحكومة لأجوبة على أسئلة النواب البرلمانيين فيما يتعلق بوضعية اللغة العربية، فإن هذه الأجوبة غالبًا ما تستعرض مضامين النصوص القانونية من دستور ومناشير ومراسلات وزارية ذات الصلة بتعزيز واقع اللغة العربية في الإدارات العمومية، ويتعداه إلى إيراد أحكام قضائية لصالح

استخدام هذه اللغة عوضًا عن اللغة الفرنسية، إلا أن الواقع يظل نفسه منتصرًا للفرنسية بشكل أكبر، وهو ما أشارت إليه إحدى النائبات البرلمانيات في جلسة للأسئلة الشفوية، تفاعلًا مع جواب للوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، غيثة مزور، حول سؤال عن وضعية اللغة العربية بالقول: إنه «بالفعل السيدة الوزيرة، لدنيا قوانين ولدينا مناشير لكنها تركت في الرفوف مقابل تراجع رسمي لاستعمال اللغة العربية في بلادنا» (عفيف، ٢٠٢٣).

ج. التقاطبات السياسية:

تعرف القضايا المتعلقة بالسياسة اللغوية بالمغرب تقاطبات حادة بين مختلف مكونات المؤسسة البرلمانية والحكومية، وذلك بالنظر لاختلاف الرؤى بخصوصها وبخصوص أولويتها وبخصوص تقييم السياسات التي اعتمدت في هذا المجال سلفًا من قبيل سياسة تعريب التعليم، وهو ما يؤثر على نجاعة الأداء النيابي الموجه نحو خدمة اللغة العربية والمتمثل أساسًا في تأخر إصدار مقترحات القوانين المعدة لهذا الغرض، وعدم تفعيل المقتضيات الخاصة بإحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية التي نُصَّ عليها قبل أزيد من عقدين من الزمن.

ومن تجليات هذه التقاطبات، ما تحدث عنه غير واحد من النواب البرلمانيين من مختلف الفرق النيابية خلال مناقشة مشاريع القوانين ذات الصلة بالشأن اللغوي، حيث إن هناك من تحدث عن «التراشق الإعلامي والمزايدات الأيديولوجية والسياسوية الضيقة» و«الاتهامات الباطلة والمغرضة» وعن «العراك الإيديولوجي» وعن «صراع داخل الأغلبية أجهض مسار التوافق» بشأن مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (القبيل، ٢٠١٩؛ مبديع، ٢٠١٩؛ عباسي، ٢٠١٩)، وهي كلها أمور نبه الملك محمد السادس إلى ضرورة تفاديها حين قال: إن مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية على سبيل المثال،

هي قوانين «شديدة الأهمية والحساسية»، ومن القضايا الوطنية الكبرى التي لا تستحمل «إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية» و»تتطلب منكم جميعًا، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمانًا، تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية» (الملك محمد السادس، ٢٠٢٠).

د. حدود أخرى:

وإلى جانب الحدود التي سبق ذكرها، تجدر الإشارة إلى أن هناك قيودًا أخرى تحول دون اضطلاع مجلس النواب بدور فاعل في خدمة اللغة العربية، تتمثل أساسًا في النسق السياسي والاجتماعي العام في البلاد، والذي يجعل من البرلمان واحدًا فقط من الفاعلين، وليس أهمهم، في مسار السياسات العمومية بما في ذلك السياسة اللغوية، حيث يشير الفاسي الفهري (٢٠١٢) على سبيل المثال إلى ما يسميه بـ»المخزن اللغوي»، ويقصد به صناع السياسات اللغوية في النخبة الحاكمة، الذي يدعم اللغة الفرنسية ويهمش اللغة العربية.

كما تهم هذه الحدود التناقض الحاصل لدى بعض الفاعلين السياسيين الذين يترافعون لفائدة اللغة العربية من جهة، بينما يرسلون أبناءهم إلى الدراسة في مدارس البعثة الأجنبية، وعدم وجود تعبئة وضغط شعبيين كافيين يسندان البرلمانيين في الصراع اللغوي لفائدة العربية. وعلى ذكر الضغط الشعبي، فإن الواقع يسجل أن الدفاع عن اللغة العربية لا يشكل أولوية لدى المغاربة، وهو ما أشار له الملك محمد السادس (٢٠١٥) بالقول: «يتسابق العديد من المغاربة لتسجيل أبنائهم بمؤسسات البعثات الأجنبية والمدارس الخاصة، رغم تكاليفها الباهظة»، وذلك لأنهم «يبحثون عن تعليم جيد ومنفتح يقوم على الحس النقدي، وتعلم اللغات، ويوفر لأبنائهم فرص الشغل والانخراط في الحياة العملية».

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع خدمة اللغة العربية والترافع لفائدتها بالمغرب على مستوى مجلس النواب المغربي، وأدوار هذا الأخير في التأثير على السياسة اللغوية من باب التشريعات اللغوية لصالح لغة الضاد خلال فترة ما بعد المصادقة على دستور ٢٠١١. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- محدودية في عدد مقترحات القوانين الخاصة حصرًا بحماية اللغة العربية؛
- عدم وصول أي من مقترحات القوانين المذكورة إلى مرحلة التصويت والمصادقة؛
- عدم ارتهان المصادقة على مشاريع القوانين المتعلقة بالسياسة اللغوية لفرق المعارضة على اعتبار توفر الحكومة على أغلبية مريحة لتمريرها؛
- تفاعل محدود جدًا من طرف الحكومة مع مبادرات مجلس النواب سواء ما تعلق منها بالتشريع أو بالإجابة على الأسئلة الكتابية والشفوية؛
- بداية مشجعة للمركز البرلماني للأبحاث الدراسات فيما يتعلق برصد مواقف المغاربة من اللغة العربية والحاجة إلى تعزيز مكانتها في الفضاء العام؛
- تأثر أداء مجلس النواب لصالح اللغة العربية بعدد من الحدود من قبيل ضعف خبرة النواب في مجال السياسة اللغوية، والتقاطبات السياسية بين مكونات المجلس (أغلبية ومعارضة)؛
- عدم استنفاذ مجلس النواب لجميع الإمكانات المتاحة أمامه للترافع لفائدة اللغة العربية.

المراجع:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (٢٠٠٦). الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الرابعة. الجزء الأول.
- بادي، سامية، وآخرون. (٢٠١٨). آليات التمكين التشريعي للغة العربية. ضمن: أعمال المؤتمر الدولي السابع للغة العربية. المجلس الدولي للغة العربية. دبي. الإمارات العربية المتحدة.
- بلقزيز، عبد الإله (مح). (٢٠١١). الفرنكفونية، أيديولوجيا، سياسات، تحد ثقافي-لغوي، حلقة نقاشية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى
- بن نجي، أيمن اطيب. (٢٠٢١). التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر: القوانين والتشريعات أنموذجا. ضمن مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. السنة السادسة. العدد الثاني عشر. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. الرياض. صص ٩٧ - ١٣٤
- بنكيران، عبد الإله. (٢٠ يوليوز ٢٠١٩). كلمة حول تطورات القانون الإطار رقم ٥١,١٧ المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. [عبد الإله ابن كيران - Facebook .[Abdelilah Benkiran. تم الاسترجاع من الرابط: https://fb.watch/moDYqv-VXI/
- بنيس، محمد. (٢٠٢٣). من التعدد إلى التعددية، محاولة لفهم رهانات السياسة اللغوية بالمغرب. الطبعة الأولى. رؤى برينت. سلا. المغرب
- بوانو، عبد الله. (٢٠ دجنبر ٢٠٢١). سؤال شفوي بمجلس النواب حول تحسين والرفع من شأن اللغة العربية في الإعلام المغربي. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/fkqA3

- بوانو، عبد الله، وآخرون. (٢٠١٤). مقترح قانون يقضي بحماية وتطوير تنمية استعمال اللغة العربية. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/cpsPW

- بوعلي، فؤاد. (١٢ يوليو ٢٠٢٣). الحقيقة الغائبة في رد الوزيرة «مزور». الموقع الإلكتروني لحزب العدالة والتنمية. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/dglo2

- بوعلي، فؤاد. (٢٠١٢). النقاش اللغوي والتعديل الدستوري بالمغرب. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة. سلسلة دراسات وأوراق بحثية.

- بونعمان، سلمان. (٢٠١٤). النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرنكفوني، في نقد الاستعمار اللغوي الجديد - حالة المغرب -. مركز نماء للبحوث والراسات. بيروت، الطبعة الأولى

- تويزي، أحمد. (٣ مارس ٢٠٢٢). سؤال شفوي بمجلس النواب حول تعزيز سبل استفادة مغاربة العالم من تعليم اللغة العربية. تم الاسترجاع من الرابط https://shorturl.at/vw126

- الجراري، عباس. (٢٠١١). معنى دستورية اللغة العربية. ضمن: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، سلسلة الندوات. (الرباط: ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠١٠) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الطبعة الأولى. صص ٣١-٤٢

- الجشتيمي، أحمد. (١٨ فبراير ٢٠١٩). تحقيق-المغرب ينظر إلى الفرنسية على أنها لغة النجاح الاقتصادي. وكالة رويترز للأنباء. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.reuters.com/article/morocco-french-ab3-idARAKCN1Q71H5/

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- حزب العدالة والتنمية. (٢٠١٧). «الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين بين إكراهات التنزيل وآفاق التطوير». أشغال اليوم الدراسية المنظم بمجلس النواب يوم ١٩ دجنبر ٢٠١٧: تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/cgr34

- الدحماني، عبد الرحيم. (٢٠١٨). الوضع اللغوي في المغرب: صدامية النص والواقع. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. مج. ٤، ع. ٧، صص ٦٥-٨٢.

- دستور المملكة المغربية. (٣٠ يوليوز ٢٠١١). الجريدة الرسمية للمملكة. عدد ٥٩٦٤ مكرر.

- رئيس الحكومة. (٢٠١٦). مشروع القانون التنظيمي رقم ٠٤,١٦ المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. تم الاسترجاع من الرابط: https://rb.gy/vzhkw

- زكريا، ميشال. (١٩٩٣). قضايا ألسنية تطبيقية-دراسة لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية. دار العلم للملايين، بيروت، لبنان

- السيمو، محمد. (١٧ دجنبر ٢٠٢١). سؤال شفوي بمجلس النواب حول الزيادة في عدد الأساتذة من ذوي الاختصاص في تدريس التربية الإسلامية واللغة العربية لأبناء المغاربة بأوروبا. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/frADY

- ضريف، محمد. (٢٠٢١). المؤسسة البرلمانية في المغرب: الصلاحيات والحدود. الموقع الإلكتروني لمؤسسة الحوار المتمدن. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/pHMX1

- الظهير الشريف رقم ١٢٣-١٦-١ بتنفيذ القانون رقم ١١,١٥ المتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري. (٢٥ غشت ٢٠١٦). الجريدة الرسمية للمملكة. عدد ٦٥٠٢

- ظهير شريف رقم ١,١٩,١١٣ بتنفيذ القانون الإطار رقم ٥١,١٧ يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. (٩ غشت ٢٠١٩). الجريدة الرسمية للمملكة. عدد ٦٨٠٥

- ظهير شريف رقم ٣٤-٢٠-١ بتنفيذ القانون التنظيمي رقم ١٦-٠٤ المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. (٣٠ مارس ٢٠٢٠). الجريدة الرسمية للمملكة. عدد ٦٨٧٠

- عباسي، عمر. (١٠ يونيو ٢٠١٩). مداخلة باسم الفريق الاستقلالي في مناقشة مشروعي القانونين التنظيميين حول الأمازيغية والمجلس الوطني للغات خلال جلسة مصادقة مجلس النواب يوم الاثنين ١٠ يونيو ٢٠١٩ على مشروعي القانونين. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/clLP7

- عروبي، محمد. (٢٠١٩). مدخل إلى تحليل السياسات العمومية. مكتبة الرشاد. سطات. المغرب

- عفيف، ثورية. (١٢ يونيو ٢٠٢٣). مداخلة خلال جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية الشهرية الموجهة للرئيس الحكومة حول السياسة العامة. ضمن: مجلس النواب. مداولات مجلس النواب- دورة أبريل ٢٠٢٣، محضر الجلسة ١١٧. تم الاسترجاع من الرابط: https://rb.gy/8o3ru

- عفيف، ثورية. (١٦ يناير ٢٠٢٣). مداخلة حول تراجع استعمال اللغة العربية في المرافق العامة ومناحي الحياة بالمغرب. ضمن: مجلس النواب. مداولات مجلس النواب، دورة أكتوبر ٢٠٢٢، محضر الجلسة التسعين. الرباط. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/cryz6

- عيا، لحسن. (٢٠٢٢). الأديولوجيات وخيار السياسة اللغوية ١٩٥٦ - ٢٠٢١. أطروحة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الأول. وجدة. (غير منشورة).

- الفاسي الفهري عبد القادر. (٢٠٠٧). حوار اللغة. دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الرباط. الطبعة الأولى

- الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠٠٣). اللغة والبيئة، منشورات الزمن، المغرب. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء.

- الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠١٢). لغة الهوية والتعلم بين السياسة والاقتصاد. نموذج تماسكي تنوعي تعددي. مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية. العدد الأول. المجلد الأول. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. صص ٤١-٦٢

- الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية.. بحثا عن طبيعة عادلة ديمقراطية وناجعة. دار الكتاب الجديد المتحدة. ليبيا. الطبعة الأولى

- الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠١٩). العدالة اللغوية والنظامة والتخطيط. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الأولى

- قانون اللغات الرسمية في العراق. (٢٤ فبراير ٢٠١٥). الوقائع العراقية. عدد ٤٣١١. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.moj.gov.iq/uploaded/4311.pdf

- قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر. (١٦ يناير ١٩٩١). الجريدة الرسمية. العدد ٣. السنة الثامنة والعشرون. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1991/A1991003.pdf?znjo=03

- قانون حماية اللغة العربية بالأردن. (فاتح يوليوز ٢٠١٥). الجريدة الرسمية رقم ٥٣٤٧ بتاريخ ٢٠١٥/٧/١. تم الاسترجاع من الرابط: https://urlis.net/xo0v2ege

- القباج، حماد. (٢٠١٩). كفاح وطني من أجل لغة التعليم.، تاريخ المعركة بين التعريب والفرنسة في المغرب من ١٩٢٠ إلى ٢٠١٩ م. مركز بلعربي العلوي للدراسات التاريخية. الطبعة الأولى.

- القبيل، رشيد. (٢٠١٩). مداخلة خلال الجلسة رقم ١٦٥ بمجلس النواب. نشرة مداولات مجلس النواب. المدة النيابية ٢٠١٦-٢٠٢١. دورة أكتوبر ٢٠١٦. الجريدة الرسمية للبرلمان. عدد ٩٠-١٤ يونيو ٢٠١٩

- قناة Tizpress. (١٦ مارس ٢٠١٩). الإدريسي، المقرئ أبو زيد. أبو زيد: بعض بنود القانون الإطار رقم ٥١,١٧، غش وتلبيس إبليس. [Video]. Youtube. https://rb.gy/cmena

- كالفي، لويس جان. (٢٠٠٨). حرب اللغات والسياسات اللغوية. ترجمة حسن حمزة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. تاريخ إصدار النسخة الأصلية: ٢٠٠٥)

- كوبر، روبرت. (٢٠٠٦). التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي. ترجمة خليفة أبو بكر الأسود. مجلس الثقافة العام، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا. (تاريخ صدور الطبعة الأصلية: ١٩٩٠)

- كولماس، فلوريان. (٢٠٠٩). دليل السوسيولسانيات. ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، (سنة نشر النسخة الأصلية ١٩٩٧)

- لحيان، مليكة. (٤ مارس ٢٠٢٢). سؤال كتابي بمجلس النواب حول تدريس اللغة العربية لفائدة أبناء مغاربة العالم. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/klpMY

- مبديع، محمد. (٢٠١٩). مداخلة خلال الجلسة ١٦٥ بمجلس النواب. ضمن: نشرة مداولات مجلس النواب. المدة النيابية ٢٠١٦-٢٠٢١. دورة أكتوبر ٢٠١٦. الجريدة الرسمية للبرلمان. عدد ٩٠-١٤ يونيو ٢٠١٩

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (٢٠١٩). المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد للمملكة المغربية. إحالة رقم ٢٤/٢٠١٩

- مجلس النواب. (٢٠١٧). النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٥/١٧ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧. منشورات مجلس النواب

- مجلس النواب. (٢٠٢٢). الدراسة الميدانية الوطنية حول القيم وتفعيلها المؤسسي: تغيرات وانتظارات لدى المغاربة القيم وسؤال التنمية في المجتمع المغربي. ملخصات. الدراسة الوثائقية. التقرير الكمي، التقرير الكيفي. منشورات مجلس النواب. دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الرباط

- مجلس النواب. (ب ت.٢). لائحة تعهدات الحكومة خلال دورة أبريل ٢٠١٤-٢٠١٥. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/pJOX6

- مجلس النواب. (ب.ت.١). المركز البرلماني للأبحاث والدراسات. [مطوية]. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/rsT13

- مرزوق، محمد. (٢٠٢١). لغات تدريس العلوم: تلازم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. ضمن: سليم عبد الإله وآخرون. آفاق لسانية وتخطيطية مقارنة. أعمال مهداة إلى الأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري. منشورات دار الأمان. الرباط. الطبعة الأولى. صص ٢٧٣ - ٢٩٢

- مزور، غيثة. (٢٠ يونيو ٢٠٢٣). جواب عن سؤال كتابي بالبرلمان المغربي حول إلزامية استعمال جميع المؤسسات اللغة العربية في كل الوثائق والمراسلات للحفاظ على حقوق المواطنين. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/kuKW3

- المساري، محمد العربي. (٢٠١١). الفصحى والدارجة في الإعلام. ضمن: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، سلسلة الندوات. (الرباط: ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠١٠) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الطبعة الأولى. صص ١٦١ - ١٧٢

- مضيان، نور الدين، وآخرون. (٢٠١٧). مقترح قانون تنظيمي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/qGX46

- مضيان، نور الدين، وآخرون. (٢٠١٧). مقترح قانون يتعلق بإلزامية استعمال اللغتين العربية والأمازيغية بالإدارة والحياة العامة. تم الاسترجاع من الرابط: https://shorturl.at/lqtlU

- الملك محمد السادس. (٣٠ يوليوز ٢٠١٥). خطاب إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لاعتلاء العرش
- الملك محمد السادس. (٩ أكتوبر ٢٠٢٠). خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بالبرلمان
- والزين. محمد. (٣١ يناير ٢٠٢٢). مداخلة خلال جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية الشهرية الموجهة للسيد رئيس الحكومة حول السياسة العامة. ضمن: مجلس النواب. مداولات مجلس النواب – دورة أكتوبر ٢٠٢١. محضر الجلسة الثلاثين.
- الودغيري، عبد العلي. (٢٠١١). لغة الخطاب الإعلامي بين الفصحى والعامية. ضمن: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، سلسلة الندوات. (الرباط: ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠١٠) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الطبعة الأولى. ص ٢١٢ – ٢٤٨
- الودغيري، عبد العلي. (٢٠١٤). لغة الأمة ولغة الأم، عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى.
- اليونيسكو. (٢٠١٩). بناء مجتمعات المعرفة في المنطقة العربية: اللغة العربية بوابة للمعرفة. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

- Busekist, A. V. (2011). Politics of language, in Badie, B., Berg-Schlosser, D. & Morlino, L. International encyclopedia of political science. Thousand Oaks, Calif: SAGE Publications
- Darquennes, J. (2013). Language policy and planning in indigenous language minority settings in the EU. Revue française de linguistique appliquée, XVIII, 103-119. https://doi.org/10.3917/rfla.182.0103
- Gazzola, M. (2022). Language policy as public policy. In Gazzola, M et al. epistemological and theoretical foundations in language policy and planning. Palgrave Mc Millian. Forthcoming. (pp.41-71)
- Ibn El Farouk, A. (2002). Questions de sociolinguistique marocaine. Dans: L›Avenir des langues au Maroc. Série Colloques- Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Mohammedia. pp 11- 27
- Loi n° 94-665 relative à l›emploi de la langue française. (4 août 1994). Journal Officiel de la République Française. Retreived from : https://www.legifrance.gouv.fr/download/securePrint?token=b4v99TgMkaWmb6n6AEz0&pagePdf=8
- Official Languages Act. R.S.C. 1985, c. 31 (4th Supp.). Retrieved from: https://laws-lois.justice.gc.ca/PDF/O-3.01.pdf
- Spolsky, B. (2021). Rethinking Language Policy. Edinburgh University Press
- Turi, J. G. (2012). Linguistic legislation. In Carol A. Chapelle (Ed.), The encyclopedia of applied linguistics. (pp. 3481–3487). Wiley Blackwell

عرض كتاب:
نحو لسانيات اجتماعية عربية من النظرية إلى التطبيق[1]

تقديم: أ.نهال علي القحطاني[2]

استنادًا إلى كون اللغة -أية لغة- صناعة مجتمعية ذات تأثير متبادل في التعبير عن نفسها، وتشكيل مكوناتها ونسقها اللغوي والثقافي؛ فقد سعى المجمع -ضمن أعماله الهادفة إلى تحسين الواقع اللغوي للغة العربية والحفاظ على إرثها- إلى تخصيص مسارات متعلقة باللسانيات الاجتماعية، تَمثَّل أهمُّها في تخصيصِ قطاعٍ ضمن قطاعاته الأربعة، وهو «قطاع التخطيط والسياسة اللغوية» الذي يتناول القضايا المحلية والعالمية في مجالات مختلفة مشتملة على هذا المسار تأليفًا وتطبيقًا. وضمن هذه الأعمال الهادفة، صدر كتاب وُسِم بـ«نحو لسانيات اجتماعية عربية من النظرية إلى التطبيق» وهو أحد الإصدارات التي تعبر عن روح القطاع، وعن محورين من محاوره، وهما: ريادة التفكير اللغوي العربي عالميًّا، ونشر المعرفة اللغوية.

(١) بيانات الكتاب: بن غالي، ناصر بن عبدالله، (٢٠٢٣م)، **نحو لسانيات اجتماعية عربية من النظرية إلى التطبيق**، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، عدد الصفحات: ٤٧٦ ص.

(٢) باحثة في مجال اللغويات الاجتماعية.

إن المجال الذي يهتم «بالحياة الحقيقية للغة» كما يعبر عنه المؤلف، يتسم بما تتسم به الحياة -إن صح التعبير- من اتساع وتنوع وتشابكات؛ جعلت من رصدِ وخلقِ تصورٍ متَّسِقٍ للقضايا والمفاهيم والحالات مصدرَ الحاجة إلى تأليف هذا الكتاب، وهذا ما أكد عليه المؤلف في مقدمته التي أبان فيها أهمية الكتاب، كونه إضافة إلى أرشيف البحث اللغوي الاجتماعي في العالم العربي؛ الذي يُعَدُّ الأقل حظًّا في الدراسة والبحث، خصوصًا فيما يتعلق بتأثير العوامل والظواهر الاجتماعية وتأثرها باللغة، رغم إقرار النتاج العربي بأهميتها، وهذا ما فسره المؤلف في مقدمته التي استعرض فيها التسلسل التاريخي للاهتمام العربي بهذا المجال، والتحديات التي تواجه نموه.

قدَّم الكتاب عددًا من القضايا النظرية والمنهجية من المنظور اللساني الاجتماعي الحديث، اعتمادًا على الممارسات التطبيقية التي ناقشت تلك القضايا، ودراسة الكتب العربية وتقويمها، المشتملة على الموضوعات والمجالات التي تكررت في معظم الكتب الأساسية، التي قدَّمت اللسانيات الاجتماعية الغربية وعالجتها، وتناولت القضايا اللغوية الاجتماعية العربية ونُشِرت بالإنجليزية؛ بغية تكوين صورة كلية عن المجال في هذا الكتاب الذي قسَّمه المؤلف إلى ثمانية فصول متنوعة، يحاول الاستعراض الحالي الكشف عن أهم الملامح التي وردت في هذه الفصول.

محتوى الكتاب:

استعرض المؤلف في الفصل الأول: الجهود اللغوية الاجتماعية عند الدارسين العرب؛ إذ تناول عددًا من القضايا التي اهتمت بها الجهود العربية في معالجة الظواهر اللغوية العربية في إطارها الاجتماعي؛ فأوضح أن التطور اللغوي ودراسة اللهجات قد بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت عبارة عن

مباحث قدَّم فيها الدارسون – في كتبهم التقديمية لعلم اللغة – العديدَ من القضايا، منها: حياة اللغة، وانتشارها، وأسباب انتشارها، واللهجات والصراعات التي تواجهها. كما استعرض المؤلف رأي بعض تلك الدراسات حول هذه القضايا.

ثم فصَّل المؤلف عندما تناول الجهود العربية في دراسة اللهجات العربية القديمة، وأشار إلى أن الاهتمام باللهجات انطلق من الإدارك بأن جزءًا من الرصيد اللغوي العربي يتجلى في دارسة لهجات القبائل العربية؛ حيث كانت الكتب تخصصية في تلك الفترة حول ذلك؛ فتناولت جغرافية بلاد العرب، وتنقلات القبائل العربية، والمعايير الجغرافية لاعتماد دراسة اللهجات، وارتباطها بقراءات القرآن الكريم، واختلاف النظرة إلى اللهجات قبل الإسلام وبعده، وكيفية تكونها، وتأثير الفتوحات الإسلامية في نشأة بعضها.

أفرد المؤلف في هذا الفصل محورًا متعلقًا باهتمام الدارسات العربية بقضايا متخصصة تدخل في نطاق اللسانيات الحديثة، منها: دراسة المستويات اللغوية العربية، وقد أبان المؤلف كيفية تصنيف اللغة إلى مستويات، وانطلاقها من فكرةِ تداخلِ طبقات المجتمع الثقافية والحضارية، وتدرّج لغة المجتمع العربي من أقصى درجات الفصحى إلى أقصى طبقات العامية، وانسجامها فيما يشبه السلم اللغوي، وأن لكل فرد موقعًا على هذا السلم، تحدده خلفياته الثقافية، ويتغير موقعه بتغير ثقافته. وأشار إلى أن التصنيف استدعاه عدد من المؤثرات الاجتماعية والدينية والجغرافية، ثم تناول قضية اللغة والجنس التي تهتم بأثر اختلاف الجنس على الاختلاف اللغوي، ومثلها تأثير العمر على اللغة، والازدواجية اللغوية، والتداخل اللغوي، والتنوعات اللغوية، وكيف أن لهذه العوامل الاجتماعية انعكاساتٍ واضحةً على اللغة؛ مما استدعى اهتمام الدارسين العرب بها، ونشر المؤلفات حولها.

أما المحور الأخير لهذا الفصل فتضمَّن استعراضًا للكتب والدراسات التي خُصِّصت للتعريف باللسانيات الاجتماعية، سواء أكانت كتبًا نظرية أم دراسات

سعت إلى تقديم علم اللسانيات الاجتماعية والتعريف بها إلى القارئ العربي، واصفًا إياها بالبساطة والاقتصار على العرض النظري وانعدام الجانب التطبيقي فيها.

وبعد هذا التأصيل العربي، قدَّم المؤلف في فصله الثاني ركنًا هامًّا في هذا المجال وهو جذور اللسانيات الاجتماعية في التفكير اللساني الحديث، بتقديم أبرز المدارس اللسانية وأهم خصائصها، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها، إضافة إلى أهم سمات المقاربات الثلاث الرئيسة لدراسة اللغة، وهي: البنيوية، والوظيفية، والتوليدية، التي ساهمت في اكتشاف جذور اللسانيات الاجتماعية ومنطلقاتها؛ فأوضح المؤلف أن اللسانيات النظرية المهتمة بصياغةِ نظريةٍ لِبِنْيَةِ اللغة ووظائفها، قد أنتجت المدرسة البنيوية -المرتبطة باللساني السويسري دي سوسير- التي تدعو إلى دراسة اللغة بمعزل عن العالم الخارجي ونسيجها الاجتماعي، إضافة إلى إبعاد دراسة المعنى من الوصف اللغوي كما دعا إليه البنيويون اللغويون بقيادة بلومفيلد، وكيف أنتجت هذه الدعوة اتجاهًا آخرَ يُعْرَف بالمدرسة الوظيفية -بقيادة فيرث- التي سعت إلى الخروج عن المبدأ الذي أرساه البنيويون، وذلك بطرح وجهة النظر الوظيفية في صعوبة الفصل بين البنية اللغوية والسياق الذي تعمل فيه، وصعوبة دراسة المعنى باعتباره عملياتٍ ذهنيةً كامنة دون النظر إلى أنه مركب من علاقات سياقية؛ مما أثرت وجهة النظر هذه في الدراسات اللسانية الحديثة. أتبع هذا ما يسمى بالمدرسة التوليدية -على يد تشومسكي- التي ركَّزت على سمة الإنتاجية في اللغة، والتي بمقتضاها يستطيع الإنسان إنتاج جملٍ جديدة غير متناهية وفهمها، كما تفسر هذه المدرسة نظرتها للغة، وأنها تساعد على فهم إنتاج اللغة بدلًا من الاعتماد على عملية حصرها من أفواه المتكلمين؛ مما يُصعِّب تغطية الإنتاج اللغوي البشري كافة. أتاح هذا الاستعراض للمؤلف تاليًا عرض الوظائف اللغوية، والمفاهيم المرتبطة بها.

لا يمكن أن يُعَدَّ التمهيد لعلم بيني ما كاملًا دون فك ارتباط مصطلحاته؛ لذا أولى المؤلف اهتمامًا بذلك من خلال تفسيراته المنضوية تحت محور اللسانيات الاجتماعية وموقعها بين اللسانيات النظرية وعلم اجتماع اللغة، التي أوضح فيها أن الدراسات اللسانية الاجتماعية تتشابك مع البحث في البنى اللغوية والبنى الاجتماعية؛ إذ تهتم بفهم الهياكل اللغوية التي تبحث فيها اللسانيات النظرية التي تحدد الخصائص اللغوية، ومكوناتها، ونظرياتها، وقواعدها، وتربطها بالأبعاد الاجتماعية؛ بهدف التعمق في فهم العلاقات بين اللغة والمجتمع. واستكمل المؤلف توضيحاته هذه في الفصل الثالث، الذي سيمر ذكره لاحقًا.

يُعَدُّ الفصل الثالث مدخلًا نظريًّا يُلقي الضوء على منظور علم اللسانيات الاجتماعية، بمكوناتها، ونشأتها، ويُعنى بالمسائل الرئيسة للسانيات الاجتماعية. يشير المؤلف إلى أن أول ظهور لعلم اللسانيات الاجتماعية، كان في الستينيات الميلادية على يد العالمين باسل برنشتاين وويليام لابوف، اللذين صدَّرا نظرية الرمز عند برنشتاين، ومفهوم التباين عند لابوف، وقادا إلى أدوات منهجية وإطار نظري وعملي، أسَّس لعلم اللسانيات الاجتماعية الذي يدرس اللغة وعلاقتها بالمجتمع.

انتقل المؤلف – بعد ذلك – إلى إبراز مواطن التمييز بين اللسانيات الاجتماعية الدقيقة والكلية في نظرتهما للقضايا اللغوية الاجتماعية، فبدأ بالتعريف بأن نشأة هذين المصطلحين عائد لاهتمام علماء اللغة بفهم المجتمع (اللسانيات الاجتماعية الدقيقة)، وعلماء الاجتماع بفهم اللغة (اللسانيات الاجتماعية الكلية)؛ مما جعلهما طرفين في البحث اللغوي. يهتم المجال الأول بكيفية تأثير البنية الاجتماعية في الطرق التي يتحدث بها الناس، وكيفية اختلاف العوامل الاجتماعية، وارتباطها بالاختلافات اللغوية في الاستخدام، أما الثاني فيهتم بمجتمع الكلام؛ أي المجتمع الذي يتشارك نفس الخصائص اللغوية، وأنماط استعمال اللغة التي تجعلهم أفرادًا متجانسين، وبالتالي فإن اللسانيات الاجتماعية

الكلية تبحث عن الاختلافات الداخلية للمجتمعات البشرية وفقًا لدراسة لغة هذه المجتمعات. وبالرغم من ذلك، يُعَدُّ الفصل بين الاتجاهين (الدقيق والكلي) بحدود واضحة ودقيقة أمرًا صعبًا، فلا غنى عن كليهما من أجل الفهم الكامل للغة كظاهرة اجتماعية.

وبعد الكشف الذي سعى فيه المؤلف إلى إيضاح مرتكزات اللسانيات الاجتماعية، انتقل إلى مجالات البحث الرئيسة في اللسانيات الاجتماعية، فتناول نطاق بحوث هذا المجال وقضاياه، ومنها: استخدام اللغة في السياق الاجتماعي، والعلاقة بين البنى الاجتماعية واللغوية، وكذلك التنوعات اللغوية المختلفة، والمتغيرات الاجتماعية، واستخدام اللغة، والمكانة اللغوية، والأيديولوجية اللغوية، والمواقف اللغوية، والهوية، والحداثة والتحضر وتأثيرهما في التنوعات اللغوية، والازدواجية اللغوية، والثنائية، والتعددية اللغوية، إضافة إلى التناوب اللغوي، وتبديل الشفرة، والخطاب الصفي، والسلوك اللغوي في الفصول الدراسية، والكفاية الاجتماعية والثقافية في تعليم اللغة، والسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وكذلك اللغة والتفاعل، وإثنوجرافيا التواصل، ودراسة الخطاب اللغوي، وتحليل الخطاب، والتداولية اللغوية، ومجال اللسانيات الاجتماعية الشرعية، ومجال دراسات المشهد اللغوي، واللسانيات الاجتماعية للعولمة، واللسانيات الشعبية.

أفاد المؤلف أن الباحثِين في اللسانيات الاجتماعية يسعون إلى دراسة موضوعاتهم وقضاياهم على أساس تخصصي بيني واسع؛ يجعلهم يعمدون إلى اختيار منهجيات البحث وطرائقه وأدواته التي تتناسب مع دراسة تلك الموضوعات كما أشار إليها في محور منهجية البحث في اللسانيات الاجتماعية، التي لا تخرج عن مناهج البحث المستخدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، إلا بمقدار نوعية الدراسة، وأهدافها، وطبيعتها، وخصوصيتها. وهو ما أكده في تفصيله لطريقة توظيف اللسانيات الاجتماعية لمنهجيات البحث وأدواته بما يتناسب مع قضاياها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وفي الفصل الرابع الموسوم بالأبعاد الاجتماعية والتنوعات اللغوية، ركّز المؤلف على تقديم المفاهيم الأساسية في اللسانيات الاجتماعية التي تدرس الاختلافات اللغوية في المجتمع اللغوي الواحد؛ فأوضح قضية اللغة واللهجة، التي تناولت التفريق بين النمط المعياري للغة، والنمط التابع له أو المشتق منه الذي يطلق عليه «لهجة»، موضِّحًا المعايير التي تميز بينهما. ثم فصّل في التنوع اللغوي مستعرضًا مفاهيمه، وموقعه بين اللغة واللهجة، الذي قد يكون شيئًا أعلى من اللغة، فاللغة قد تُعَدُّ تنوُّعًا لغويًا، وشيئًا أقل من اللهجة؛ أي أن الاستعمالات اللغوية داخل مجتمع واحد تُعَدُّ كذلك تنوُّعًا لغويًا. كما خصّص جزءًا للتفريق بين اللغة واللهجة عن طريق مصطلحي التنوع اللغوي القياسي، وغير القياسي. وجزءًا أخيرًا اقتصر على الاهتمام العربي بهذا المجال؛ إذ كشف عن الاهتمام بالتنوع في اللسانيات الاجتماعية العربية من الإرهاصات الأولى إلى المرحلة الحالية، مستعرضًا فيها المراحل، ونطاقات البحث، ومنهجياته، مستندًا فيها على أمثلة من تلك الدراسات. كما وضّح العوامل الفاعلة في التنوعات اللغوية، ومنها: المكانة اللغوية، والحداثة والتحضر، والمواقف اللغوية، والمتغيرات الاجتماعية، مثل: (الطبقة الاجتماعية، والتعليم، والعمر، والجنس).

وبما أن التفاعل اللغوي مكون هام من مكونات اللسانيات الاجتماعية؛ فقد نال اهتمامًا في الكتاب؛ حيث أفرد له المؤلف الفصل الخامس وعنونه باللغة والتفاعل في الخطاب، وبدأه بتقديمٍ عن اللسانيات الاجتماعية التفاعلية، التي أسسها جون جومبيرز، وديل هايمز، اللذان ركّزا على التفاعلات الناتجة عن الممارسة اللغوية، التي تعتمد في دراستها التفاعلية على منهجية الإثنوجرافيا، وتحليل المحادثة، وتحليل الخطاب، والتداولية؛ للحصول على مجموعة بيانات غنية بالتفاعلات التي تحدث بشكل طبيعي. وقد فصّل المؤلف في هذه المناهج؛ حيث خَصّص لكل منها محورًا خاصًّا بها؛ وأوضح أن إثنوجرافيا التواصل نهج ومنظور وطريقة لدراسة معاني التواصل ووسائله المميزة ثقافيًّا، بحيث

تُستكشف اللغة ليس فقط كنظام لقواعد اللغة، ولكن كشيء يُتَشَكّل ثقافيًّا في سياقات الحياة الاجتماعية، كما فصَّل المؤلف في وحدات التواصل ومكونات تحليل إثنوجرافيا التواصل، ومنها: أولًا: الإعدادات والمشهد والمشاركون؛ ويعني المصطلح الأول الظروف المادية الملموسة التي يحدث فيها الكلام كالوقت والمكان، أما الثاني فيقصد به الإعداد النفسي المجرد أو التعريف الثقافي للمناسبة، وأما الثالث فيشير إلى مجموعات مختلفة كالمتحدث والمستمع، أو المخاطِب والمخاطَب، أو المرسل والمتلقي. وثانيًا: النتائج والأهداف، التي تشير إلى النتائج المتوقعة والمتعارف عليها للتبادل التواصلي، والأهداف التي يسعى المشاركون إلى تحقيقها في مناسبات خاصة. ثالثًا: الشكل والمضمون والطريقة؛ إذ يُقصَد بالشكل والمضمون الكلمات المستخدمة استخدامًا دقيقًا، وكيفية استخدامها، وعلاقة مايقال بالموضوع الحقيقي. أما الطريقة فهي الرسالة التي من خلالها تُحدَّد ما إذا كان الحديث جادًّا، ودقيقًا، ومتحذلقًا، وساخرًا، إلى آخره. رابعًا: قناة التواصل ومعاييره وأنواعه، وتعني الأولى القناة التي يختارها منتج الممارسة اللغوية سواء كانت شفوية، مكتوبة، موقعة، برقية. أما معايير التفاعل والتفسير فتشير إلى السلوكيات المحددة، والخصائص التي ترتبط بالمتحدث، وكيفية رؤيتها من الأشخاص الذين لا يشاركون فيها، مثل: (ارتفاع الصوت، والصمت، والنظرات ...). وفيما يتعلق بالنوع فيشير إلى أنواع من الكلام محددة، مثل: (القصائد، والأحاجي، والخطب، والمحاضرات، وغيرها).

انتقل المؤلف من هذا المحور إلى محور تحليل الخطاب، الذي يهتم بدراسة لغة التواصل -كما عرفها هاتش- سواء أكانت محكية أم مكتوبة، ليُبيِّن نشأة هذا العلم ومفاهيمه، ويذهب إلى تفصيلات أكثر من ذلك، وليستعرض نماذج تحليل الخطاب، ومنها: نموذج تحليل المحادثة، ونموذج التفاعل الاجتماعي، ونموذج التحليل السياقي للخطاب، ونموذج المذهب المعرفي الاجتماعي، ونموذج تحليل الخطاب النقدي.

كما عرض المؤلف في هذا الفصل التداولية كمنهجية ذات أهمية في مجال اللغة والخطاب، وبيَّن أنها تركِّز على دراسة اللغة في حيز الاستعمال متجاوزة المعنى المباشر في السياق إلى المعنى السياقي غير المباشر. ثم فصَّل في نشأة التداولية، والمجالات المرتبطة بها، والأفكار المنبثقة منها.

خُصِّص الفصل السادس من هذا الكتاب - الذي أتى بعد هذه الاستعراضات المفاهيمية - لبيان الظواهر اللسانية الاجتماعية من واقع استعمال العربية، ومنها: التعددية اللغوية، وهي استخدام لغتين أو أكثر على مستوى الفرد أو المجتمع، إذ وضَّح المؤلف فيها أن تحديد مناسبة استخدام أي لغة يخضع لمعايير يتعارف عليها مجتمع اللغة، كما وضَّح التفصيلات المتعلقة بذلك، والمفاهيم المرتبطة بالتعددية اللغوية، ثم أظهر انعكاساتها على السياق العربي، مبينًا تفسيرات تفصيلية لهذا النوع من القضايا اللغوية في البلدان العربية، ومنها: (المغرب، والجزائر، وسوريا ولبنان). مستعرضًا الوضع اللغوي في فلسطين، ودول الخليج العربي.

ثم انتقل من التعددية إلى الازدواجية اللغوية، موضحًا نشأة المصطلح، وتطوره، ومفهومه الذي يعني وجود أشكالٍ للغة في النظام اللغوي الواحد، ثم فسَّر حالة وجوده في الواقع اللغوي العربي؛ حيث يشير إلى أن هناك تيَّارًا يرى رؤية مختلفة عن رؤية فيرجسون الذي حصر الازدواجية في الدلالة على مستويين من مستويات اللغة لكل منهما سماته وخصائصه، فيرى هذا التيار أنها سلسلة متصلة من التنويعات اللغوية في مجتمع لغوي واحد، على طرفها الأيمن تقف الفصحى، وعلى طرفها الأيسر تقف العامية، وبينهما عدد من المتغايرات والتنوعات اللغوية التي يتناسب كل منهما مقامًا وحالة معينة في المجتمع اللغوي العربي.

انتقل المؤلف إلى تبديل الشفرة، والوظائف المرتبطة بها؛ وأفاد بأن هذه الممارسة تستخدمها المجتمعات الثنائية اللغة أو المتعددة اللغات، بحيث تستخدم

لغتين في جملة واحدة؛ والهدف من ذلك، أولًا: التعويض عن النقص اللغوي الذي يعاني منه المتحدث وهو ما أسماه بالحاجة المعجمية، وثانيًا: الاقتباس والنقل، وثالثًا: التوضيح، ورابعًا: الانتماء والتضامن، وهو تعبير عن الرغبة في إظهار الانتماء إلى هويةِ مجموعةٍ بتغيير اللغة للغة المجموعة، وخامسًا: تحديد المخاطب؛ أي بمعنى تخصيص الرسالة أو تحديد المخاطب أو استبعاد آخرين من الحديث، وسادسًا: تغيير موضوع الخطاب من خلال تغيير الحديث إلى شفرة أخرى، وسابعًا: التحول من المواقف الرسمية إلى المواقف غير الرسمية، والوظيفة الثامنة والأخيرة: للتحفيز ومواصلة الحديث.

وختم هذا الفصل بتفسير ممارسة تبديل الشفرة في ضوء التعددية اللغوية والازدواج اللغوي، وشرح بعض المفاهيم، كما قدَّم أمثلة عن البلدان التي تواجه تبديل الشفرة في حالة التعددية أو الازدواجية اللغوية، واستعرض الدراسات التي ناقشت عددًا من النتائج المرتبطة بهذا المحور وأنتجتها.

تناول المؤلف في الفصل السابع اتجاهات البحث في اللسانيات الاجتماعية العربية، ووضَّح فيه أن الدراسات العربية بدأت في الستينيات بعد ظهور اللسانيات الاجتماعية؛ حيث أنجز بعضها في سياق عربي، وأنجز الشطر الأكبر منها في سياقات غربية. كما رصد المؤلف محاور البحث في اللسانيات الاجتماعية العربية حسب ورودها عند الدارسين؛ فاشتملت على: الازدواجية، والمستويات اللغوية، التنوع والتغير اللغوي، وتبديل الشفرة، والتواصل اللهجي، واللغة الهجينة، والسياسة اللغوية. وزاد المؤلف على ذلك تقديمًا لمستوى تكرارها، إذ كانت الموضوعات الثلاثة الأولى أكثرها تكرارًا، ثم لحقها الموضوع الرابع، وجاءت اللغة الهجينة والسياسة اللغوية في المرتبة الثالثة.

انتقل المؤلف -بعد ذلك- إلى توضيح بداية اللسانيات الاجتماعية العربية التي كانت وصفية من خلال جمع اللهجات، وتسجيلها، وتحديد أنماطها، حتى

تحولت إلى منهجيات أكثر حداثة. ثم استعرض طريقة تمثيل الازدواجية، والتنوع اللغوي، وتبديل الشفرة، والتعددية اللغوية، والتخطيط والسياسة اللغوية في تلك الدراسات العربية.

وبما أن الاتجاهات البحثية تضفي عادة إلى استعراض منهجية البحث المستخدمة في اللسانيات الاجتماعية العربية، فقد أشار المؤلف إليها؛ إذ وضَّح أنها اعتمدت في بداياتها على البحث الاستقصائي، ومنهجيات اللسانيات الإنثروبولوجية، والمنهجية الكمية، ومنهجية ترتيب المؤشرات، ومنهجية تقسيم المجلات والطبقات المنفصلة، والمنهج الإثنوغرافي، وإيديولوجية الأفراد، وصولًا إلى المنهج الدلالي؛ لدراسة القضايا اللسانية الاجتماعية التي استعرضها المؤلف في هذا المحور. وأقر أيضًا تبعًا للاستقصاء الذي استعرضه، أن اللغة العربية دُرِست من منظورات لسانية اجتماعية حديثة، لكنها لا زالت في نطاق الموجتين الأولى والثانية، المتمثلتين في الممارسة المسحية التحليلية للسانيات الاجتماعية الحديثة، أي في تتبُّع انتشار التغير اللغوي، والفئات الاجتماعية، واستخدام الأساليب الإثنوغرافية التي تستكشف العلاقة بين التنوع اللغوي والفئات والتكوينات المحلية التي بدورها تشكل هذه الفئات، وبهذا لم تتجاوز إلى الموجة الثالثة الحديثة التي تركِّز على طبيعة مؤشرات التنوع اللغوي الاجتماعي.

أما الفصل الثامن والأخير، فكان بعنوان: نحو لسانيات اجتماعية عربية تطبيقية: نماذج من الواقع اللغوي للمجتمع السعودي، حيث كان تمثيلًا تطبيقيًّا للجوانب النظرية في الفصول السابقة، استعرض فيه المؤلف نماذج لسانية اجتماعية من واقع ممارسة المجتمع السعودي، وتناول قضيتين رئيستين، أولها: الوظائف الاجتماعية لتحويل الشفرة الازدواجي بين العربية الفصحى والعاميات السعودية في وسائل التواصل الاجتماعي، مع مقارنتها بوظائف تحويل الشفرة في التفاعل الشفوي، والتي أسفرت عن نتائج، منها: أن الوظائف الاجتماعية

لاستخدام الفصحى والتحول إليها في الخطاب المكتوب خمسة وظائف، هي: بيان المكانة والتأنق والتطور، وأهمية الخطاب، والاقتباس، وإبراز الجدية وتقديم صيغ تعبيرات رسمية، والتنظير والوعظ. أما وظائف استخدام العامية في وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع السعودي فجعلها المؤلف في سبع وظائف، هي: التأثير التداولي وإظهار معنى محدد، والسخرية والنقد والتهكم والفكاهة، والاقتباسات، وتبسيط الفكرة، واستخدام التعبيرات الاعتيادية المألوفة للحياة اليومية، والتوبيخ والهجوم الشخصي والإهانة، والاستخدام المشترك المألوف وإظهار الهوية (المحلية) مع المجموعة.

أما القضية الثانية فتهتم بالبحث في دور المحيط الحضري في مواقف متحدثي اللهجة المحلية لمنطقة القصيم من لهجتهم، واستكشاف تأثيرها في الاستعمال، ودراسة مدى ارتباط هذه المواقف بالاستخدام تبعًا للمتغيرات الاجتماعية. وقد أظهرت النتائج أن جميع المواقف من اللهجة القصيمية تراوحت بين مواقف إيجابية، ومواقفة محايدة، وقد كانت مسوغات المواقف الإيجابية هو الاعتزاز باللهجة، وتفضيل استخدامها مع مَن ينتمون إلى نفس المنطقة؛ حيث إنها رابط أساسي للهوية المحلية. وأظهرت أيضًا أن استخدام اللهجة كان مرتفعًا وخصوصًا في المحيط العائلي، والأصدقاء مهما كانت أصولهم. أما في المواقف والخطابات الرسمية فقد انخفض الاستخدام؛ مما يدل على تأثير التحضر في التنوعات اللغوية.

ختم المؤلف كتابه بالإشارة إلى ضرورة النظر للقضايا اللغوية الاجتماعية العربية، نظرة علمية محايدة، تساهم في تناول تلك القضايا ومعالجتها، دون التأثر بالنظرة التي تشكك في الأهداف والمنطلقات، التي تعد من أهم مسببات الابتعاد عن دراسة هذه المجالات. كما أوضح المؤلف الاشتراطات الواجب توافرها لإنشاء لسانيات اجتماعية عربية، أبرزها: الشرط المعرفي الذي يؤكد ضرورة دراسة هذه القضايا من نواحٍ علمية وموضوعية، إضافة إلى تجاوز التناول

الموجَّه تاريخيًّا إلى التناول الآني. كما أوضح أنه لإحداث توجهات مستقبلية للسانيات الاجتماعية العربية، فلا بد من تركيز النظر إليها في ضوء الأيديولوجيا اللغوية؛ فهو مجال لا يعرف الركود والثبات، ومتغير بتغير العوامل المؤثرة فيه، وهذا يجعل اللسانيات الاجتماعية العربية تنظر إلى الواقع اللغوي نظرة مختلفة عما هو سائد وراسخ في أذهان الأحكام المعيارية التي تنال حيزًا كبيرًا في الدراسات العربية التقليدية.

إن هذا الكتاب الذي يُعَدُّ جامعًا لاتساع المجال، ومناقشًا قضاياه على وجوه مختلفة، أظهر ذلك بدايةً في حجمه، وتعدد فصوله التي تبدو مسمياتها مترابطة ترابطًا كبيرًا، إلا أنه أخلص في توضيح التفصيلات الدقيقة في المفاهيم، والاتجاهات، والقضايا، والمنهجيات، والسياقات التي تدور فيها اللسانيات الاجتماعية. مؤكِّدًا بذلك أهمية توافره في مكتبة القارئ العربي.

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

التخطيط والسياسة اللغوية
Journal of Language Planning and Policy

هذه الطبعة

إهداء من المجمع

ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً